رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المباحث العلمية

بالأدلة الشرعية

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

دار الصميعي

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المباحث العلمية

بالأدلة الشرعية

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا

دار الصميعي
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

دار الصميعي للنشر والتوزيع

هاتف وفاكس: ٤٢٦٢٩٤٥ - ٤٢٥١٤٥٩

الرياض - السويدي - شارع السويدي العام

ص.ب: ٤٩٦٧ - الرمز البريدي ١١٤١٢

المملكة العربية السعودية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد .. فهذه مقالات وردود وتعقيبات كنتُ قد نشرتها في بعض الجرائد المحلية والعالمية، وقد كان الدافع ـ بعد توفيق الله تعالى ـ للإستمرار في نشرها، أنني قد بيتُّ جمعها في مؤلَّفٍ مستقل يستفيد منه كاتبه وقارئه.

وقد تحقق ـ بحمد الله تعالى ـ ما أردته؛ فقد زارني صاحب مكتبة الصميعي الأخ الفاضل عبدالله بن حسن الصميعي وعرض عليَّ نشر هذه المقالات بعد جمعها والتنسيق بينها في كتاب يتيح لطلاب العلم تيسير الاستفادة منها، فأجبته لذلك ـ فقد كانت رغبتي ـ ودعوتُ الله له أن يوفقه للمزيد من فضله.

وأما بشأن هذه المقالات والردود والتعقبات، فإن موضوعاتها متعددة، فبعضها في شؤون العقيدة، وبعضها في علم الحديث والجرح والتعديل، وبعضها في مسائل التربية والتعليم، وبعضها في الأحكام الفقهية، إلاَّ أن أغلبها في التحذير من الإنحرافات العقدية، والأحاديث الضعيفة والموضوعة.

هذا وأسأل الله تعالى أن يتقبل مني ذبي عن العقيدة الإسلامية، والحديث النبوي الشريف، وأن يجعل ذلك خالصاً لوجهه تعالى، وأن يبارك في مَنْ كتبه، ونشره، وقرأه، أو شجع على قراءته إنه سميع قريب.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

علي رضا بن عبدالله بن علي رضا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

دعوة مباركة

إن دعوة خادم الحرمين الشريفين لتنشيط الحركة الثقافية ممثلة في الحركة الهائلة للتأليف والاطلاع والقراءة لهي دعوة جديرة بكل تقدير وثناء. ذلك لأن الكتاب كان ولايزال مقياساً عظيماً للنمو الثقافي لدى الأمم. ولا شك أن كتاب الله تعالى هو الأساس الأول لثقافتنا، كما أن السنة المطهرة التي وصلت إلينا بالأسانيد الصحاح وتمثلت في الكتب الستة، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء الحديثية لهي أكبر ثروة لنا، بل هي حضارتنا ومجدنا الذي تميزنا به عن سائر الأمم.

فما أروع هذه الدعوة المباركة من خادم الحرمين الشريفين لنشر العلم والثقافة. أليس طباعة كتاب الله تعالى وتوزيعه على العالم الإسلامي والتشجيع على حفظه وفهمه والعَمل به بأعظم تنشيط للدعوة الإسلامية؟ أليس انشاء مركز كبير لخدمة السنة المطهرة بالمدينة النبوية ـ على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ـ بأكبر إسهام في نشر العلم النافع؟

إن من أوجب واجبات الكتاب والمفكرين والعلماء أن يحمدوا الله تعالى أولاً ثم يتحدثوا بهذه النعم العظيمة في جميع وسائل الإعلام لدعوة العالم بأجمعه إلى مشاهدة هذه المنجزات الحضارية العملاقة واظهار محاسن الإسلام، وأنه الدين الوحيد الصالح لكل زمان ومكان.

إنني كفرد من أفراد هذا المجتمع المسلم لأحمد الله أولاً ثم أدعو لخادم الحرمين الشريفين أن يسدد الله خطاه ويوفقه لكل خير وفلاح. فقد تعلمتُ في هذه البلاد المقدسة، ثم من الله عليَّ بالتأليف والتحقيق في كتب التراث الإسلامي، والكتابة في الصحف العالمية والمحلية، فهل من نعمة ـ بعد الإسلام والعافية ـ

تعدل هذه النعـمة؟! وأنا إذ أكتب هـذه السطور إنما أؤدي واجباً من واجـبات نشر الحـقائق الناصعة للعالم، فقـد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا يشكر اللهَ مَنْ لا يشكرُ الناسَ». فلولا الله ثم هذه العلوم التي تلقـيناها في مدارسنا ومعاهدنا وجـامعاتنا، ولولا الله ثم هذه الكتب الـنافعـة التي قـرأناها وعرفنا بـها مـحاسن هـذا الدين العظيم لما استطعنا أن نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم من تقدم وأمن ورخاء. فالحمد لله أولاً وآخراً ثم الدعـاء لهذه الـقيـادة بأن يبـارك الله تعالـى لها في كل مـا تقـوم به من خـدمة للإسـلام والمسلمين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نَاقَشْتُ بَعْضَ مَنْ كنتُ أَتَوَخَّى فيهم القول السديد والرأيَ الرشيد حول جماعة التبليغ، وأنها تفقد ـ فيما تفقد ـ رُكناً لا تقوم الدعوة بدونه، ألا وهو «العلْم»! فكان مِنْ جوابه أَنْ قال: إنكم مَعْشَر السَّلفيين(!) إنما تَهْتَمُّونَ بالتحقيق في المخطوطات، ودراسة المسائل التي عَفَى عليها الزَّمَنُ، مع حِرصِكُم على المال والمناصب(!!).

فعلمتُ مِنْ جوابه أنه قد أُشْرِبَ في قَلْبِه حُبَّ جماعته البَليغ مع بُغْضِ الدعوة السلفية وأعلامها في عصرنا الراهن ـ كما صَرَّحَ بذلك ـ كسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، والمحدث الألباني، وغيرهما، إذْ أنهم ـ كما يقول ـ يعيشون في الزمن الغابِرِ، ولا يفقهون الواقع!!

فاقد الشيء لا يُعْطيه

فقلت: يا هذا أقْصِرْ وقِفْ مكانك! وقُلْ لي ـ بربِّك ـ مَنْ هم علماء جماعة التبليغ الذين تَنْهَلُون منهم عِلْمَكُم وفِقْهَكُم للواقع! ثُمَّ أَحَلْتُهُ إلى مجموعةٍ من المؤلفات والمحاضرات عن جماعة التبليغ، وكونها على غير سبيل السلف الصالح عقيدةً ومنهاجاً، ككتاب الشيخ حمود بن عبدالله التويجري ـ رحمهُ الله تعالى ـ الذي جَمَعَ فيه حقائق عن هذه الجماعة، وأَسْمَاهُ: «القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ»، والذي أورد فيه أهم كتبهم المعتمدة، ومشايخهم ككتاب: «تبليغي نصاب»، وكتاب: «حياة الصحابة»، والأول للمدعو: محمد زكريا الكاندهلوي، والثاني للمدعو: محمد يوسف الكاندهلوي، وقال ـ رحمه الله ـ بأنهما يَشْتَمِلان على شركياتٍ، وبدعيات، وخرافات، وأحاديث موضوعة وضعيفة، وأنهما ـ في الحقيقة ـ كتابيْ شَرٍّ وضلالٍ وفتنة. انظر (ص ١١ ـ ١٢). ثم أثبت ذلك ـ واقعاً ملموساً ـ من هذين الكتابين!

وذكر أنَّ مِنْ مشايخهم أبا الحسن الندوي، وأنه من أتباع الطريقة الجشتية، وتفضيله لبعض رؤساء الطريقة النقشبندية على شيخ الإسلام ابن تيمية، مع جلوسه في مسجد النبي ﷺ وآله وسلم مستقبلاً الحجرة الشريفة في غاية الخشوع مرابطاً مراقباً عند القبر انتظاراً للكشف، والكرامات، والفيوضات الروحية!! انظر (ص ١٣٧ ـ ١٤١).

وممن صَرَّح من العلماء الأعلام بضلال جماعة التبليغ وانحرافهم عن سبيل المؤمنين، مفتي المملكة العربية السعودية ـ سابقا ـ الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، فقد أوضح ـ رحمه الله تعالى ـ أن جماعة التبليغ جمعية بدعةٍ وضلالةٍ، وأنَّ كتبهم تشتمل على البدعة والدعوة إلى عبادة القبور والشرك». «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم» (ج١/ ص٢٦٧ ـ ٢٦٨).

كما صَرَّح الشيخ العلامة محمد تقي الدين الهلالي في كتابه: «السراج المنير في تنبيه جماعة التبليغ على أخطائهم» (ص ٢٣ ـ ٢٤) أن جماعة التبليغ تطعن في عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأنه كان يستحلُّ نَهْبَ أموال أهل الحجاز، ويَسُبُّ السلف الصالح، وأنه ظالمٌ باغٍ سفَّاكٌ فاسق، ولذلك أبغضته العرب أشد من اليهود والنصارى!! واستشهد الهلالي لكلامه بمقولةٍ لأحد أكبر مشايخهم المدعو حسين أحمد في كتابه: «الشهاب الثاقب» الذي أورد فيه تلك العبارة الظالمة الجائرة!.

ويفتري أحدُ كبارهم وهو المسمى أنور شاه في كتابه: «فيض الباري» (ج١/ ص١٧١) فيصف الشيخ محمد بن عبدالوهاب بأنه كان رجلاً بليداً، قليل العلم، يتسارع إلى الحكم بالكفر، وأنه لا ينبغي أنْ يقتحم في هذا الوادي إلا مَنْ كان متيقظاً متقناً عارفاً بوجوه الكفر وأسبابه».

وهنا أقف لأتابع الحوار مع هذا المنافح عن جماعة التبليغ، إذْ أنه بعد طُولِ حديثٍ معه، قال: إنَّ التبليغيين يدعون إلى الإسلام فَيُنْقِذُون بذلك مِن الكفر!

فقلتُ له: كيف يُفْرَحُ بإسلام أناسٍ خرجوا من الكفر، ووقعوا في الشرك، والبدع، والخرافات، والضلالات بما لا يعلمه إلا الله؟!

ولهذا يُعَقِّبُ ابنُ بَرْهان على إسلام أمثال هؤلاء بقوله: «انتقلتَ مِنْ زاويةٍ في النارِ إلى زاوية أخرى»!! انظر القصة بتفاصيلها في «الكامل» لابن الأثير (٩/ ٤٥٦)، «والمنتظم» لابن الجوزي (٨/ ٩٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٣/ ٢٤٢)، و«سير النبلاء» (١٧/ ٤٧٢) للذهبي.

وكان ختام الحوار بَيْنَنَا أَنْ ذكَّرْتُه بقوله تعالى: ﴿**ومَنْ يشاقق الرسول مِنْ بَعْدِ ما تبين له الهُدَى، ويتبعْ غيرَ سبيل المؤمنين، نُوَلِّه ما تولّى، ونُصْلِه جَهنمَ وساءت مصيراً**﴾[النساء: ١٥]. فنسأل الله تعالى أنّ أنْ يُبَصِّرنا والمسلمين صراطه المستقيم حتى نلقاه.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

للدكتور أحمد الشرباصي، الأستاذ بجامعة الأزهر، مجموعة من الأسئلة والأجوبة جمعها في كتاب أسْمَاهُ: «يسألونك في الدين والحياة».

وقد استعرضت الكثير من موضوعات الكتاب فوجدتها لا تخلو مِنْ انتقاداتٍ بعضها أشَدُّ مِنْ بَعْضٍ بَحَسبِ خطورة الموضوع الذي تناوله المؤلف!

ففي مجال العقيدة أولاً:

١ ـ ذكر الشيخ الشرباصي في كتابه (ج٦/ ص١٩٩) عند الاجابة عن سؤال في معنى قول الله تعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾؟ أنَّ «العرش كناية العِزِّ والسلطان والمُلْك»!! ثم قال: «واستوى على العرش أيْ ارتفع وعلا، واستولى وملك»! ثم أخذ ينقل عن الزمخشري تفسير الاستواء!

يسألونك في الدين والحياة

وأقول للشيخ: لقد انحرفتهم عن مفهوم السلف للاستواء الذي هو: العلو والارتفاع لا الاستيلاء والمُلْك! أما نَقْلُكم عن الزمخشري فما أعجبه من نقل! فالزمخشري من كبار المعتزلة، وكتابه «الكشاف» مليٌّ بالآراء الاعتزالية الضالة، والأحاديث المكذوبة والواهية!

ولو رجعتم لشرح العقيدة الطحاوية (ص ٣١١ ـ ٣١٢) لرأيتم أنَّ العرش بلغة العرب هو السرير ذو القوائم، وهو الذي تحمله الملائكة ـ مع استغناء الله تعالى عن العرش وعن حملته ـ وأن المحرِّفين لكلام الله تعالى ـ كما يقوله القاضي ابن أبي العِز الحنفي شارح «الطحاوية» ـ جعلوا العرش عبارة عن المُلْكَ! فيكون قوله تعالى: «ويحملُ عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية» (الحاقة: ١٧)

أي: ويحمل مُلْكَه يومئذٍ ثمانية!!

ويكون قوله تعالى: «وكان عرشه على الماء» (هود: ٧) أي: وكان مُلْكُه على الماء! فهل يقول هذا عاقلٌ يدري ما يقول؟!

فالتفسير الصحيح للاستواء هو ما قاله الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، وهذا صحيح ثابت عن مالك من وجوه.

٢ـ يمدح المؤلف الصوفية الطرقية بأنهم كانوا أحد أهم أسباب انتشار الإسلام في كثير من البلاد! (ج٥/ص ٢٠٥ ـ ٢١٩).

ويُدَلِّلُ على كلامه بأمثلة يذكر خلالها كبار القائلين بوحدة الوجود ـ أي أنَّ الله هو عين ما تراه! سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ـ من أمثال «الحاج بكطاش ولي» صاحب الطريقة الكبداشية الخرافية الشركية البدعية!! و«السنوسي» صاحب الطريقة السنوسية القائمة على الاستغاثة بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام من دون الله! وعلى وحدة الوجود، وعلى كثير من التخاريف التي أنت واجدها في كتاب: «إيقاظ الوسنان» للسنوسي، في الفصل الأخير من كتابه الذي أفسد به ما بناه مِنْ دعوةٍ صحيحةٍ لترك التقليد، والعمل بالكتاب والسنة! فكان بذلك على مذهب ابن عزي الملحد: ظاهري يدعو للعمل بالكتاب والسنة في أمور الفقه، باطني صوفي وجودي حلولي في العقيدة والفكر!! وهكذا يمدح المؤلف الطريقة الشاذلية، والقادرية، بل والتيجانية أيضاً!!

وأنا أدعو المؤلف وغيره من طلاب الحق أن يطالعوا ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية عن التصوف والصوفية وضلالاتهم في كتبه ورسائله المختلفة.

أو لينظروا ويطالعوا ما كتبه العلامة احسان إلهي ظهير عن التصوف وصلته بالهندوكية والمجوسية والنصرانية والبوذية وغيرها من ديانات الكفر والضلال!.

أما عن أهم شبهةٍ للمؤلف ـ وهي الدعوة للإسلام ـ فجوابها ما قاله العلماء المحققون: أن إخراج الناس من الكفر وإيقاعهم بعد ذلك في الشرك والبدع له من قبيل الانتقال من زاوية في النار إلى زاوية أخرى!!

٣ ـ يمدح المؤلف البدوي الذي لا يُعْرَف عنه عِلْمٌ ولا فِقْهٌ، ويُشِيدُ بضريحه الذي يُزَار في طنطا! وبالمسجد المقام بقربه ـ وهذا مُحرَّمٌ قطعاً ـ وبمَوْلِدْه الذي يَحْتَفِلُ فيه حَشْدٌ كبير كل عام!! انظر (ج١/ ص٥٢٧ ـ ٥٢٨).

٤ ـ يخطىء المؤلف كغيره من المفكرين الذين يذهبون إلى إطلاق عبارة: «إشتراكية الإسلام» بزعم أن ذلك هو روح الإسلام و... و... الخ انظر (ج٣/ ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

وأقول: هذا مِنْ الألفاظ التي يجب الاحتراز منها، فالإسلام هو الإسلام وكفى بعقائده، وأحكامه العادلة الرحيمة، فهذا هو الأجدى في تسميته، لا تقليد اليساريين والكفار، والأخذ منهم!

وانظر: «معجم المناهي اللفظية» (ص ٤٦ ـ ٤٧).

٥ ـ يجمع المؤلف جمعاً خطيراً بين المذاهب الضالة كالشيعة والزيدية والمعتزلة والجبرية والقدرية على أنها جميعاً مذاهب إسلامية، وأنها من الفرق الإسلامية، ويُلَيِّنُ معهم الخَطْبَ فيقول مثلاً: «وجمهور المسلمين لا يُؤَيِّدُ المعتزلةَ والجبريةَ»!! (ج٥/ ص ٢٠١).

ويقول عن الشيعة: «المذهب الشيعي ينسب إلى شيعة رسول الله ﷺ وشيعة بيته رضوان الله عليهم أجمعين»!!

وكأن المؤلف قد أغفل أو تغافل عن كُفْريات الشيعة الإمامية في قولهم بتبديل القرآن وتحريفه، أو بِغُلْوهم في علي وآل البيت، مع تكفيرهم للصحابة قاطبة إلا نفراً يُعدُّ على الأصابع!! فاللهم غُفْراً.

٦ ـ يزعم المولف أن المسيحية نسبة إلى نبي الله عيسى عليه السلام!! كما يدعي أن عبادة الأصنام والأوثان لا توجد في بلاده!

وكأن المؤلف غَفَلَ أو تغافل ـ وأحلاهما مُرٌّ ـ عن حقيقة الذين يطوفون حول القبور، ويطلبون منهم المدد والحاجات، وكشف الملمات!! انظر (ج٥/ ص٢٣٧).

٧ ـ يخطىء المؤلف خطأً فاحشاً بزعمه أن الأموات يدركون بأرواحهم ما يجري بيننا في هذا العالم، ويتأثرون به غضباً ورضاً!!! (ج٢/ ص٣٣٢).

وهذا يُصَادِمُ قول الله تعالى: «وما أنتَ بمسمع من في القبور» (فاطر: ٢٢). بل صرَّح فقهاء الحنفية ـ كما في «البحر الرائق» (٥/ ١٢٤) بأن مَنْ «قال: أرواحُ المشايخ حَاضرةٌ تعلمُ يكْفُر».

٨ ـ المؤلف يصرِّح بمذهبه في كلام الله تعالى، وأنه ما يخلقه في جبريل مِنْ قوةٍ خاصةٍ تجعله يفهم كلام الله سبحانه بالطريقة التي يريدها! (ج٦/ ٣٨٨).

وهذا هو مذهب الماتريدية، ومن قبلهم ابنُ كُلاَّب، وغيرهم من أهل البدع الذين يلتقون مع القائلين بخلق القرآن، وهم لا يشعرون!!

والصواب الذي لا مِرْية فيه ـ وهو مذهب أهل السنة والجماعة حقاً ـ أن كلام الله تعالى بصوتٍ يُسمَعُ، وأنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وأن نوع الكلام قديم، وإنْ لم يكنْ الصوت المعين قديماً. أما كيفية الكلام فهذا ما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، ولكنَّ الله تعالى تكلم بالقرآن فسمعه جبريل من الله، وسمعه محمد ﷺ من جبريل، وسمعه الصحابة من رسول الله ﷺ.

وانظر لمزيد من الإيضاح «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٧٩ ـ ٢٠٣).

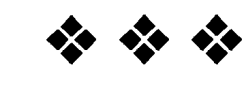

أما عن مجال الحديث ثانياً:

فقد دلَّلَ المؤلف على مدى تساهله في ذكر الأحاديث الضعيفة والمكذوبة في «فتاواه»!.

فقد ذكر (ص ١٥٤/ ج٧) مجموعة من أحاديث العقل المتفق عند علماء الحديث على كونها مكذوبة موضوعة!! راجع «المنار المنيف في الصحيح الضعيف» (ص٦٦ـ٦٧).

فذكر حديث: «ازددْ عقلاً تزدد من ربك تقرباً».

وحديث: «لكل شيء دعامة، ودعامة المؤمن عقله، فبقدر عقله تكون عبادته».

وحديث: «ما اكتسب رجلٌ من عقل يهدي ـ كذا والصواب: ما اكتسب رجل أفضل من عقلٍ يهدي ـ صاحبه إلى هدى، ويرده عن ردى. وما تمَّ إيمانُ عبدٍ ولا استقام دينه حتى يكمل عقله».

وحديث: «العقل نور في القلب يفرق به بين الحق والباطل».

والمؤلف لا يفرّق بين مصادر الحديث الأولية والثانوية، بل إنه يخلط بين هذه وتلك!. فقد ذكر في (ص٤١١/ ج٢) جواباً على سؤالٍ عن حديث: «لو تكاشفتم ما تدافعتم»، بأن ابن الأثير ذكره في كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر»!.

وأقول للشيخ: ليس كتاب «النهاية» من مصادر الحديث الأولية (المسندة)، وهو إلى ذلك لا يعتني بذكر درجة الحديث، سواءً كان صحيحاً أو موضوعاً كما هو الحال في هذا الحديث المكذوب!.

وهناك عشرات الأحاديث الضعيفة والواهية أعرضتُ عن ذكرها ها هنا حتى لا يطول هذا البحث كثيراً.

فعلى المؤلف ـ أولاً ـ أن يعيد النظر في هذه الأحاديث فيرفع الضعيف والمكذوب والواهي من «فتاواه»، ويبقي على الصحيح والحسن، واللذين فيهما ـ ولله الحمد ـ غُنْيَةً عن الأحاديث الضعيفة وغير الثابتة.

كما يجبُ على القراء الكرام ـ ثانياً ـ أن يستوثقوا من صحة الأحاديث الموجودة في هذه «الفتاوى» حتى يكونوا جميعاً من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

استشكل الأستاذ عبدالعزيز أحمد حلا في مقاله «الرسول هل مات مسموماً من أكلة خيبر؟!» والذي نُشِرَ في الصفحة الإسلامية ليوم الجمعة ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٧هـ.

وقد طلب من أهل الحديث والمختصين في علومه أن يفيدوه حول كيفية التوفيق بين كونه عليه الصلاة والسلام مات من أكلة خيبر، وبين كون الذراع المسموم أخبره بأنه مسموم فلم يأكُلْهُ؟!

ونقول للأستاذ: لا إشكال بحمد الله تعالى، فقد روى أبوداود في «السنن» (٤٥١٢) مايُزيل هذا الاشكال، وخلاصته أنه عليه الصلاة والسلام أكل مع القوم ثم قال: «ارفعوا أيديكم؛ فإنها أخبرتني أنها مسمومة» يعني الشاة المسمومة، والحديث قال عنه المحدث الألباني: «حسن صحيح». «صحيح أبي داود» (٣٧٨٤).

نعم مات رسول الله ﷺ متأثراً من أكْلَةِ خيبر

وفي نهاية الحديث: «ثم قال ـ أيْ رسولُ الله ﷺ ـ في وَجَعِهِ الذي مات فيه: «مازلتُ أجد من الأكلة التي أكلتُ بخيبر، فهذا أوان قطعتْ أبهري».

وهذا الجزء الأخير من الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٤٤٢٨) بلفظ: «يا عائشة ماأزال أجِدُ ألم الطعام الذي أكلتُ بخيبر، فهذا أوانُ وَجَدْتُ انقطاع أبْهري من ذلك السم».

وفي «فتح الباري» (٨/ ١٣١): «قال أهل اللغة: الأبْهر عِرق مستبطنٌ بالظهر متصل بالقلب إذا انقطع مات صاحبه».

هذا وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

صَحَّ عن النّبيّ ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في المسند (٦/ ٣٩٧) من رواية عمرو بن العاص؛ عن رجل من الصّحابة؛ مرفوعاً: «إنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ زادكم صلاة؛ فَصَلُّوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصّبح: الوِتْرَ الوِتْرَ».

وقال الحافظ ابن حبّان، عن شاهد هذا الحديث، من رواية خارجة بن حذافة مرفوعاً بنحوه: «إسناد منقطع، ومتن باطل»!! «الثّقات» (٥/ ٤٥).

وقد رَدَّ التّنطّعَ من ابن حبّان جماعةٌ من الأئمة؛ منهم الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ١٠٨ ـ ١١٢) وبَيَّن أن الحديث روي عن ثمانية من الصّحابة، وكذا بَيَّن ذلك الحافظ ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٢/ ١٦).

كَمْ تَرَكَ الأوَّلُ للآخِرِ

وفَصَّل في ذلك أجمل تفصيل المحدّث الألباني في «إرواء الغليل» (٢/ ١٥٦ ـ ١٥٩) رقم (٤٢٣) وبَيَّن أنّ قول ابن حبّان عن متن الحديث بأنّه باطل؛ تعنّت منه «وإلا فكيف يكون باطلاً؛ وقد جاءت له شواهد كثيرة يقطع الواقف عليها بصحّته» كيف لا: وبعض طرقه صحيح لذاته؟!».

وقد بَيَّن ذلك الحافظ ـ أيضاً ـ في «الدّراية» (ص١٨٩)، وأنه قد ورد من وجهين جيّدين عن ابن هبيرة، عن أبي تميم، عن عمرو بن العاص، عن أبي بصرة!.

قلت: وفي كلام هؤلاء الأئمة دليل بَيِّن على فساد ما ذهب إليه بعض من لم يُحْكِم صناعة الحديث كصاحب «الموازنة بين المتقدّمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» إذ ذهب ـ بزعمه ـ إلى التّهوين من شأن المتأخّرين؛ من أمثال العلاّمة ابن القيّم، وابن الصّلاح، وابن التركماني، والشوكاني،

والمباركفوري، وأحمد شاكر، والألباني، وغيرهم مقارنة بالمتقدمين من الأئمة؛ فهؤلاء المتأخرون تنقصهم الدقة، والاطلاع، والممارسة، والفهم!! (ص ٨، ١٧ ـ ١٩، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٦٢، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣).

فهم ـ كما يصرح في (ص ٦٢، ٦٣، ٧٢) عن المحدّث الألباني خاصة ـ لم يكونوا واعين أو متأملين في مناهج العلماء المتقدمين وأقوالهم!

وإنما كانوا يرجّحون حسب ما تمليه عقولهم المجرّدة!!.

وانظر ـ أيّها القاريء الكريم ـ إليه كيف يلمز المحدّث الألباني في (ص٧٧) بقوله: «وليس من عادة المحدّثين النقاد أن يُجمع كل ما وقع شاذا أو غريباً، ويُصحَّحَ، ويُحْتَجَّ به»!

ويجعله في (ص ٧٨) من المعاصرين الذين يُصحِّحون بظاهر السند، ويغترون بذلك!!

ولم ينجُ من نقد وتسلط هذا الأستاذ في الحديث ـ كما يصف نفسه! ـ الشيخ الوداعي فقد تعقبه في (ص ٨١) مفتخراً بنفسه؛ إذ وقف على ملاحظات علميّة(!) عسى أن يستفيد منها عشاق هذا العلم!

كما يستبعد هذا الدكتور(!) أن يظفر المتأخرون اثناء دراساتهم، وتحقيقاتهم عمّا تقاصر عنه المتقدّمون من احاطة بدقائق الأسانيد، وأنهم إنما يغترون بظواهر الأسانيد وجودتها!!(ص٨).

ويصل ـ وليته لم يصل! ـ هذا الأستاذ في الحديث(!) إلى نتيجة خطيرة جداً، إذ يقول في (ص٧٨): «أخيراً أصبحت الهوّة العلميّة التي تفصل بين نقّاد الحديث وغيرهم من المتأخرين في مجال النقد العلمي واضحة جلية من خلال الواقع الملموس؛ حيث إن ـ كذا قال! واستخدام «حيث» في هذا التّركيب خطأ لغوي نبّه عليه العلامة الهلالي في «تقويم اللسانين» ـ جل الأسباب التي لاحظناها(!) في حوزة المتأخرين لم تكن قوية بقدر ما يسمح لهم المخالفة لنقاد الحديث(!) مما يؤكد على ضرورة التسليم في حالة وجود اتفاق بين النقاد ـ كذا قال وكأنه قد احاط بكل أقوالهم! ـ على تعليل حديث أو تصحيح حديث بدون استدراك أو اعتراض، بناء على مبدأ احترام أهل التخصص في مجال تخصصهم»!!

فكأن هذا الدكتور يريدها تقـليداً بل تقديساً لأقوال المتقـدمين؛ لأنهم احاطوا بما لم يحط به غيرهم ناسياً أو متناسياً ـ وأحلاهما مر! ـ القول المشهور: «كم ترك الأوّل للآخر».

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ «المُتَشَبِّعُ بما لم يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»!

مِنْ أكبر المؤلفات ـ إنْ لم تكن أكبرها اطلاقاً ـ التي جَمَعَ فيها كاتبها بين كثرة المصادر، وقوة الاستدلال، وإقامة الحجج القاطعة فيما يريد إثباته، كِتابٌ لأخينا العالم الدكتور شمس الدين السلفي مؤسس الجامعة الأثرية ببشاور، والذي نال به درجة العالمية (الدكتوراة) في العقيدة من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

هذا الكتاب قُرَّةُ عينٍ للموحِّد، وقذى وعُوَّار في أعين القبورية ودعاتهم قديماً وحديثاً.

هذا الكتاب الذي قطع به مؤلفه ظهرَ دُعَاةِ الضلال والشرك؛ فأثبت ـ بما لا يدع مجالاً للشك عند أقلِّ الناس إنصافاً ـ أنَّ علماء الحنفية ـ كغيرهم من علماء المذاهب ـ كانوا حَرْباً شعواء على عباد القبورِ، والمشايخ، والأولياءِ، وكُلِّ ما عُبِد مِنْ دون الله تعالى. لقد أثبت المؤلف ـ رفع الله درجته وأعلى مثوبته وختم لنا وله بخير ـ أن علماء الحنفية فرَّقوا بين توحيد الربوبية الذي أقرَّ به المشركون الأوائل، وبين توحيد الألوهية الذي أبوا على رسول الله ﷺ قَبُوله، والإيمان به.

جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية

إنَّ المؤلف ساق من أقوال علماء الحنيفية ما لو اطَّلَعَ عليه القبورية قديماً وحديثاً، لم يكنْ لهم إلا الإذْعَانُ والرجوع إلى عقيدة التوحيد الصافية النقية كما جاء بها رسول الله ﷺ، وكما دعا إليها أئمة الإسلام والمجددون من بعده.

فها هو الإمام أبوحنيفة وتلميذاه: أبو يوسف القاضي، ومحمد بن الحسن ـ رحمهم الله تعالى ـ يقولون: «لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به». وكرهوا أن يقول الداعي: اسألك بمقعد العز من عرشك. وقالوا بأنَّ الدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿**ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها**﴾[الأعراف ١٨٠]

كما كرهوا قول الداعي: «بحقِّ رسلك وأنبيائك وأوليائك أو بحق البيت الحرام» نقلا عن «المختصر» للإمام القدوري (ت: سنة ٤٢٨هـ) كما في «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» للحصكفي (٥/ ٢٥٤) و«رد المحتار» للشامي (٥/ ٢٥٤)، و«البداية مع شرحها الهداية» (٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢) للمرغيناني، و«البناية» للعيني (٩/ ٣٨٤).

فهذه النقول وغيرها تقطع دابر المجوِّزين للتوسلات البدعية كقولهم: «بفلان، أو ببركة فلان، أو بحرمة فلان، أو بحق فلان، أو بجاه فلان» هذا فَضْلاً عن التوسل الشركي الخالص كقولهم: «يا فلان اشفع لي، أو أغثني، أو أنا في حسبك، أو أنت حسبي، أو لا تحرمني، أو لا تطردني، وغيرها من العبارات التي لا يجوز صرفها إلا لله سبحانه وتعالى.

وقد نقل المؤلف عن مخطوط نادر للإمام صنع الله الحلبي الحنفي (ت: ١١٢٠هـ) بعنوان: «سيف الله على مَنْ كَذَبَ على أولياء الله» (مكتبة الحرم المكي ورقة ٣، ٨ ـ ١٥) الذي نادى فيه مؤلفه بأعلى صوته مبيناً أن دعاء الأولياء، والاستغاثة بهم في الشدائد والبليات لكشف المهمات وقضاء الحاجات لا يكون إلا ممن افترى في دينه فِرْيَةً ما مثلها بلية، وأن ذلك هو الشرك العظيم، والقول الوخيم.

وقال الإمام البزازي (ت: ٨٢٧هـ) صاحب «الفتاوى البزازية» (٦/ ٣٤٨) بأن زعم الولي أنه يصلي صلاة كذا وكذا في مكان كذا وكذا، ويصلي صلاة أخرى في مكان آخر ـ سُنة الفجر بخوارزم، وفرضه بمكة ـ قال بأنه يكفر.

وقال الإمام أحمد الرومي الحنفي (ت: ١٠٤٣هـ) بأن استغاثة بعضهم بالصالحين والأنبياء أو الأولياء شِركٌ بالله، وأن الشيطان يتصور بصورة هؤلاء المشايخ والصالحين فيقضي حاجة هؤلاء المستغيثين ليضلهم، ويوقعهم في الكفر. انظر: «مجالس الأبرار» (ص٢٤).

ألا فليتبْ إلى الله هؤلاء القبوريون، وليستغفروه من هذه البلايا والرزايا قبل أن يحق عليهم العذاب السرمدي الأبدي!

ألا فليتبْ إلى الله مَنْ اتبع الكوثري القبوري القائل: «لا بد لأهل السلوك والرشاد من التوسل والاستغاثة والاستمداد بأرواح الأجلة، والسادة الأمجاد؛ إذ هم المالكون لأزمة

الأمور في نيل المراد»! «إرغام المريد شرح النظم العتيد لتوسل المريد» (ص ٥).

وقال ـ داعياً إلى الوثنية جهاراً دون حياء ولا خوف من الله تعالى! ـ: «الولي في الدنيا كالسيف في غمده، فإذا مات تجرد منه، فيكون أقوى في التصرف». «إرغام المريد» (ص٢٨).

وأما محمد علوي المالكي ـ زعيم القبورية في العصر الحديث ـ فيقول: «إن الاستغاثة بأكابر المقربين من أعظم مفاتيح الفرج(!!) ومن موجبات رضى رب العالمين». «مفاهيم يجب أن تصحح» (ص٥٤، ٨٦).

ويقول أحدهم ـ داعياً إلى الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله تعالى أبداً! ـ: «إنَّ التوجه إليه صلى الله عليه وآله وسلم ونداءه بقوله: «يامحمد» والاستنجاد به ـ ليس شركاً(!!) ولا حراماً(!!) ولا مكروهاً(!!) ولا خلاف الأولى(!!) بل ذلك أفضل في الأدب من الربوبية، وأشد اجتلاباً للرحمة، واستنزالاً للقبول(!!) وأقوى مظنة بالاجابة، وأدنى للرشد، وأبعد من الرد والحرمان»!! «البراهين الساطعة» للقضاعي الخرافي (ت: ١٣٧٦هـ) (ص٤٤٩).

فاللهمَّ يا وليَّ الإسلام وأهله مَسِّكْنَا الإسلام حتى نلقاك عليه. وقد زَوَّدَ المؤلف ـ جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً ـ كتابه بفهارس علمية دقيقة، ومراجع قيمة نادرة، فلا يَفُوتَنَّكَ ـ أخي المسلم ـ اقتناء هذه التُّحْفَة النادرة، فإنها ـ والله ـ أعظم وأجمع ما رأيتُ في موضوعه، وجزى الله المشرف على هذه الرسالة فضيلة الشيخ صالح العبود خير الجزاء، ووفقه لكل خير ورشاد.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نحمد الله تعالى الذي هيأ لهذه الأمة رجالاً أخلصوا النصح لها مصداقاً لقول النبي ﷺ: «لاتزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم خذلان مَنْ خذلهم، حتى تقوم الساعة»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لاتزال طائفة من أمتي قائمةً بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله، وهم ظاهرون على الناس».

فقد كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يومنا هذا وإلى أن تقوم الساعة، يجادلون أهل الباطل بالتي هي أحسن امتثالاً لأمر ربهم تعالى: ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾.

وقفات مع صاحب الرد المحرر

وقد كنت أحسب أن مقالي «الماتريدية ليسوا من أهل السنة والجماعة» يكفي لايقاف الدكتور عمر كامل على الحقائق الناصعة التي نَقَلْتُها عن السلف والخلف بشأن الماتردية، وبشأن الكوثري، وأذنابه من أهل الضلال والانحراف عن عقيدة السلف الصالح!

وعبثاً ذَهَبتْ محاولتي معه، فقد كشف في مقاله الأخير «الرد على مَنْ بدُع وكفَّر مَنْ جاور خير البشر» عن مدى تعصبه، وعميق تلبيسه في ايراد النصوص والاستدلال بها لما يزعمه في رده المحرر!

لقد تجاوز الدكتور عمر كامل على أخينا الدكتور عبدالرحمن محيي الدين فرماه بالتبديع والتكفير لصاحب الكتاب ابن فرحون المالكي المتوفَّى سنة ٧٦٩ للهجرة!

وهذه مغالطة مكشوفة وظاهرة جداً للقارى اللبيب!

ذلك لأن الأخ عبدالرحمن لم يكفر ولم يبدع ابن فرحون كما

زعم عمر كامل! إن تكفير وتبديع الشخص المعين له شروط يجب أن تتوفر، وهناك موانع يجب أن تنتفي بحقه ثم يُطْلَقُ بعد ذلك التكفير أو التبديع عليه.

وبقراءة متفحصة لكلام الأخ عبدالرحمن لم نقف على تكفير أو تبديع لابن فرحون كما زعم الأخ عمر كامل، بل غاية ما في المسألة أن العمل الذي قام به كل من استغاث برسول الله ﷺ بعد وفاته إنما هو شرك صريح وردة عن دين الإسلام، لكن لا يلزم من ذلك تكفير ابن فرحون حتى توجد الشروط وتنتفي الموانع كما تقدم.

كما أن إطلاق الكهانة والبدعة على أعمال هي من الكهانة والبدعة لا يعني أن ابن فرحون كان كاهناً أو مبتدعاً بل ما قيل في التكفير يقال في التبديع أيضاً، فلماذا لم يراع ذلك الأخ عمر كامل في رده المحرر فكفر وبدع من جاور خير البشر(!) هكذا دون خوفٍ أو حياءٍ من الله تعالى الذي سيسأله عن هذا الإطلاق في التفكير والتبديع لأخيه المسلم! فمن هو يا دكتور عمر الأولى به أن يتأنَّى في إطلاق العبارات والأحكام وإحسان الظن بالمسلمين!!؟

أما عن تلبيس عمر كامل على القراء فحدث ولا حرج!!

فقد استدل بما لا يجوز الاستدلال به من أخبار ضعيفة وواهية!

فأما ما زعمه من رواية الدرامي الأولى في «المسند» (ج١/ ص٤٣) رقم (٩٣) حدثنا أبوالنعمان، ثنا سعيد بن زيد، ثنا عمر بن مالك النكري، حدثنا أبوالجوزاء أوس بن عبدالله، قال: قحط أهل المدينة قحطاً شديداً، فشكوا إلى عائشة، فقالتْ: «انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كواء إلى السماء، حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف. قال: ففعلوا، فمطرنا مطراً، حتى نبت الشحم، وسمنت الإبل، حتى تفتقتْ من الشحم، فسمي «عام الفتق».

فهذا الخبر منكر، لأن شيخ الدرامي أبا النعمان محمد بن الفضل كان قد تغير حفظه في آخر عمره، حتى قال أبوحاتم الرازي: اختلط في آخر عمره، وزال عقله.

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره وتغير، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في

حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا تُرِكَ الكلُّ. انظر «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» (ص٨٦ـ٨٧). ولهذا قال الحافظ في «التقريب» (٦٢٦٦): «ثقة ثبت تغير في آخر عمره».

وفي الإسناد ـ كذلك ـ انقطاع بين أبي الجوزاء وبين عاذشة رضي الله عنها كما جزم البخاري، وابن عبدالبر، قال أبوحاتم: أبوالجوزاء عن عمر، وعلي مرسل انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ١٩٤).

وأما الخبر الثاني عن الدرامي برقم (٩٤): «أخبرنا مروان بن محمد، عن سعيد بن عبدالعزيز، قال: لما كان أيام الحرة لم يؤذن في مسجد النبي ﷺ ثلاثاً، ولم يُقَمْ ولم يبرحْ سعيد بن المسيب من المسجد، وكان لا يعرف وقت الصلاة الا بهمهمة يسمعها من قبر النبي ﷺ فذكر معناه.

فهذا الخبر منكر أيضاً(!) فإن سعيد بن عبدالعزيز التنوخي كان قد اختلط قبل موته. ولهذا أورده ابن الكيال في «الكواكب النيرات» أيضاً (ص٤٦ ـ ٤٨). وقال الحافظ في «التقريب» (٢٣٧١): «ثقة إمام، سواه أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبومسهر، لكنه اختلط في آخر أمره»!

ثم إن الخبر منقطع ايضاً بين سعيد بن عبدالعزيز هذا وبين سعيد بن المسيب، فإنه لا تعرف له رواية عنه كما في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥٤٠).

أما الخبر الثالث فه عند الدرامي برقم (٩٥): حدثنا عبدالله بن صالح، حدثني الليث، حدثني خالد هو ابن يزيد، عن سعيد هو ابن أبي هلال، عن نبيه بن وهب أن كعباً دخل على عائشة، فذكروا رسول الله ﷺ فقال كعب: «وما من يوم يطلع إلا نزل سبعون ألفاً من الملائكة؛ حتى يحفوا بقبر النبي ﷺ وآله وسلم يضربون بأجنحتهم، ويصلون على رسول الله ﷺ حتى إذا أمسوا عرجوا، وهبط مثلهم (في نقل الدكتور عمر: معهم!) فصنعوا مثل ذلك؛ حتى إذا انشقت عنه الأرض خرج في سبعين ألفاً من الملائكة». فهذا الخبر لا يصح ايضاً عن كعب الأحبار ـ ولو صح لم يكن له حكم الرفع لأنه تابعي! وهو من مسلمة أهل الكتاب على ثقته:

ذلك لأن فيه علتين قادحتين هما: سوء حفظ عبدالله بن صالح كاتب الليث بن سعد، فإنه كان كثير الغلط كما في «التقريب» (٣٤٠٩).

ولاعلة الأخرى هي ما حكاه الساجي عن الإمام أحمد من اختلاط سعيد بن أبي هلال كما في «التقريب» (٢٤٢٣) أيضاً. ولهذا فالخبر لا تقوم به حجة أصلاً لضعفه.

أما قول عمر كامل: فماذا أنت قائل عن الإمام الدرامي؟ فَمِنْ عَدَمِ اطِّلاَعِ الناقد على علم الحديث قد أُتِيَ!! فالدرامي لم يشترط الصحة كالبخاري ومسلم، ثم إن المحدثين رذا أسندوا ـ أي رووا الحديث أو الخبر بسندهم ـ فقد برئت عهدتهم وبقيت المسؤولية على أمثال عمر كامل أن يتحرى صحة الإسناد من ضعفه!!

وكذا بقية كلامه عن عائشة رضي الله عنها، وأن يُعِيذُ الدكتور محيي الدين من أن يستطيل على عائشة رضي الله عنها ويتهمها! فما أَضْعَفَ هذا الكلام في ميزان العِلم والنقد بعد أن علمنا عدم صحة تلك الأخبار ونكارتها، وهل تُلْزِمُ يا دكتور عمر كامل غيرك بما لا تلتزمه أنت ولا ترضاه لعوام المسلمين ـ فضلاً عن علمائهم ـ من استطالة في أم المؤمنين عائشة واتهامها بجملة من الأوصاف المعروفة المألوفة(!) كما تزعم؟!

أما إذا جئنا إلى نقل د. عمر كامل عن الإمام الذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٧٢) في ترجمة شيخه أحمد بن عبدالمنعم القزويني ذلك النقل الطويل الذي يدل بوضوح على جواز مس قبر النبي ﷺ وتقبيله، بل التزامه عند الذهبي!! فهذا يجب أن نتعامل معه على ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة وفعل الصحابة وإجماع السلف الصالح. فإنْ جَوَّزَ الإمام أحمد مَسَّ القبر الشريف وتقبيله، وتبعه الذهبي على ذلك، فقد خالف هذان الإمامان في قولهما هذا إجْمَاعَ الصحابة ـ ومنهم ابن عمر رضي الله عنه ـ الذين كرهوا ذلك!! ولئن جوز المس والتقبيل الإمامُ أحمد والحافظ الذهبي، فقد منعه بقية الأئمة والحفاظ، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية ـ الذي ينقل عنه د. عمر كامل ـ يقول في «الفتاوى» (ج٢٧/ ص ١٠٧ ـ ١٠٨) جواباً على سؤال حول حكم تقبيل قبور الأنبياء والصالحين: «الحمد لله رب العالمين: لم يأمر الله ولا رسوله ولا أئمة المسلمين بتقبيل شيء من قبور الأنبياء والصالحين، ولا التمسح به، لا قبر نبينا ﷺ، ولا قبر الخليل ﷺ ولا قبر غيرهما؛

بل ولا بالتقبيل والاستلام لصخرة بيت المقدس، ولا الركنين الشاميين في البيت العتيق، بل إنما يُستلم الركنان اليمانيان فقط، إتباعاً لسنة النبي ﷺ فإنه لم يستلم إلا اليمانيين، ولم يقبل الا الحجر الأسود. واتفقوا على أن الشاميين لا يستلمان ولا يقبلان. واتفقوا على أن اليمانيين يستلمان. واتفقوا على تقبيل الأسود. وتنازعوا في تقبيل اليماني؟ على ثلاثة أقوال معروفة. قيل: يقبل. وقيل: يستلم، وتقبل اليد. وقيل: يستلم، ولا تقبل اليد. وهذا هو الصحيح، فإن الثابت عن النبي ﷺ أنه استلمه ولم يقبله، ولم يقبل يده لما استلمه، ولا أجر ولا ثواب فيما ليس بواجب ولا مستحب؛ فإن الأجر والثواب إنما يكون على الأعمال الصالحة، والأعمال الصالحة إما واجبة وإما مستحبة.

فإن كان الاستلام والتقبيل لهذه الأجسام ليس بواجب ولا مستحب لم يكن في ذلك أجر ولا ثواب. ومن اعتقد أنه يؤجر على ذلك فهو جاهل ضال مخطىء، كالذي يعتقد أنه يؤجر ويثاب إذا سجد لقبور الأنبياء والصالحين: والذي يعتقد أنه يؤجر ويثاب إذا دعاهم من دون الله، والذي يعتقد أنه يؤجر ويثاب إذا صور صورهم ـ كما يفعل النصارى ـ ودعا تلك الصور، وسجد لها، ونحو ذلك من البدع التي ليست واجبة ولا مستحبة، بل هي إما كفر وإما جهل وضلال».

وقال رحمه الله رحمة واسعة في (ج٢٧/ ١٢٨) أيضاً: «وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاة عندما يقال: إنه قبر نبي، أو قبر أحد من الصحابة والقرابة، أو ما يقرب من ذلك، أو إلصاق بدنه، أو شيء من بدنه بالقبر، أو بما يجاور القبر من عودٍ وغيره، كمن يتحرى الصلاة والدعاد في قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال إنه قبر هود ـ والذي عليه العلماء أنه قبر معاوية بن أبي سفيان ـ أو عند المثال الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا، ونحو ذلك: فهو مخطىء، مبتدع، مخالف للسنة؛ فإن الصلاة والدعاء بهذه الأمكنة ليس له مزية عند أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولا كانوا يفعلون ذلك؛ بل كانوا ينهون عن مثل ذلك، كما نهاهم النبي ﷺ وآله وسلم عن أسباب ذلك ودواعيه، وإن لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به، فكيف إذا قصدوا ذلك؟!». وقال في (٢٧/ ص١٣٦): «وكذلك حجرة نبينا ﷺ، وحجرة الخليل، وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح: لا يستحب تقبيلها، ولا التمسح بها باتفاق الأئمة، بل منهي عن ذلك. وأما

السجود لذلك فكفر».

أما ما استدل به الذهبي ـ غفر الله له ورحمه ـ من تقبيل ثابت البناني ليد أنس بن مالك رضي الله عنه ووضعها على وجهه قائلاً: يد مستْ رسول الله ﷺ! فهذا قد بحثتُ عنه ـ والحمد لله ـ فوقفت عليه في «علل الإمام أحمد» (ج٣/ ص١٧٠) ـ تحقيق د. وصي الله عباس ـ فإذا هو أثر لا يصح، من أجل علي بن زيد بن جدعان فإنه ضعيف كما جزم الحافظ في «التقريب» (٤٧٦٨). فسقط هذا الخبر!.

وأزيد الدكتور عمر معرفة بخبر آخر لا يصح لهذا الرجل الضعيف (علي بن زيد بن جدعان) وهو ما رواه عبدالله بن أحمد أيضاً في «العلل» (ج٢/ص١١٨)، والقطيعي في زيادات «فضائل الصحابة» (ج٢/ص٧٨٣)، من طريق علي بن زيد أن فِتْيةً من قريش خطبوا بنت سهيل بن عمرو وخطبها الحسن بن علي، فشاورت أباهريرة وكان لها صديقاً، فقال أبوهريرة: إني قد رأيت رسول الله ﷺ يقبل فاه، فإن استطعت أن تقبلي حيث قَبَّلَ فافعلي»! فهذا خبر لا يصح أيضاً.

وما نقله عبدالله بن أحمد عن أبيه في مس القبر فقد رواه في «العلل» (ج٢/ ص٤٩٢) بلفظ: «سألته عن الرجل يمس منبر النبي ﷺ ويتبرك بمسه ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا يريد بذلك التقرب إلى الله عز وجل فقال: «لا بأس به»! فهذا القول استغربه محقق «العلل» جداً وقال: لم أجد أحداً نقله عن الإمام، وقال ابن تيمية في «الجواب الباهر لزوار المقابر» (ص٣١): «اتفق الأئمة على أنه لا يَمَسُّ قبر النبي ﷺ ولا يُقَبله، وهذا كله محافظةً على التوحيدد فإن من أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد».

فإن صح ذلك عن الإمام أحمد، فإننا نقول بما قاله الإمام مالك ـ رحمه الله ـ: كل يؤخذ من قوله ويُرَدُّ إلا صاحب هذا القبر ﷺ.

ولعل مما يدل على نكارة ما روي عن أحمد من تجويزه مس القبر تقرباً إلى الله تعالي، أقول: لعل أبلغ ما يرد ذلك هو ما ثبت من الإمام أحمد نفسه ـ كما في «العلل» (٣/ ٣١٦) ـ عندما سأله ابنه عبدالله: «ما يُقَبَّلُ من البيت؟ قال: الحجر الأسود. قلتُ: اليماني؟ قال: لا إنما يقبل الحجر الأسود وحده».

فقول الذهبي ـ غفر الله له ـ: «ونحن فلما لم يصح لنا مثل هذا النصيب الأَوْمَز تَرَامَيْنا على قبره بالالتزام والتبجيل والاستلام والتقبيل». مردود عليه لمخالفته الصريحة لعمل السلف الصالح والأئمة كما نَقَلَ الاتفاق عنهم شيخ الذهبي شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ.

نعم الدكتور يحيى الدين عندما أطلق عبارة: «إسمعوا معاشر العقلاء! كيف تنشر الخرافات والشركيات باسم المنامات. واعلم يا أخي شكري أن الشكاية إلى رسول الله ﷺ بعد وفاته، ليدفع الضر، ويكشف الكرب، شرك بالله، من تزيين الشيطان للإنسان، ليصده عن عبارة ربه عز وجل..».

هذا الإطلاق لا شك في كونه حقاً، لكن القصة وقعت أو الشكاية تمت في المنام وليس ذلك شركاً إلا إن اعتقد أن رسول الله ﷺ قد سمع الشكاية حقيقةً ثم جاءه في النوم ليكشف كربته أو حاجته!!

والحق الذي لا مرية فيه أن الزخ عبدالرحمن لم يكفر ولم يبدع ابن فرحون ولا غيره من الأعيان، وإنما ذكر العمل الذي هو شرك أو كفر أو بدعة أو خرافة لعلمه بالقاعدة الصحيحة عند أهل السنة والجماعة من السلف الصالح أنه لا يجوز تكفير المعين إلا بوجود شروط وانتفاء موانع!!

أما المغالطة العجيبة التي وقع فيها الدكتور كامل في رده ـ الجزء (٢) فهو زعمه أن العبادة بالتفكير ليست بدعة ضلالة بل هي مما تواترت به نصوص الكتاب الكريم(!). وهذا وهم قبيح جداً، فالعبادة بالتفكير شيء، والتفكر والتدبر في آيات الله تعالى في الآفاق والأنفس شيء آخر!!

فكيف خلط الدكتور عمر كامل بينهما؟ بل وزعم أن الحافظ ابن القيم ـ رحمه الله تعالى دعا إلى العبادة بالفكرة أو بالتفكير في كتابه: «مفتاح دار السعادة»!، والواقع يُكذِّب دعوى الدكتور: فابن القيم رحمه الله تعالى لم يدع إلى العبادة بالتفكير، وإنما دعا إلى ما دعا إليه الحديث الصحيح: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى». فلا بد من نية صحيحة خالصة، يكون الفِكْرُ والعِلم مبدأها ومفتاحها للخيرات كلها، وهذا لا سبيل إلى

تحصيله إلا بتدبر كلام الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿**أفلا يتدبرون القرآن**﴾. وقال: ﴿كتاب أنزلنا إليك ليدبروا آياته﴾. فلا شيء أنفع للقلب من قراءة القرآن بالتدبر والتفكر. فهذا هو ما دعا إليه ابن القيم رحمه الله تعالى لا العبادة بالفكرة التي هي من دين الهندوك والبوذيين الكفرة، وقد انتقلت منهم إلى الصوفية!.

أما استدلال الناقد ـ الدكتور عبدالرحمن محيي الدين ـ بحديث الرجل الذي نذر أن يقف في الشمس ولا يستظل، فلا تثريب عليه ـ رعاه الله في ذلك ـ لأنه أراد أن يبين للمسلمين خطورة التعبد بما لم يشرعه الله ورسوله ﷺ، فلا حرج عليه في هذا الاستدلال، وإنما أُتيَ الدكتور عمر كامل من عدم إحاطته بموضوع البدعة وخطورتها في دين الإسلام!!.

وأما تلبيس الدكتور عمر كامل وتدليسه على القراء، في الجزء الثاني من رده المزعوم فهو بَتْرُهُ كلام الناقد في شأن الحُجُب والتمائم الذي نقله من كتاب ابن فرحون في ترجمة الشيخ محمد السبتي الذي كان يرجم بالغيب فيقول للصبيان الذين كان يدرسهم: أنت تكون ظالماً! وأنت تكون فقيهاً! فيكون كذلك! وأنه كان يأخذ ورقة على طول المصروع(!!) فيكتبها ويعلقها عليه فيبرأ من حينه!!

فماذا فعل عمر كامل أمام هذا النقل الذي استدل به الدكتور الناقد عبدالرحمن محيي الدين؟!

لقد بَتَرَ ادعاء علم الغيب في قول ذلك الشيخ أن فلاناً يكون ظالماً، والآخر يكون فقيهاً، كما بتر ما ذكره ابن فرحون عن ذلك الشيخ من أنه كان يأخذ ورقة على طول المصروع فيكتبها ويعلقها عليه فيبرأ من حينه!!

فهل هذا أمانة في النقل يا دكتور عمر؟!

ثم إن الرقي المشروعة شيءٌ ـ وهو ما نقل الإجماعَ فيه السيوطي كما في «فتح المجيد» ـ والتمائم: شيءٌ آخر، فَلِمَ خلطتَ بينهما يا دكتور عمر؟!

أم الأثر الذي فيه أن عبدالله بن عمرو بن العاص كان يعلق ذلك في أعناق مَنْ لم يعقل من بنيه، فهو خبر ضعيف الإسناد، ولو صح لم يكن فيه حجة؛ لأن غيره من كبار

الصحابة كابن مسعود رضي الله عنه كان يراه شركاً. وما دام أن الأمر فيه خلاف حتى بين الصحابة ـ على فرض ثبوته عن عبدالله بن عمرو! ـ فلا يكون دليلاً في المسألة كما هو معروف في علم الأصول إنْ كانَ الدكتور عمر كامل يعلم ذلك؟ والصحيح أن تعليق أي شيء من التمائم ولو كانت من القرآن الكريم لا يجوز لعدم ثبوته عن الصحابة ـ على الصحيح ـ ولأن نصوص السنة تؤيد مذهب ابن مسعود وغيره من الصحابة في أنه شرك أصغر.

وأما زعم عمر كامل أن الاستجارة برسول الله ﷺ ليست من الشرك وإنما هو مِنْ باب التوسل بالعمل الصالح إلى الله تعالي، لأنهم جاوروا رسول الله ﷺ بالمدينة؟!

فهذا غاية القَلْب للحقائق، وغاية التلبيس على الناس!

فما علاقة الاستجارة بالجوار يا دكتور عمر كامل؟ وهل الذين هبطوا إلى رسول الله ﷺ، وأحاطوا بقبره عليه الصلاة والسلام مستجيرين به من البركان الذي نزل بأهل المدينة، هل هؤلاء كانوا يتوسلون إلى الله بأعمالهم الصالحة ـ بزعم عمر كامل ـ أم أنهم كانوا يطلبون من رسول الله ﷺ أن يدفع عنهم خطر البركان؟ لا شك لكل منصف أنهم وقعوا في الثاني، ولكن الدكتور عمر كامل أغرق في تماديه في بتر النصوص وتأويلها حتى وقع في هذا التعقيب الذي سيسأله الله تعالى عنه إنْ لم يرجع إلى الحق ورلى سبيل المؤمنين!.

ولا أدل على عدم معرفة الدكتور عمر كامل بالعقيدة الصحيحة، من عبارته التي قال فيها: «والعجب ـ بعد ذلك ـ أن يقارن الناقد بين المؤمنين الموحدين؛ الذين يخطىء بعضهم ـ كذا قال! ـ فينادي رسول الله ﷺ دون اعتقاد نفع أو ضر أو تأثير دون الله، وبين النصارى عباد الصليب؛ الذين يدعون ألوهيته! أو أنه لا فرق بين من ينادي المسيح وبين من ينادي محمد بن عبدالله، وهو يعتقد أنه بشر لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً»!!

فهذه العبارة توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الدكتور عمر كامل مع بقائه بين ظهراني بلاد إسلامية تحكم شرع الله تعالى على المنهج السلفي، والعقيدة الصافية النيرة، فهو لا يفرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية! ذلك لأن المشركين كانوا ومازالوا يقرون لله

تعالى بالنفع والضر والإماتة والإحياء والخلق والرزق وغير ذلك من خصائص الرب تعالى، لكنهم مع ذلك كانوا يدعون آلهتهم ليكونوا لهم وسطاء وشفعاء عند الله تعالى فيستجيب دعاءهم ويكشف كرباتهم!!

فلا فرق إذاً ـ كما قال الدكتور عبدالرحمن حفظه الله ـ بينهم وبين من ينادي رسول الله ﷺ ليكشف عنهم كرباتهم ويدفع عنهم ما نزل بهم؛ لأنهم ظنوا ـ والظن أكذب الحديث ـ أن رسول الله ﷺ سيستجيب لهم فيسأل ربه أن يدفع عنهم البلاء، وهذا ه ما كان يفعله أهل الجاهلية كما قال تعالى: ﴿**والذين اتخذوا من دوه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى**﴾. فقد كانوا يدعون الأولياء والملائكة والجن ليتوسطوا لهم عند ربهم. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

فلعل الدكتور عمر كامل ـ هداه الله تعالى للحق ـ يرجع إلى العقيدة السلفية ويكون من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

نسأل الله للجميع الهداية والتوفيق لما يحبه ويرضاه، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تذكّرني طريقة كتابة عبدالله الشريف ـ في مقاله، والذي زعم أنّه يردّ به عَلَيَّ تحذيري من بعض كتب العلوم المترجمة، بالمثل المشهور:

أوْرَدَهَا سَعْدٌ وسَعْدٌ مُشْتَمِلْ
مَا هَكَذَا تُورَدُ يا سَعْدُ الإبِلْ!

فلو أُعطي بعض صغار الطلاب قلماً في يده ليكتب به رداً ـ أي رد ـ لكان يُحسن أفضل مما جنت يد الكاتب!!

فقد زعم في عنوان مقاله ـ بفهمه العميق! أني أدعو إلى منع كتب العلم! هكذا يطلقها دون أمانة في النّقل! وأن هذه الدعوة بداية لمنع كتب التّراث وإعدامها، بدعوى أن فيها أخطاء، وأن هذا المنع والإعدام سيؤدي بنا ـ في النّهاية ـ إلى حالة من الجمود الفكري لا نعرف منها سبيلاً للخلاص!

مَا هَكَذَا تُورَدُ يَا سَعْدُ الإبِل!!

«فَيَالله العَجَبُ! كم يهوي الفهمُ السّقيمُ بصاحبه إلى دركات من التخبط والسفه!

ولو أنصف الكاتب قليلاً ـ لعلم أنّي بمقالتي السابقة إنما أدعو إلى ما دعا إليه سلف الأمة، ومن هم أتقى وأعرف من الكاتب بقواعد هذا العلم!

إنني إنما أدعو إلى تصفية هذه الكتب من صبغة الملاحدة والعلمانيين، لا إلى منع الاستفادة من علم الفيزياء والكيمياء والهندسة والطب والأحياء!!

إن ترجمة الكتب؛ دون مراعاة لجانب العقيدة؛ كان أحد أسباب لحقوق البلاء بالعالم الإسلامي، منذ أن بدأت في زَمَنِ الدولة العباسية!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢/ ٨٤): (ثم طُلِبَتْ كتبهم ـ يعني: الأعاجم من الرّوم والفرس والهند ـ وفي دولة المأمون من بلاد الرّوم فعـرّبت، ودرسها الناس، وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر، وكان أكثر ما ظهر من علومهم الرّياضيّة: كالحساب والهيئة، أو الطبيعة كالطب، أو المنطقية).

بل لقد أمر شـيخ الرسلام ابن تيميـة بإعدام الكتب التي تخالف العقـيدة، حتى لا تقع بأيدي النّاس؛ فيعملوا بما فيها من ضلال! «الفتاوى» (٢٩/ ٣٧٨).

فهل الكاتب يريد تقدماً ورقيّاً حضارياً واستيقاظاً من السّبات على حساب العقيدة؟!

وهل الكاتب يرى أن مثل نظرية (دارون) التي اعتقادها كـفر صريح، إنّما هو مجرد خطأ في العلم والفكر على حدّ تعبيره!؟

إنّي أعظك ياعبدالله أنت تكون من الجاهلين!

واقرأ ـ لزاماً ـ يا عبدالله ما كتبه ابن تيميـة حول الفتنة؛ التي سببها المأمون بإدخاله كتب النّصارى من جزيرة قبرص؛ ومن ثم ترجمتها، وافسادها للعقائد بسبب هذه الترجمة.

وانظر: (الفـهـرست) لابن النّديم (ص٣٠٤)، و(مـقـدّمـة ابن خلدون) (ص٨٩٣)، و(الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٧)، و(تاريخ الخلفاء) للسيوطي (ص ٣٢٧).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

للأستاذ سائد بكداش جهد مشكور في جمع ما ورد في فضائل ماء زمزم، وإخراجه ذلك في دراسة علمية جيدة.

غير أن الأستاذ لم يحقق طائفة من الأحاديث مع جزمه بأنها من الأحاديث الصحيحة! فمن ذلك قوله في (ص ١١٢ ـ ١١٣) عن حديث: «خمس من العبادة، النظر إلى المصحف، والنظر إلى الكعبة، والنظر إلى الوالدين، والنظر في زمزم، وهي تحط الخطايا، والنظر في وجه المعلم».

وأشار في الهامش إلى تخريج السيوطي له في «الجامع الصغير» (٣/ ٤٦٠) وأنه في الدارقطني والنسائي، ولم يجد المحقق الحديث فيهما، وأنه وقف على مخطوطة «فيض القدير» معزواً للدارقطني في الأفراد عن جابر، قال: وهذا هو الصواب.

نظرات في كتاب: فضل ماء زمزم

قلتُ: الحديث مكذوب أو شِبْهُ مكذوب؛ فإن لوائح الوضع ظاهرةٌ عليه!

وقد ضعفه المحدث الألباني، ولو تيسر له الوقوف على سنده لجزم بوضعه أو ضعفه الشديد على الأقل. ولعل ما رواه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ٤١)رقم (١١٠٥) يكشف عن أحد هؤلاء الكذابين! فقد رواه هناك عن مكحول مرسلاً بلفظ: «النظر في زمزم عبادة وهي تحطُّ الخطايا». وشيخ الفاكهي: إسحاق بن إبراهيم الطبري، قال الحاكم: روى عن الفضل وابن عيينة أحاديث موضوعة. وقال ابن عدي: منكر الحديث، وكذا قال الدارقطني، وقد روى أحاديث باطلة، كما في ترجمته من «لسان الميزان» (١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧) رقم (١٠٨٣).

ويشبه أن يكون هذا الكلام من قول وهب بن منبه كما في «حلية الأولياء» (٤/ ٦٣ ـ ٦٤) إلا أن الإسناد ضعيف أيضاً،

لأنه من طريق إسماعيل بن عياش وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة كما هو هاهنا فالإسناد لا يصح أيضاً.

وذكر في (ص١١٦) حديثاً طويلاً في كيفية شرب ماء زمزم، واكتفى بعزوه للأزرقي!

قلتُ: هو في «أخبار مكة» للأزرقي (٢/ ٥٧) بإسناد منقطع؛ فعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه كما جزم البخاري، وغيره. انظر «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٠٥).

فالحاصل أنه حديث ضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ! وفي ص(٥٣) يذكر المؤلف رواية ابن عباس رضي الله عنهما: أن زنجياً وقع في زمزم، فمات، قال: فأنزل إليه رجلاً فأخرجه، ثم قال: انزفوا ما فيها من ماء؛ ثم قال للذي في البئر: ضعْ دلوك مِن قِبل العين التي تلي البيت أو الركن، فإنها من عيون الجنة» وعزاه لابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٦٢) وزاد: «وقد توسَّع في إثبات هذا الأثر الإمام اللكنوي في السعاية (١/ ٤٢٣)!

قلتُ: الأثر ضعيف الإسناد من أجل عنعنة سعيد بن أبي عروبة، وقتادة، وكلاهما مشهور بالتدليس، بل الأول منهما كان قد اختلط!

وفي ص(١١٥) أورد حديثاً ضعيفاً لاضطرابه، فجعله حديثاً صحيح الإسناد تقليداً للبوصيري، والسيوطي، وابن حجر الهيتمي المكي، وقد حقق الألباني في كونه إسناداً ضعيفاً يدور على مجهول لم يوثقه سوى ابن حبان المعروف بتوثيق الضعفاء والمجاهيل، وتوسَّع في ذلك جداً بما يدل على عميق تمكنه من هذا العلم الشريف، فراجعه في «إرواء الغليل» (٤/ ٣٢٥ ـ ٣٢٩) لِزَاماً.

ولنذكر الآن لفظ ذلك الحديث المشهور: «إنَّ آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم».

وقد عمَّم المؤلف القول بجواز العمل بالحديث الضعيف في باب الترغيب والترهيب، وخفي عليه أن هناك ثلاثة شروط صعبة للعمل بالحديث الضعيف، سوف أفردها بالبحث إن شاء الله تعالى في إحدى حلقات ملحق «التراث» حتى يكون القراء على بينة من الأمر، فإنه خطير جداً.

وعلى كل حال، فقد بذل المؤلف جهداً مشكوراً في الحكم على الأحاديث قدر استطاعته، ونأمل أن يعيد هذه الملحوظات التي نُبِّهَ عليها الآن في الطبعات القادمة للكتاب، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

تَزْخَرُ المكتبة الإسلامية بالعديد من المؤلفات حول مناسك الحج والعمرة، والأذكار التي تقال فيهما أثناء هذه المناسك.

إلا أنَّ هناك طائفة غير قليلة من هذه الكتب التي ينبغي أخذ الحيطة والحذر عند قراءتها، لاشتمالها على العديد من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة، كما أنها لا تخلو من مخالفات صريحة وظاهرة للعقيدة الإسلامية!

فمما وقفت عليه من هذه الكتب ما سمَّاه كاتبه: «علموني يا قوم كيف أحج» لمؤلفه محمد الحجار، وقد طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات آخرها في عام ١٤١٥هـ.

نظرات في كتاب علموني يا قوم كيف أحج

فما هو المحظور في هذا الكتاب؟

- ذكر المؤلف في (ص٤٦) حديث الدعاء عند رؤية الكعبة ولفظه: «اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً..» الحديث وهو موضوع كما ذكرته في تحقيقي لكتاب: «الابتهاج بأذكار المسافر الحاج» (ص٦٣).
- كما ذكر (ص٥٤) حديث: «وُكِّلَ بالركن اليماني سبعون ملكاً مَنْ قال: اللهم إني أسألك العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة، ربنا آتنا في الدنيا حسنة قالوا: آمين». وهو حديث ضعيف كما جزم به الحافظ البوصيري في «زوائد ابن ماجة» (١٠٣٨) ووافقه المحدث الألباني في «ضعيف ابن ماجة» (٦٤٠).
- وذكر (ص ٥٧) أن الحجر الأسود هو الذي كان يُسَلِّم على النبي ﷺ قبل أن يُبْعث ـ كما في الحديث الصحيح ـ وقال بأن هذا هو التحقيق!.

والجواب : أن هذا هو محضُ التقوّل على رسول الله ﷺ دون علمٍ! فإنَّ الذي صحَّ ليس فيه تعيين ذلك الحجر بأنه الأسود أو غيره!

○ كما ذكر في نفس الصفحة (٥٧) أن الحجر الأسود يُبْعث يوم القيامة مثل أحد! وهذا ضعيف أيضاً من روايات ابن خزيمة برقم (٢٧٣٤)، وروي بلفظ آخر برقم (٢٧٣٧) ولفظه: «يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس له لسان وشفتان. . .»وهو ضعيف أيضاً كما جزم بذلك المحدث الألباني في تحقيقه للكتاب.

○ وذكر (ص٥٨) أن بعض علماء مكة ـ كذا قال! ـ أخبره أن أهل مكة يستشفون بالحجر الأسود لمرضاهم! وهذا لا دليل عليه صحيح إلا ما كان من قصص الأفَّاكين!.

○ كما ذكر (ص ٥٨ ـ ٥٩) حديث: «يا عمر ها هنا تُسكب العبرات». وهو ضعيف جداً كما ذكرته في الحلقة (٢) من «احذر أيها الحاج هذه الأحاديث».

○ كما ذكر (ص٦١) عن علي رضي الله عنه أنه قال لعمر رضي الله عنهم أجمعين: «يا أمير المؤمنين! بل هو ـ أي الحجر الأسود ـ يضر وينفع»!.

وهذا الخبر فيه أبوهارون العبدي عمارة بن جوين، وهو متروك ومنهم مَنْ كذبه، فالأثر موضوع، وقد بَحَثْتُ عنه فوقعت عليه ـ بحمد الله ـ في «شعب الإيمان» للبيهقي (٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) وقد ضعفه البيهقي أيضاً.

○ وذكر في(ص ٩٢ ـ ٩٥) خبراً مكذوباً على عليٍّ رضي الله عنه لا أصل له، وادعى أنه منقطع فقط!

○ وذكر (ص ١٢٣) حديث: «من لم تحبسه حاجة ظاهرة أو مرض حابس أو سلطان جائر ولم يحج فليمتْ إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً». وهذا رغم شُهْرَته لا يصح عن رسول الله ﷺ. وانظر «ضعيف الجامع» (٥٨٦٠) و«تنزيه الشريعة» (٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

○ وذكر (ص ١٢٦) حديثاً في فضل زمزم وأنه هزمة جبرائيل، وهو حديث ضعيف كما في «ضعيف الجامع» (٤٩٧٢).

○ وذكر في (ص١٤٩) الحديث الصحيح «ما بين بيتي ومنبري» . . لكنه أورده بلفظ لا أصل له: «قبري»!.

- كما ذكره في (ص١٥٦) آثاراً لا خُطُمَ لها ولا أزِمَّة!
- وخاطب رسول الله ﷺ مخاطبة الحاضر الحي الذي يسمع ما يدور حوله من أمور ووقائع فقال: «معذرة يارسول الله عما يحدث في مسجدك العظيم، وحول مرقدك الشريف»!! وفي هذا ذريعة للشرك واضحة.
- كما ختم في (ص ١٦٠ ـ ١٦١) بقصة العتبي والأعرابي وطلبه الشفاعة من رسول الله ﷺ، وقد سبق لي التنبيه إلى كونها قصة مكذوبة مختلقة!

وقع بين يديَّ كتاب بعنوان: «نور على نور» لمؤلفه أبي طلحة محمد يونس بن عبدالستار، والذي أراد به التذكير للغافلين عن الذكر، والتنبيه للاَّهينَ عن الصلاة على رسول الله ﷺ.

ولا شك أنَّ هذا المقصد حسن، ومطلوبٌ إذا كان على وفق ما جاء في السنة الصحيحة، ووفق ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان من السلف الصالح.

فهل حقق المؤلف هذا الشرط المهم في كتابه؟

سيتضح للقارىء الكريم الجواب، حينما يتتبع معنا هذه الملحوظات المهمة:

نظرات في كتاب: نور على نور في ذكر الله والصلاة على الرسول ﷺ

○ فقد استدل المؤلف بحديث عزاه للخطيب في «تاريخه» نقلاً عن «الدر المنثور» (٤/ ١٨٥) ولفظه: «يا عائشة! اغسلي هذين البردين، فقلت: يا رسول الله! بالأمس غسلتهما! فقال لي: أما علمت أنَّ الثوبَ يُسبحُ، فإذا اتسخ انقطع تسبيحه؟». انظر (ص١٢).

ولو رجعنا لهذا الحديث في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٤٥)) لوجدناه ضعيفاً جداً إنْ لم يكن موضوعاً على رسول الله ﷺ، ففيه: الأصْبَغُ بن نُبَاته، وهو كذاب، «الميزان» (١/ ٢٧١). وقال ابن حجر: «متروك رمي بالرفض». «التقريب» (٥٤١).

○ ثم ذكر في ص(١٥ ـ ١٦) حديث الذئب الذي جاء يستفرض ـ أي يطلب فريضة ـ من الغنم ـ فأشار إليه النبي ﷺ بأن يُخالس القوم. ثم قال: راجع «حياة الصحابة» (٤/ ٤٩٦)!.

وبالرجوع لمصدر الحديث في «دلائل النبوة» للبيهقي (٦/ ٤٠) تبين أنه حديث مرسل ضعيف الإسناد! والعجب من المؤلف أنه عزاه لكتاب مليء بالأحاديث الواهية والمكذوبة. ثم ذكر الحديث

بفظ آخر: وعزاه للبزار والبيهقي نقلاً عن «البداية والنهاية» (٦/ ١٤٦).

قلت: ذكر المؤلف ذلك في (ص ١٦) وغفل عن كون اسناده يدور على مجهول هو أبوالأدبر الحارثي، فإنه لم يوثقه سوى ابن حبان على قاعدته في توثيق الضعفاء والمجاهيل! انظر: «الثقات» (٥/ ٥٨٠).

أما رواية أبي نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ١٣٣) ففيها الواقدي، وهو متهم بالكذب!

○ ثم أعاد المولف الحديث الواهي عن عائشة في شأن البردين المغسولين (ص٨٢)! وكان قد ذكر في (ص٨٠) حديثاً مكذوباً لفظه: «آجال البهائم كلها وخشاش الأرض والنمل والبراغيث والجراد والخيل والبغال والدواب كلها، وغير ذلك آجالها في التسبيح، فإذا انقضى تسبيحه قبض الله أرواحها، وليس إلى مَلَك الموت منها شيءٌ»!

وهذا الحديث موضوع من مفتريات الوليد بن موسى الدمشقي، فإنه كان يحدث بالبواطيل التي لا أصل لها. والحديث رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٢١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٢٢)، وأبوالشيخ في «العظمة» (١٢١٠).

وقال ابن حجر: «منكر جداً» «لسان الميزان» (٦/ ٣٠٢).

وجزم بوضعه المحدث الألباني «الضعيفة» (١٦٩٣).

○ كما ذكر في (ص ٨٢) حديثاً لا شك في وَضعِه وفيه: «لا رله إلا الله، إنها لو سكنت عند رجل لقالوا: مِنْ ذَنْبٍ، رُدَّها، فردَّها». وهو من وضع زياد بن ميمون أبي عمار البصري، وقد اعترف بالوضع! «ميزان الاعتدال» (٢/ ٩٤ ـ ٩٥).

والحديث من مرويات أبي الشيخ في «العظمة» (١١٩٢).

ثم ذكر في (ص ١٥٥) حديثاً ضعيفاً جداً في تفسير «لا حول ولا قوة رلا بالله» عزاه للبزار نقلاً عن صاحب «المرقاة» (٥/ ١١٠).

قلتُ في إسناده عبدالله بن خراش بن حوشب، وهو منكر الحديث، ذاهب الحديث، ليس بشيء. انظر «الميزان» (٢/ ٤١٣).

والحديث في «زوائد البزار» (٣٠٨٣، ٣٠٨٤).

○ ثم ذكر حديثاً منكراً بل مكذوباً كما قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٨٢) لفظه: «هو اسم من أسماء الله ـ يعني بسم الله الرحمن الرحيم ـ وما بينه وبين اسم الله الأكبر إلا كما بين سواد العين وبياضها من القُرب». انظر (ص١٥٨).

والحديث رواه الحاكم (١/ ١٥١)، والعقيلي في الضعفاء» (٢/ ١٦٢)، والذهبي أيضاً ومداره على سلام بن وهب الجندي، وهو آفة الإسناد. وقال أبوحاتم: «هذا حديث منكر». «علل الحديث» (٢/ ١٧٨) رقم (٢٠٢٩).

○ وذكر في ص(١٦٠) نقلاً عن «تفسير الزاري» (١/ ١٧٤) أحاديث عدة مكذوبة لم ينبه عليها منها: «مَنْ رَفَع قرطاساً من الأرض فيه: بسم الله الرحمن الرحيم إجلالاً له تعالى، كُتِبَ عند الله من الصديقين، وخُفِّف عن والديه، وإنْ كانا مشركين»!! وهذا الحديث لا أصل له في شيء من كتب السنة المشهورة! وإنما رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٢٦)، وهو الصواب كما جزم الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٦٨).

○ هذا وفي الكتاب جملة من الأحاديث الضعيفة، لواستقصيتها لطال هذا المقال كثيراً، ولكن ما لا يدرك كُلُّه لا يُتْرك جُلُّهُ!.

○ كما أن في الكتاب نَفَساً صُوفياً واضحاً وذلك في إشادته بطائفة الدِّيُوبَنْدِيَّة التي ثبت ضلالها وانحرافها عن منهج السلف الصالح ـ انظر كتاب: «القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ» للشيخ التويجري ـ لفقدانهم العلم الصحيح، مع وقوعهم في الكثير من الشركيات والبدع، نسأل الله تعالى أن يتوب عليهم، ويهديهم وجميع المسلمين لاتباع الكتاب والسنة على مفهوم السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وانظر الكتاب (ص٤٦، ١٠٠) لتقف على دعوة صريحة من المؤلف بذكره لقصة فيها مَنْعٌ من تلاوة القرآن باعتبار أنها لَقْلَقَةٌ وغَفْلَةٌ؛ إذ الواجب الكف عن الفُتيا والتدريس كلياً، والانشغال بالذكر ـ دون قراءة للقرآن أصلاً ـ حتى تنجلي مِرْآة القلب، وتحصل المشاهدة للرب(!!) ثم يؤذن له بقرآءة القرآن لتُفْتَحَ عليه الفتوحات الأزلية والأبدية، وتظهر له العوارف الظاهرية والباطنية!!.

اللهم إنا نسألك الهُدى والسداد حتى الممات.!

عندما يطلق الكاتب لقلمه العنان، وهو غير متشبِّعٍ بالعقيدة الصحيحة، كما أنه لا يُفَرِّقُ بين صحيح الحديث مِنْ مكذوبه؛ فإنك ـ بلا شك ـ واجدٌ في ثنايا ما يكتبه كماً كبيراً من الأخطاء ـ وإنْ شئْتَ فقل: الزَّلاَّتِ! ـ العَقَدِيَّة، وكماً هائلاً من الأحاديث غير الصحيحة بل الواهية والمكذوبة!

وهذا ما ينطبق على ما ألفه المدعو عبدالمنعم قنديل في كتابه: «كيف نتأدب مع رسول الله ﷺ وأهل بيته الأطهار»!

فمن العبارات الممنوعة ـ بلا ريب ـ قوله في (ص٧): «فأنت دائماً في حَضْرَةِ الرسول ﷺ»! وكررها في (ص١٢).

والحَضْرة من مصطلحات الصوفية الإلحادية كما نبه عليه العلماء قديماً وحديثاً!! انظر: «معجم المناهي اللفظية» (ص ١٤٥ ـ ١٤٦).

كما ذكر في (ص٨) قوله: «تعاليم السماء»! وهل للسماء تعاليم! أم هي أوامر ونواهي رب السماء!!

ثم ذكر في ص(٢٥) حديثاً باطلاً لفظه: «لا تسبوا أصحابي، فإنه يجيءقوم في آخر الزمان يسبون أصحابي، فلا تصلوا عليهم، ولا تصلوا معهم، ولا تناكحوهم، ولا تجالسوهم، وإنْ مرضوا فلا تعودوهم».

وهذا حديث منكر جداً، بل قال عنه ابن حبان: «باطل». وقد رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه، يرويه عنه: بشْر الحنفي، وهو آفة هذا الإسناد. وهكذا رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٢٦). وانظر «المجروحين» (١/ ١٨٧)، و«الميزان» (١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، و«اللسان» (٢/ ٢٥).

نظرات في كتاب: كيف نتأدب مع رسول الله ﷺ وأهل بيته الأطهار

كما ذكر حديثاً آخر (ص٢٦): «لا تسبوا أصحابي، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً». وهذا ضعيف رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٩٣) وفيه أبو يحيى القتات، وهو لين الحديث، والزيادة في آخر الحديث ليست في «الكامل». ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٤٩)، وأبو يعلى في «المسند» (٤/ ١٣٣)، وأبونعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٥٤)، والخلال في «أماليه» رقم (٧٣) باسناد آخر عن جابر مرفوعاً وفيه تلك الزيادة «لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» عند بعضهم، لكن مدار الطريقين على مُتهمَيْن بالكذب!!

وله شاهد آخر من رواية ابن عمر لكنه ضعيف أيضاً. ولهذا قال العقيلي: «وفي النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ أحاديث ثابتة الأسانيد، من غير هذا الوجه. أما اللعن فالرواية فيه ليِّنة. وهذا يُروى عن عطاء: مرسل». «الضعفاء» (٢/ ٢٦٤). وانظر «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢١).

ثم ذكر حديث: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي...» وهو من مرويات الترمذي في «السنن» (٣٨٦٢) من حديث عبدالله بن مغفل لكنه ضعيف أيضاً فيه عبدالرحمن بن زياد، وليس بالإفريقي، وهو مجهول لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثقه معتبر، وقال ابن معين: لا أعرفه. «تهذيب الكمال» (١٧/ ١١٠ ـ ١١١).

ولهذا ضعفه الترمذي بقوله: «غريب». ووافقه المحدث الألباني. «ضعيف الجامع» (١١٦٠).

وذكر في (ص٣٠) حديث: «سلمان منا آل البيت». وهذا لا يصح عن النبي ﷺ، بل هو ضعيف جداً مرفوعاً، وصح موقوفاً من كلام علي رضي الله عنه انظر «ضعيف الجامع» (٣٢٧٢).

وذكر في (ص٣٦) من العبارات الصوفية قوله: «وكلما امتلأت خلايا المؤمن بحب رسول الله ﷺ، فاضتْ الروحانية في كل ذرة من ذرات جَسَدِه، وامتزجتْ بكل قطرة من قطرات دمائه، وتلاشتْ كثافة البشرية فيه، وحلَّتْ محلها شفافية الأنوار الإلهية»!!

وذكر في (ص٣٧) حديث: «مَنْ أحيا سنتي فقد أحياني. . .» وقد سبق لي التنبيه إلى كونه ضعيفاً في نقدي لكتاب: «الحديث النبوي وعلم النفس».

كما ذكر في نفس الصفحة حديثاً آخر ضعيفاً أيضاً: «المتمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر مائة شهيد». وانظر «ضعيف الجامع» (٥٩١٣).

ويشجِّعُ المؤلف التبرك الشركي في (ص٤٩) فيقول: «بل إن بعض الحجاج تسلَّقوا إلى غار حراء بمشقةٍ بالغةٍ، ودخلوه تبركاً به»!

وذكر في (ص٥٠) حديث: «لا صلاة لمن لم يُصَلِّ عليَّ»! وهذا لا يصح أيضاً كما لا يصح حديث: «من صلى صلاة لم يصل فيها عليَّ وعلى أهل بيتي لم تقبل منه»! والذي يذكره في (ص٥١). وانظر «نصب الراية» للحافظ الزيلعي فقد أفاض فيهما هناك (١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧). وانظر كذلك: «ضعيف الجامع» (٦٣٠٠).

وذكر هناك أيضاً حديث: «من صلى عليَّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفرُ له ما دام اسمي في الكتاب»! وهذا حديث موضوع فيه كذاب، ولهذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٢٨). وقد رواه ـ أيضاً ـ من هذا الوجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٢٠) رقم (٢٣٤). وفي الإسناد متهم آخر أيضاً! وله شاهد آخر فيه كذاب مشهور أيضاً، ولهذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٢٨).

وذكر في (ص٦٤) حديثاً ضعيفاً لفظه: «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه». وهذا رواه أحمد في «المسند» (٣/ ١٩٨) وفي إسناده، عنعنة قتادة، وهو مدلس. كما أن فيه مَنْ جَرَحَه البخاريُّ، ألا وهو: علي بن مسعدة، قال عنه: «فيه نظر». ووثقه الطيالسي! والصواب في شأنه أنه ضعيف، لأن جرحه مُفَسَّر بقول البخاري الآنف؛ ولهذا فعبارة الذهبي: «فيه ضَعْفٌ» «الكاشف» (٣٩٦٥) أولى من قول الحافظ: «صدوق له أوهام»! «التقريب» (٤٨٣٢).

وذكر في (ص٦٩) حديث: «إقرأوا يس على موتاكم». وهو حديث مشهور على الألسنة، لكنه ضعيف كما حققه المحدث الألباني في «إرواء الغليل» (٦٨٨).

ويقـول في (ص٧٥): «لا أرفض الموالد بدون سند أو دليل، ولا أؤيدها بدون حـجة أو برهان..»!

ونقول للمـؤلف: الصواب رفض الموالد جـملةً وتفصيـلاً؛ لأنها من البدع التي أحـدثها الفاطميون الباطنيون!

ويَجْزمُ المؤلفُ في (ص٧٧) بأن المؤمن سيـعذب في النار فترة على قدر عـصيانه!! وهذا مخالف لعـقيدة أهل السنة والجماعـة في أن المؤمن العاصي تحت مشيئـة الله تعالى إنْ شاء عذبه عدلاً، وإن شاء غفر له ولم يعذبه فضلاً!.

وذكر حـديث«بل نَتَرفَّقُ به ونُحْسِنُ صُحْـبَتَه مـا بقي معنا» في (ص٨٠) والرواية بذلك مرسلة كما في «سيرة ابن هشام» (٣/ ٢٣٨)، و«تاريخ الطبري» (٢/ ٦٠٨).

وذكر في نفس الصفحة (ص٨٠) حديث: «إنَّ قميصي لن يغني عنه من الله شيئاً» وهذا من الأحاديث التي لا أصل لها في الكتب المشهورة، وإنما هو شيء ذكره الزمخشري المعتزي في «الكشاف» (٢/ ٢٠٦) فهو ضعيف بلا شك.

ثم ذكر قصة عثمان بن طلحة ـ رضي الله عنه ـ مع رسول الله ﷺ ـ في الجاهلية بشأن مفتاح الكعبـة، وأنه قال له: «يا عثمان! لعلك سترى هذا المفتاح يومـاً بيدي، أضعه حيث شئت». وهذا لا يصح. انظر (ص٨٣ ـ ٨٤) وإنما ثبت في «الصحـيحين» دخوله مع بلال، وأسامة بن زيد جوف الكعبة وانظر «الإصابة» (٢/ ٤٦٠).

وختم المؤلف كـتابه بنداء لا يجوز صرفه إلا اللـه تعالى فقال مبـوباً على الموضوع الذي طال كثيراً (من ص ١٠٢ ـ ١٠٨): «يا رسول الله» ويطلب منه الشفاعة ـ ﷺ ـ (ص١٠٨) ويقول: يا أرحم الناس في الدنيا والآخرة!!

وفي كلامـه من المؤاخذات والطامـات الشيء الكثيـر، فاللهم ربنا لا تزغْ قلوبـنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رمة، إنك أنت الوهاب، اللهم إني قد بَلَّغْتُ المؤلف حتى يتوب من هذه الطامات، اللهم فاشهدْ.

قد يخفى على بعض الناس أن ابن حجر الهيتمي المكي صاحب «الفتاوى الحديثية» وغيرها من المؤلفات، كان مِنْ ألدِّ أعداء شيخ الإسلام ابن تيمية!

ليس هذا فحسب! بل كان مِنْ ألدِّ أعداء العقيد السلفية! مع جهلٍ عظيمٍ بالحديث من جهة التمييز بين صحيحه وضعيفه، بل وبين صحيحه من مكذوبه!.

وليس هذا فحسب بل كان من المعظمين لابن عربي الملحد القائل بأن كل ما في الوجود مما تراه ـ حتى الكلب والخنزير ـ هو الله؛ تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً!

مكانة ابن حجر الهيتمي لدى المحققين من العلماء

وأنا إذْ أقول ما أقول لا أفتري على الرجل، ولا أبالغ! بل سأذكر النصوص من كتابه حتى يعلم المسلم الحقيقة دون تلبيس أو تضليل!

فقد زعم هذا الآثم في (ص٢٠٣) من «الفتاوى الحديثية» أن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم «ممن اتخذ إلهه هواه(!) وأضله الله على علمٍ(!) وختم على سمعه(!) وقلبه(!) وجعل على بصره غشاوةً(!) فمَنْ يهديه من بعد الله»!؟؟ ووصفهما وغيرهما من أصحاب العقيدة الصافية النيرة بكونهم ملحدين(!) تجاوزوا الحدود(!) وتعدوا الرسوم(!) وخرقوا سياج الشريعة(!) والحقيقة(!) فظنوا بذلك أنهم على هدىً ممن ربهم، وليسوا كذلك(!) بل هم على اسوأ الضلال(!) وأقبح الخصال(!) والخسران(!) وأنهى الكذب والبهتان(!).

ثم لم يكتف بذلك بل دعا على متبعي عقيدة السلف ـ ومنهم لا ريب ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى ـ بالخذلان من الله تعالى، وتطهير الأرض منهم(!) (ص٢٠٤).

أما الجهل بعلم الصحيح من الضعيف، فحدِّث ولا حرج عن كثرة ذلك في كتبه عامة، وكتابه «الفتاوى الحديثية» خاصة! وإن سألت ـ أيها القارىء! ـ عن تمييزه بين الصحيح والمكذوب فسترى مِنْ ذلك العجب العُجاب!

فقد ابتدأ في (ص٣) بسلسلة من الأحاديث الضعيفة في فضائل سورة الإخلاص، منها في (ص٤) حديث موضوع بلفظ: «مَنْ قرأ قل هو الله أحد ألف مرة فقد اشترى نفسه من الله»! «ضعيف الجامع» (ص٨٣٣ ـ ٨٣٤). وفي (ص٦١) يذكر قصة هاروت وماروت مع الزهرة، وأنهما زنيا بها، وشربا الخمر، وقتلا ثم مُسِخَتْ الزهرة كوكباً. . . . قال: «كما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»!! والقصة مكذوبة مختلقة من أكاذيب جابر الجعفي الذي كان يؤمن برجعة علي ويقول: إنه دابة الأرض المذكورة في القرآن! وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٩١٢، ٩١٣). وفي (ص١٦٢) يورد الحديث المكذوب: «مَنْ لم يكن عنده صدقة فليلعن اليهود»! وقد جزم ابن معين بكذبه فقال: «هذا كذب وباطل، لا يُحدِّث بهذا أحدٌ يعقل»! ولهذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٧). وانظر «السلسلة الضعيفة» (١٠٤).

وفي (ص ١٨٤) يجزم بأنه ليس في الجنة أحد بلحية سوى آدم! وما درى أنه بهذا يتقول على رسول الله ﷺ، لأنه حديث مكذوب موضوع، ولهذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥٧)، وبيَّنْتُ عِلته بياناً شافياً في تحقيقي لكتاب «صفة الجنة» برقم (٢٦١).

ووالله(!) لو تتبعتُ الموضوع والواهي في كتابه الآنف الذكر لاحتاج مني ذلك إلى عشرات الصفحات، فكيف إذا استَقْصَيْتُ الضعيف أيضاً!!

أما عن مدحه لابن عربي الملحد وطائفته كابن الفارض الزنديق، فهو كثير جداً! فانظر في (ص٥٠ ـ ٥٤) كيف يصف هذه الفئة القائلة بوحدة الوجود بأنها طائفةٌ أخيارٌ أولياءٌ أبرارٌ بل مُقَرَّبُون(!!!).

وفي (ص٣٣٢ ـ ٣٣٦) يدافع عن عقيدة وحدة الوجود ويتأوَّل لها التأويلات المعروفة، والتي فَنَّدَها العلماء، ومنهم العلامة علي بن سلطان القاري في كتابه العظيم ـ بتحقيقي

ـ«الرد على القائلين بوحدة الوجود» والذي نقل فيه عن كثير من الأئمة المتقدمين والمتأخرين إجماعهم على كفر ابن عربي وطائفته، وخروجهم من الإسلام، بل وتكفير مَنْ شكَّ في كفرهم أو توَّقفَ، وأن خطرهم أشد من خطر اليهود والنصارى، فارجع إلى تلك الرسالة القيمة النادرة ـ أخي القارىء! ـ لتكونَ على بينةٍ من أمر هذه الفئة المارقة. وانظر ما ألَّفَهُ الشيخ عبدالقادر بن حبيب الله السندي عن التصوف، وعن ابن عربي وطائفته، فقد أجاد فيها جداً.

وانظر أيضاً إلى تأليفات شيخ الإسلام ابن تيمية ففيها ما يثلجُ الصدر بإذن الله تعالى.

ويكفي أن تعلم ـ أيها القارىء! ـ أنَّ أعظم المدافعين عن ابن عربي ـ وهو السيوطي ـ قد تراجع عن ذلك، وقال بكفر ابن عربي وطائفته كما بينتُ ذلك بجلاءٍ في تحقيقي لرسالةٍ قيمةٍ نادرة للعلامة إبراهيم الحلبي بعنوان: «تَسْفيهُ الغبي تنزيه ابن عربي».

فماذا يُرْجَى من رجلٍ يعتقد بولاية مَنْ قال بوحدة الوجود، ويصفُ شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بأقبح الصفات، ويفتري على السلف الصالح، بل وعلى رسول الله ﷺ!!؟ اللهم هل بغلت، اللهم فاشهد.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

لازِلْنَا بصَدَدِ تَصْفيةِ بعض الكتب التربوية من العَوالقِ أثقلتْ كَوَاهِلَهَا من تعبيراتٍ دخيلةٍ على الإسلام أو أحاديث واهيةٍ ضعيفة انتشرتْ بين القراء لتلك الكتب فضلاً عن عامة الناس!.

وكتابنا في هذه الحلقة هو «دراسات في الفكر التربوي الإسلامي» للدكتور السيد الشحات أحمد حسن. وباديء ذي بدءٍ أقول: إنَّ عنوان الكتاب يحمل تعبيراً أجنبياً عن الإسلام!

إنَّ تسمية الإسلام بالفكر أو بالتصوّر، فيه جناية عظيمة على الإسلام؛ لأنه وَحْيٌ معصوم، قائم على أصلين معصومين هما الكتاب والسنة، فكيف نجعل الإسلام فكراً أو تصوراً، وهذان ليسا معصومين، بل هما مُعَرَّضان للصواب والخطأ، والصدق والكذب!!

قراءة في كتاب: «دراسات في الفكر التربوى الإسلامي»

انظر «فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١)، و«معجم المناهي اللفظية» (ص٢٢٤). وكذلك عبر المؤلف في (ص٤٧) بقوله: «المنظور الإسلامي»! ولا شك أنَّ النظر يحتمل الصواب والخطأ!

وقد أكد المؤلف على تعبير «الفكر الإسلامي» في (ص٦٤، ٩٥) ـ ووصم العصر العثماني مطلقاً بأنه من عصور التخلف المشترك بين الفكر والمجتمع! ـ وفي (ص١٠٨) أعاد ذلك التعبير أيضاً! ومن أعجب العجب إشادة المؤلف بكتاب فلسفي تربوي!! لإخوان الصفا ـ وهم فرقة من الفرق المارقة عن الإسلام؛ لأنها باطنية إسماعيلية تدعو إلى مَزْج بين الإسلام والفلسفة اليونانية الوثنية ـ هو كتاب: «فلسفة التربية عند إخوان الصفاء» لمولفته نادية جمال الدين!

وهنا نقف للتنبيه على تعبير خطير جداً هو: «الفلسفة

الإسلامية»! زعموا!

فقد وقع المؤلف كغيره من الذين تتابعوا على هذا الخطأ الجسيم كمولف كتاب: «فلسفة التربية الإسلامية في القرآن الكريم»! للدكتور علي خليل أبوالعينين. وكتاب: «فلسفة التربية الإسلامية في الحديث الشريف» للدكتور عبدالجواد سيد بكر. بل استشهد الأخير بكلام للمدعو صالح عبدالعزيز في كتابه: «تطور النظرية التربوية» (ص١٧): «إنَّ فَنَّ التربية لن يصل إلى حالة الوضوح التام بدون مساعدة الفلسفة(!!!) فهناك علاقة متبادلة بين الاثنين، وأحدهما بدون الآخرناقص لا يمكن الانتفاع به»!!!

وأقول: سبحانك هذا بُهْتانٌ عظيم!

متى كان الإسلام فلسفة؟!

إن على المسلمين أن ينبذوا الإصطلاحات المُولَّدة الركيكة في معناها ومبناها، والتي تقطع الصلة بحبل الإيمان، كما يقول الدكتور الشيخ بكر أبوزيد في «معجم المناهي اللفظية» (ص٢٢٤). ويُصرُّ مؤلف كتابنا هذا على تعظيم شأن الفلسفة ـ نقلاً عن الكفار! ـ: بأنَّها العمل النقدي المنظِّمُ الذي يَهْدِفُ إلى تكوين المعتقدات(!!!) حتى تتميز بدرجة عالية من الاحتمال... انظر (ص١٢٧).

هذا وقد وقع مؤلف الكتاب فيما عاب عليه غيره من الكذب على رسول الله ﷺ عندما أورد حديثاً مكذوباً لا أصل له عن النبي ﷺ في (ص١٨٨) فقال: «فما مناسبة هذا الحديث هنا...» ويعني بالحديث ما ذكرته إحدى الباحثات، وهو: «لا تضربوا القرآن بعضه ببعض؛ فإنه أُنْزِلَ على وجوهٍ»!!

وهذا اللفظ لا يُعْرَف في شيء من كتب الحديث المعتمدة، اللهم إلا في كتاب: «الإحياء» للغزالي الذي جمع فيه تصوفاً وكذباً على رسول الله ﷺ، مع إشارات فلسفية كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «فتاويه» (١٠/ ٥٥١، ٦/ ٥٥).

فقد ذكره الغزالي في «الإحياء» (٢/ ٣٦٥)، وإنما ثَبَتَ جزؤه الأول، وأما قوله: «فإنه أنزل على وجوه» فهو لا أصل له، والصحيح: «إنَّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف» كذا

قال العراقي في تخريجه للحديث بحاشية «الإحياء» رقم (٦).

كما سكت المؤلف عن حديث: «حفظ الغلام كالنقش في الحجر، وحفظ الرجل بعدما كبر ككتابٍ على الماء»! مع كونه حديثاً ضعيفاً مِنْ مرويات: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» رقم (٦٨٢) للخطيب البغدادي من رواية ابن عباس، وفيه إسحاق بن وزير، وهو مجهول. «اللسان» (١/ ٤٩٢). وشيخه عبدالملك بن موسى لم أقف له على ترجمة!

أما مؤلف الكتاب فإنه لم يهتد لتخريج الحديث، وإنما اكتفى بقوله في (ص١٨٨): «أخطر ما أوردته ـ يعني الباحثة ـ من أحاديث غير مخرجة...» فذكره!

والحديث أورده الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٦٢٦) وقال: «ضعيف». وله شاهدان لا يُسمِنان ولا يُغْنِيان من جُوعٍ! أحدهما من رواية أبي الدرداء في «كبير الطبراني» ـ كما في «المجمع» (١/ ١٢٥) ـ لكن فيه كذاب!

والآخر من رواية أبي هريرة عند ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٩٨ ـ ٩٩) وفيه كذاب أيضاً!!

أما حديث: «التعليم في الصغر كالنقش على الحجر، والتعليم في الكبر ككتاب على الماء» فلم يهتد المؤلف إليه ـ وحُقَّ له ذلك لعدم اختصاصه! ـ وإنما هو من قول الحسن البصري عند البيهقي ـ كما في «كشف الخفاء» (٢/ ٦٧) ـ ورواه ابن عبدالبر (١/ ٩٩) ـ مختصراً بإسناد لا تقوم به الحجة!

أما في (ص١٨٩) فقد أحسن المؤلف ـ بفطرته ـ حينما أنكر صدور حديث: «أعوذ بك من نفخة الكبرياء»! عنه عليه الصلاة والسلام لعدم ظهور البلاغة النبوية عليه؛ فإنه من الأحاديث التي لا أصل لها كما حكم على ذلك الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ٣٢٩) رقم (٤).

ومن أعظم أخطاء الكاتب في كتابه الآنف الذكر هو ذَمُّه لمن أحرق أو أمر بإحراق كُتب الفلاسفة، ظناً منه أنَّ في هذا مصادرة للرأي الحر!! (ص١٣٥).

وليت شعري! ماذا يقول الكاتب لو علم أن كتب الفلاسفة هذه هي أحد أهم أسباب

البلاء للأمة الإسلامية عقيدة ومنهاجاً؟!

إنني اقترح على الكاتب أن يقرأ الكتاب الذي أوصى به لقرائه في (ص٧١) ألا وهو: «دَرْءُ تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وليقرأ ـ كذلك ـ «فتاوى ابن تيمية» (٢٩/ ٣٧٨) ليعلم ـ علم اليقين ـ ما هو حكم الإسلام في كتب الفلسفة، وغيرها من كتب البدع والضلال!!

ولا أزال أعجب من المؤلف، وهو يصف القائلين ـ وأولهم محمد رسول الله ﷺ شاء أم أبى!! ـ بمصادرة الفكر، وتعقب المخالفين في الرأي ـ زَعَماً! ـ بالعتب والشدة، والعاهات النفسية، وما ذاك إلا لأنهم قالوا: بأنَّ أهل السنة هم الفرقة الناجية، وأن المعتزلة فرقها وأنواعها ليسوا منها!! (ص ١٢٩ ـ ١٣٠).

لقد غَفَلَ أو تغافل ـ وأحلاهما مُرٌّ! ـ عن الحديث الصحيح الذي ينص على أن هذه الأمة ستختلف وتفترق على ثلاث وسبعين مِلَّة: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة، على ما رواه أبوداود في «سننه» ـ كما في «السلسلة الصحيحة» (٢٠٤) ـ وصححه جمع من الأئمة!!

وإني أنصحه ـ وأمثاله ـ بمطالعة كتب نافعة جداً؛ مثل: «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري، و«الاعتصام» للشاطبي، و«اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية، حتى يعرف من هي الفرقة الناجية، ومن هم أهل الزيغ والضلال! وليطالع ـ عفا الله عنا وعنه ـ «فتاوى ابن عثيمين» (١٠/ ٣٧ ـ ٣٨) ففيه الايضاح والبيان.

وقال في (ص٣١) «ويأبى القدر والقدر معنى، والمعنى لا يأبى، ولا إرادة له! وإنما الصواب أن يقال: ويأبى الله، أو يأبى رَبُّ القدر... انظر «فتاوى ابن عثيمين» (ص٥٣٦ ـ ٥٣٧) ـ المختصر منه ـ.

وأختم ملحوظاتي بحديث صحيح ثابت ذكره المؤلف في (ص٢١) وهو: «إنما بُعثتُ لأُتَمِّم مكارم الأخلاق» لكنَّه أخطأ بعزوه لمرجع ـ لا أقول ثانوي ـ بل هو مما لا يجوز العزو

إليه لما فيه من إشعارٍ بالقوّمِيَّة، مع عدم الأمانة في العزو إلى مَنْ أخرج الحديث من الأئمة؟!

والحديث رواه أحمد في «المسند» (٢/ ٣٨١)، وغيره، وله شاهد يصحُّ به كما قال فضيلة المحدث الألباني. «السلسلة الصحيحة» (٤٥).

هذا، وأسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

قراءة في كتاب: التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها

عرفتُ الدكتور محروس غَبَّان عن قُرْبٍ، فهو من الذين استفدت منهم في إعداد رسالة الماجستير، كما أنه من الدكاترة ذوي الأخلاق الحسنة، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً.

وكتابه «التنمية الشاملة» من إنتاجه العلمي الجديد، وقد وفقه الله تعالى لبيان ما يتعلق بدور التربية الإسلامية في تحقيق التنمية الشاملة.

إلا أنَّ لي بعض الملحوظات التي تَدْعَمُ - إن شاء الله تعالى - كتابه، وتُصحح بعض المعلومات والعبارات الواردة فيه، عسى أن يتقبلها المؤلف بقبول حسن، فيستدرك ذلك في طبعة أخرى أو يُنبِّه عليها في بحث آخر بإذن الله تعالى.

فقد ذكر المؤلف في (ص٦٧) عبارة: «الصحوة الإسلامية». ولو بحثنا عن أصل هذا التعبير لوجدناه دخيلاً على الإسلام، فهو اصطلاح حادث، جرى استعماله في أوائل القرن الخامس عشر الهجري في أعقاب عودة الكفار كالنصارى إلى «الكنيسة».

ويضيف الشيخ الدكتور بكر بن عبدالله أبوزيد قائلاً: «ثم تدرَّج إلى المسلمين، ولا يَسُوغُ للمسلمين استجرار لباس أجنبي عنهم في الدين، ولا إيجاد شعار لم يأذن الله به ولا رسوله؛ إن الألقاب الشرعية توقيفية: الإسلام، الإيمان، الإحسان، التقوى، فالمنتسب: مسلم، مؤمن، محسن، تقي.... فليت شعري ما هي النسبة إلى هذا المستحدث «الصحوة الرسلامية»: صاحٍ أم ماذا؟؟». «معجم المناهي اللفظية» (ص٢٠٩).

كما ذكر في (ص٨٨) عبارة: «الإنسان خليفة الله في أرضه»! وهي عبارة تتردد كثيراً على ألسنة بعض الكُتَّاب، فما هو الخطأ فيها؟

إنَّ الخليفة هو مَنْ يَخْلُفُ غيره إذا غاب، والله سبحانه وتعالى حيٌّ قيوم، لا تأخذه سنَةٌ ولا نوم، فلا يَخْلُفُه أحدٌ، بل هو سبحانه ـ كما في الحديث الصحيح الذي خرَّجته في «الابتهاج بأذكار المسافر الحاج» (ص١٩) ـ الخليفة في الأهلﷺ والصاحبُ في السَّفر!

أما ما استدل به من أجَازَ هذا التعبير فهو أثر ضعيف جداً لا يَصْلُحُ للإستشهاد به فضلاً عن الاحتجاج به!

والأثر هو قول علي رضي الله عنه: «ياكميل بن زياد! القلوب أوعيةٌ...» وفيه: «أولئك خُلَفاءُ الله في أرضه»!

ومدار الإسناد على جماعة من المتهمين بالكذب أو المتروكين من أمثال: أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد بن السائب الكلبي، وثابت بن أبي صفية أبي حمزة الثُّمالي!

ولهذا حكمت على ذلك الأثر بالضعف الشديد في تحقيقي لـ«مسند علي رضي الله عنه» (٦/ ٢٤٥٥ ـ ٢٤٦٠) برقم (١٤١٤٥ ـ ١٤١٥٦) والحمد لله كثيراً.

وانظر لتتبع الأقوال في هذه المسألة كتاب: «مفتاح دار السعادة» لابن قيم الجوزية (١/ ١٥١ ـ ١٥٣).

وقد وقع المؤلف ـ كما وقع غيره ـ في إيراد الأحاديث الضعيفة والواهية في كتابه! وقد كنتُ تتبعت ـ بحمد الله تعالى ـ كتاب الدكتور محمد منير مرسي: «التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية» فأخرجت ما فيه من أحاديث مكذوبة وواهية، في ثلاث حلقات، نُشِرَتْ في الملحق الثقافي قبل فترة ليست بالبعيدة!.

فقد ذكر مؤلف كتابنا في (ص١١٢) حديث: «إن الله يحب المؤمن المُحْترف». وهو حديث ضعيف، فَصَلَّ الكلام حوله المحدثُ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» رقم (١٣٠١) فليراجع هناك.

وقد عزاه المؤلف في مراجع الفصل الرابع برقم (٤). ص١٣٥ للطبراني نقلاً عن «المتجر الرابح» للدمياطي بتحقيق الدهيش!. (ص٦٣٣).

قلتُ: الدمياطي متساهل في الحكم على الأحاديث في كتابه الآنف الذكر، وكذا قَصَّر

الدهيش بسكوته عن بيان علة الحديث؛ إذ أنه لم يَنْقُل حتى كلام الهيثمي في إعلاله للحديث في «مجمع الزوائد» (٤/ ٦٢) بقوله: «وفيه عاصم بن عبيدالله، وهو ضعيف»!

كما أورد المؤلف في نفس الصفحة (ص١١٢) حديث: «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»! وهو حديث ضعيف أيضاً!

وقد عزاه المولف في (ص١٣٥) برقم (٦) للترميذي ـ كذا والصواب: للترمذي ـ والحاكم بإسناد صحيح قال: نقلاً عن يوسف القرضاوي في «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام».

قلت: القرضاوي ليس من أهل الاختصاص في بيان حكم الأحاديث صحةَ أو ضعفاً! فقد ضعف الحديث الحافظ أبوحاتم الرازي في «العلل» (١/ ٣٨٦) رقم (١١٥٦)، والذهبي في «تلخيص المستدرك» (٢/ ٦)، والبوصيري في «مصباح الزجاجة» برقم (٧٦٠)، والألباني في «غاية المرام» (١٦٦).

ثم ذكر المؤلف أيضاً في (ص١١٢) حديث: «سافروا تَسْتَغْنُوا»!

وعزاه في (ص١٣٦) برقم (٩) للطبراني نقلاً عن القرضاوي! قلت: الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، فيه شيخ الطبراني موسى بن زكريا التُّستَريُّ، وهو متروك. انظر «المعجم الأوسط» (٩/ ١٤٤) رقم (٨٣٠٨). و«زوائد الأوسط» (٢٦١٨، ١٤٦٧) بتحقيق عبدالقدوس نذير.

لكن توبع هذا المتروك ـ كما يظهر ـ عند أبي نعيم في «الطب النبوي» ـ كما في «الضعيفة» (٢٥٣) للمحدث الألباني، ولهذا اكتفى بتضعيفه فقط حفظه الله.

كما ذكر المؤلف ـ عفا الله عنا وعنه ـ في (ص١١٤) حديث: «كاد الفقر أن يكون كُفْراً»! وهو حديث ضعيف من مرويات أبي نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٥٣، ١٠٩، ٨/ ٢٥٣) وفيه يزيد الرقاشي، وهو ضعيف. «التقريب» (٧٧٣٣). وحجاج بن فُرافِصة؛ وهو يَهِمُ كما في «التقريب» أيضاً (١١٤٢).

ولهذا ضعفه المحدث الألباني في «ضعيف الجامع» (٤١٤٨).

وقال في (ص١١٥): «كما أمر الأوصياء على أموال اليتامى أن ينموها، حتى لا تفنيها النفقة والصدقة». ثم عزى كلامه هذا للقرضاوي في كتابه عن «مشكلة الفقر»!

قلتُ: هذا الأمر بناه القرضاوي ـ وقلده المؤلف! ـ على حديث ضعيف لفظه: «اتَّجروا في أموال اليتامى، لا تأكلها الصدقةُ»!

وهذا ثبت من قول عمر رضي الله عنه موقوفاً عند البيهقي بلفظ: «ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة». قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح». «السنن الكبرى» (٤/١٠٧). وراجع لمزيد من البيان «إرواء الغليل» للمحدث الألباني (٧٨٨).

مؤلف كتابنا هذا هو العلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، إمام وخطيب جامع السلطان محمد الفاتح بالقُسْطنطينية عام ٩٤٥ للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وقد برع المؤلف في علم التفسير والحديث، والقراءات، والفقه، والأصول. ومن أشهر مصنفاته كتاب «مُلتقى الأبْحُر» في الفقه الحنفي.

وقد حققتُ الكتاب ـ بحمد الله تعالى ـ على ثلاث نسخ خطية، وعلّقتُ على مواضيعه الكثير من الفوائد التي أرجو الله أن يتقبلها مني خالصة لوجهه.

قراءة في كتاب: تَنْفيهُ الغبيّ في تنزيه ابن عربي

والكتاب رَدٌّ من مؤلفه على الحافظ السيوطي الذي ألَّف رسالة في الدفاع عن ابن عربي، سمَّاها: «تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي» والتي يزعم فيها السيوطي أنه يَرُدُّ على الحافظ البقاعي في كتابه العظيم: «تنبيه الغبي بتكفير ابن عربي»!

ومن أعظم ما مَنَّ الله به على السيوطي ـ بعد ذلك ـ هو رجوعه إلى الحق في شأن ابن عربي، فقد ذكر في كتابه: «التحبير لعلم التفسير» ـ كما في (ص١٦) من كتابنا هذا ـ وفي كتابه الآخر: «إتمام الدراية شرح النقاية» قولاً فصلاً يقطع دابر أهل الزيغ والضلال: «ويحرم تحريماً غليظاً أن يفسِّرَ القرآن بما لا يقتضيه جوهر اللفظ، كما فعل ابن عربي المبتدع الذي ينسب إليه كتاب «الفصوص» الذي هو كُفرٌ كُله».

وقال في أوائل «إتمام الدراية»: «ونعتقد أن طريق أبي القاسم الجنيد ـ سيد الصوفية علماً وعملاً وصحبة ـ طريق مُقوَّم؛ فإنه خال من البدع، دائر على التفويض والتسليم، والتبري من

النفس، بخلاف جماعة من المتصوفة كابن عربي الطائي وأضرابه، فإنها زندقة مُنافية للكتاب والسنة».

وقد بدأ المؤلف كتابه ـ بعد الحمد والثناء لله، والصلاة والسلام على رسول الله ـ ببيان سبب تأليف الكتاب، وأنه استجابة لأمر مَنْ له الرأي السديد، في شأن وحقيقة تعليقات السيوطي حول فتواه عن ابن عربي.

وقد تَهكَّم المؤلف بالسيوطي ووصفه بالبَلَه والسَّفه؛ لكثرة تلبيسه وتدليسه في كتابه: «تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي»، وأثبت ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ أن السيوطي كان ممن يبتر كلام الحافظ ابن حجر في تراجمه لبعض المؤيدين لابن عربي، حتى يُشْعِرَ القارىء بميل الحافظ ابن حجر ـ أيضاً ـ لأولئك المؤيدين لابن عربي!

كما رَدَّ المولف على السيوطي تشكيكه في صحة نسبة كتاب: «الفصوص» و«الفتوحات المكية» لابن عربي، وأثبت أنهما مقطوع بصحتهما لابن عربي لشهرتهما عنه.

ثم أكد المؤلف كُفر وضلال ابن عربي بفتاوى الأئمة والعلماء من أمثال العز بن عبدالسلام، الذي صح عنه أنه قال عن ابن عربي: «هو شيخ سوء كذاب، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجاً».

ثم ذكر عبارة الحافظ الذهبي في ابن عربي: «فإن الذكي إذا تأمل من ذلك الأقوال، والنظائر، والأشباه ـ يعني في «الفصوص» ـ فهو أحد رجلين:

إما من الاتحادية في الباطن، وإما من المؤمنين بالله، الذين يعدون هذه النِّحْلَة مِنْ أكفر الكفر».

كما أكدَّ المولف أن الحافظ ابن حجر كان من جملة المكفِّرين لطائفة ابن عربي، وكذا شيخه الحافظ سراج الدين البُلقيني، وعلاء الدين البخاري، والسبكي، وابنه، وتقي الدين ابن دقيق العيد، وزين الدين العراقي، وابنه، وأبوحيان الرازي، والحافظ الجزري، وغيرهم.

وأشار المؤلف إلى قاعدة عظيمة من قواعد الجرح والتعديل يغفل عنها المتعصبون لابن عربي، وهي أن الجرح مقدم على التعديل عند التعارض، كما هو الشأن في ابن عربي هذا.

وأنَّ كُلَّ مَنْ مَدَحه ـ أولاً ـ مِنْ أهل الصلاح، لم يطلِّع على ما في «فصوصه» و«فتوحاته»، وإنما مدحوه لما اشتهر به من زُهدٍ وصلاح، بل إنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية كان من جملة المغرورين بحال ابن عربي وصلاحه قبل أنْ يطلع على حقيقة كلامه وكفره.

وأثبت المؤلف كغيره من العلماء المحققين ـ أن حقيقة مذهب ابن عربي وطائفته هو اعتقاد صحة مذهب المعتزلة، والرافضة، والمجوسية، والنصرانية، واليهودية، وعباد الأصنام، وغيرهم!وأنْ معتقد دين الإسلام هو كمعتقد دين عبدة الأصنام في أنَّ الجميع مِنْ أهل الجنة خالدين فيها!!

وأن الله ـ تعالى عما يقول الظالمون والملحدون علواً كبيراً ـ قد حكَمَ بأنه لا يَعْبُدُ العابدون إلا إياهُ، فلو عبدوا العِجْل، والأصنام، والأحجار؛ فإنهم لم يعبدوا إلا الواحد القهار!!

ولا شك أنْ دُعاة التقريب بين الأديان ـ كالتُّرابي ومَنْ هو على شاكلته من الحزبيين ـ قد وجدوا في كلام هؤلاء الملاحدة متكأ عظيماً لبث كفرهم وضلالهم! بل إن العلمانيين والماسونيين يحتفلون بذكرى هؤلاء المارقين الملاحدة ويُعظمونَهم لما في عقيدتهم من زَعْزعة للفضائل والأخلاق، ودعوة إلى الإباحية المطلقة، مما تستسيغه نفوس أهل الفسق والفجور والشهوات.

وقد ختم المؤلف كتابه بسؤال الله سبحانه وتعالى التثبيت على صراطه المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين. وأن يُجَنِّبه طرق أهل الضلال، والمبتدعين.

ونحن معه نقول: آمين يا أرحم الراحمين.

كلمة انصاف حول مقالة عمر كامل في الشمس الأفغاني

قرأت ما كتبه الأستاذ عمر كامل حول كتاب «عداء الماتريدية للعقيدة السلفية»، للطالب شمس الدين بن محمد الأفغاني، فرأيت أنَّ من الإنْصَاف إعْطاءَ كُلِ ذي حقٍ حقَّه؛ إذْ أنَّ المؤلف قد خَطأَ الطالبَ في عِدَّة أمورٍ منها: إطراؤه على نفسه في مقدمة كتابه، وَجَعْلُه تلك المقدمة على شكل يُشْبِهُ الآيات القرآنيةَ، مع مبالغته في ذم الماتريدية وَعَدّهم مِنْ غير الطائفة السُّنية، زِد على ذلك تغييره في اسم الكتاب دُونَ إذْنَ مِنْ لجنة المناقشة، ونسبة ذلك إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية! وأنه قد استخدم أُسلوباً لا يجوز في مخاطبةِ مَنْ قَضَوا نَحْبَهُم من العلماء والأئمة، كما أتى بما هو فاسد المعنى من الأناشيد السلفية!

كل هذا قَدْ خَطَّأَ فيه الطالبَ، لكنْ هل أنصف الكاتبُ عمر كامل في تهوينه من قيمة الكتاب العلمية بشكل عام؟! وهل أنصف الكاتب حينما زعم أن الشمس الأفغاني اتهم الإمام أباحنيفة بالقول بخلق القرآن، وأنه أَقَرّ اسْتِتَابَتَهُ من ذلك؟!

وهل أنصف الكاتبُ حينما وصف الكوثري بأنه الشيخ العلامة!؟

وأقول رداً على الكاتب في دعواه التهوين من قيمة الكتاب العلمية بشكل عام:

الطالب بذل جهداً ـ لم يُسْبَقْ إليه حقاً ـ في جَمْعِ الأقوال والنصوص، حتى لقد بلغتْ مراجعه التي اعتمد عليها ستين وسبعمائة مرجعاً!

وإنه لمن المؤسف حقاً أن يُقَوِّلَ الكاتبُ الشمسَ الأفغانيَّ بما لم يَقُلْه! فقد ادَّعَى عمر كامل أَنَّ الأفغانيَّ تكلم في رسالة عبدالرحمن الخميس، ورسالة الحربي وَوَصَفَ الأخيرةَ بأنها مظلمة!

ولا شك أن في هذا إيهاماً كبيراً للقراء الكرام بأنَّ الأفغاني قد طعن في الرسالتين السابقتين، فهل كان ذلك حقاً؟.

الجواب: ذكر الأفغاني في (ج١/ ص١١) أنَّ كتاب الخميس قد أَثْلَجَ صَدْرَ الأفغاني؛ لأنها قُرَّةُ عَيْنٍ لكل سنِّي سلفي، وسخنة عينٍ لكل مبتدع خلفي، وأن الماتريدية ليست سنية بل جهمية!

وقال عن رسالة الحربي بأنَّها حَرْبٌ شعواء على الماتريدية، وسلاح فتَّاك وقنبلة سلفية ذرية! وحقق أنَّ الماتريدية ليسوا مِنْ أهل السنة، بل هم مِنْ فِرَقِ أهل البدع في الأمة! فلماذا لم يعترض الكاتب عمر كامل على كل من الخميس، والحربي في استنتاجهما عن الماتريدية؟ ولماذا لم يعترض على لجنة المناقشة التي منحت الخميس والحربيَّ رسالتهما أيضاً؟!

ولماذا لا يعترض على شيخ الإسلام ابن تيمية الذي عَدَّ أبا منصور الماتريدي ـ مؤسس الماتريدية ـ مِنْ أتباع ابن كُلاَّب في مسائل متعددة من مسائل الصفات، وما يتعلق بها، كمسألة القرآن، وهل هو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته؟ أم القرآن لازم لذاته؟ وقوله في الإستثناء في الإيمان؟! انظر «الفتاوى» (ج ٧/ ص٤٣٣).

وسوف أدعُ القارىء الكريم يحكمُ ـ بنفسه ـ على حقيقة المذهب الماتريدي، وهل هو حقاً لا يُخَالِفُ اعتقاد السلف الصالح؟! فضْلاً عن أن يكونَ موافقاً له؟!

إنَّ الكتاب الذي يعتمد عليه الماتريدية هو من تأليف أبي منصور الماتريدي، ويُسمَّى كتاب «التوحيد» فهل هو حقاً كذلك؟!

إن اعتقاد أهل السنة والجماعة حقاً ـ وهم السلف الصالح ـ هو أنَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ لم يَزَلْ متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم بصوتٍ يُسْمَعُ وأنَّ نوع الكلام قديم، وإنْ لم يكنْ الصوت المعين قديماً. «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٨٠).

وقال الماتريدي في كتاب: «التوحيد» (ص٥٨، ٥٩): «المراد من الكلام: «الكلام النفسي» لا «الكلام اللفظي»! ولهذا قال شارح الطحاوية ـ الذي ينقل عنه الكاتب ويستشهد به ـ (ص٢٠٠): «ولا شكَّ أنَّ مَنْ قال: إن كلام الله معنى واحد قائم بنفسه تعالى، وأنَّ

المتلو المحفوظ المكتوب المسموع من القارىء حكايةُ كلامِ اللهِ وهو مخلوق ـ : فقد قال بخلق القرآن وهو لا يشعر»!.

وانظر إلى شارح العقائد النسفية ـ التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢هـ ـ كيف يُفَسِّر كلام عمر النسفي: «والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق»: «وعَقَّبَ القرآنَ بكلامِ الله تعالى؛ لِمَا ذَكَرَ المشايخ ـ أي الماتريدية ـ مِنْ أنه يُقالَ: «القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق» ولا يقال: «القرآن غير مخلوق»(!) لئلا يَسْبِقَ إلى الفَهْمِ أنَّ المؤلَّفَ من الأصوات والحروف قديم، كما ذهبت إليه الحنابلة جهلاً وعناداً(!)». «العقائد النَّسَفية» (ص٥٧ ـ ٥٨).

بَلْ صَرَّح التفتازاني وغيره من علماء الماتريدية بأنه «لا خلاف بينهم وبين المعتزلة في كون القرآن مخلوقاً، فإنهم جميعاً متفوقون على القول بخلق القرآن». «شرح العقائد النسفية» (ص٥٨)، «وشرح المواقف» للجرجاني (٨/ ٩٣، ٩٥، ٩٩).

أما اتهام الكاتب للشمس الأفغاني بتقويل أبي حنيفة الإمام بأن القرآن مخلوق، فهذا كذبٌ ظاهر من الكاتب! فقد أثبت الأفغانيُّ أنَّ الإمامَ أبا حنيفة وصاحبه أبا يوسف القاضي اتفقا على أنَّ «مَنْ قال: القرآن مخلوق فهو كافر». «العلو للعلي الغفار» للذهبي (ص١١٢)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (ص ٣٢١ ـ ٣٢٢). وقال الألباني: «إسناده جيد» «مختصر العلو» (١٥٥).

إذاً هذا هو اعتقاد الماتريدية في كلام الله تعالى، وأنه هو المعنى القائم بنفسه!

فماذا يقول هؤلاء الماتريدية ـ وعلى رأسهم أبومنصور الماتريدي ـ عن السلف أصحاب الحديث ـ وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل ـ؟

إنَّ الماتريدية يُصرحون بأن العقيدة السلفية هي عقيدة وثنية(!) وتشبيهٌ(!) وتجسيمٌ(!) وشِرْكٌ(!) وكُفْر(!) وأنَّ أهلها: وثنيةٌ مُشَبِّهةٌ(!) ومجسِّمةٌ حَشَوِيَّةٌ(!). انظر كتاب «التوحيد» للماتريدي (ص٢٣، ٩٢، ١٠٢، ١٠٢٠، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩١). و«أصول الدين» للبزدوي (ص ٢٨، ٧٨، ٢٥٣)، و«شرح العقائد النسفية» (ص ٤، ١٣٩).

ومِنْ عقائد السلف أهل السنة والجماعة حقاً: أنَّ الله سبحانه وتعالى في السماء: كما صحَّ عن النبي ﷺ في حديث معاوية بن الحكم السلمي عند مسلم في «صحيحه» (٥٣٧) حينما سأل الجارية: «أين الله؟» قالت: «في السماء». فماذا يقول أبومنصور الماتريدي؟

جاء في كتابه: «التوحيد» (ص١٠٧): «وقول القائل: أين هو؟ سؤال عن مكان، وقد بينا أنه يتعالى عن ذلك...»!!

فهل يعترض الماتريدية على رسول الله ﷺ أيضاً، لأنه سأل الجارية: «أين الله؟» فقالت: «في السماء». فقال: مَنْ أنا؟ فقالت: أنت رسول الله! فقال عليه الصلاة والسلام: «اعتقها، فإنها مؤمنة»!؟

وأما وَصف الكاتب عمر كامل لزاهد الكوثري بأنه الشيخ العلامة: فهو إشْبَاعٌ للكوثري بما لم يُعط! فهو كلابس ثوبي زُورٍ». رواه مسلم في «صحيحه» (٢١٢٩، ٢١٣٠). فقد أُعطي الكوثري ذَكاء، ولم يُعط زكاءً! وأعطي فهماً وما أُعطي علماً! ألم يتهم الكوثري أصحاب رسول الله ﷺ وعلى رأسهم الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنهم جميعاً ـ حينما صرَّح ـ كذباً أنَّ أبا حنيفة الإمام رَغِبَ عن أحاديث جماعة من الصحابة ـ منهم أنس ـ وثناء الكوثري على ذلك! انظر «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للعلامة اليماني (١/ ١٣ ـ ١٥).

إنَّ الكوثري ـ زعيم الماتريدية في العصر الحديث ـ يناقض عقيدة السلف ـ وعقيدة الكاتب كما صرَّح هو!! ـ بتجويزه بناء القبب والمساجد على القبور، بل الصلاة إليها، والاستغاثة بالأموات، ويطعن في حديث عليٍّ رضي الله عنه في هدم القبور المُشْرِفَة، ويطعن في حديث جابر رضي الله عنه في النهي عن تجصيص القبور! وكلاهما في «صحيح مسلم» (٩٦٩، ٩٧٠).

وانظر «مقالات الكوثري» (ص١٥٩).

ويزيد في ارتكاسه ـ أعْني الكوثري ـ فيجوِّزُ الصلاة قُرْبَ رجل صالح بِقَصْد التَّبرُّكِ بآثاره، وقصد إجابة الدعاء هناك، مع تجويزه شَدَّ الرِّحال إلى تلك المساجد المبنية على

القبور! كما يجـوِّزُ إيقاد السُّرج والشموع على القبور تعظيمـاً لروح الميت حتى يتبرك الناس به، ويدعوا عنده! «مـقالات الكوثري» (ص١٥٧، ١٥٨). كما جَوَّزَ سـؤال الناس وطلبهم الشفـاعة مِنْ رسـولِ الله ﷺ في قبـره؛ لأنه عليه الصـلاة والسلام يَعْلَمُ بسـؤال السائل!! ويحتجُّ لذلك بمنام يحتج به الغَوْغاء والعامَّةُ! «مقالات الكوثري» (ص٣٨٩).

ويحتج بقصيدة البوصيري الشِرْكية في كونه عليه الصلاة والسلام يَعْلَمُ عِلْمَ اللوح والقَلَم الذي اختص الله ـ سبـحانه وتعالى ـ به! «مقالات» (ص٣٧٣). فما هو مـصدر المعلومات التي استقى منها الكوثري كلَّ ذلك!

إنه أيُّهَ القارىءُ الكريم ـ التـفتازاني ـ من كـبار الماتريدية وزعمـائهم ـ الذي زعم ـ كذباً وزوراً وافتراءً على الله ورسـوله ـ أن الكتب السماوية والأحاديث الشريفة رغم تـصريحها بكون الله سبحانه وتعالى ـ مُسْتَوٍ على عرشه بائنٌ عن خلقه، كانت هذه الكتب والأحاديث تستخدم الأسـلوب الأليق والأنسب في خطاب الناس والعامة حتى تَسْتَدْرجَـهُم ـ أي العامة المشبهة والجمهور المُجَسِّمة! ـ إلى الدين الحق، دين الفلاسفة والمتكلمين والمعطلين المحرفين! «شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٥٠)، و«إشارات المرام» (ص١٩٨) للبياضي الماتريدي بتقديم الكوثري.

كمـا يدافع الكوثري الماتريدي عن عـقيـدة وحدة الوجـود، وعن فارسـيْها: ابـن عربي الطائي، وابن الفارض. «مقالات الكوثري» (ص٣٤٠ ـ ٣٤١).

وقد صَحَّ عندي باسناد مـتصل أنَّ الكوثري من القائلين صراحـة بمذهب وحدة الوجود ـ أي لا موجود إلا الله، وكـلُّ ما تراه فهو الله بذاته ـ حـتى الكلب والخنزير! ـ حدثنا بذلك الشيخ الفـاضل أمين القدسي عن خَالِه علي القـدسي عن الكوثري مباشرة في نقـاش جرى بينهما! انظر مقدمة «الرد على القائلين بوحدة الوجود» لعلي القاري بتحقيقي.

وماذا يقول الشيخ الـعلامة ـ كما يَصِفُه الكاتب! ـ الكـوثري عن أئمة الإسلام الأعلام ـ حقاً وصدقاً ـ كحماد بن سلمة (١٦٧هـ)، وعـثمان بن سعيد الدرامي (٢٨٠هـ)، وعبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل (٢٠٩هـ)، والإمـام ابن خزيمة (٣١١هـ)، والإمام ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، والإمام الدارقطني (٣٨٥هـ) وغيرهم؟! لقد وصفـهم جميعاً ـ بالحشوية،

والمجسِّمة، والمشبِّة، وأصحاب العقل الوثني!! ومن ألفاظه النابية: «المنافق، اللعين، الشريد، الطريد، الجاهل، الخسيس، عليه لعائن الله تَتْرى»! انظر «المقالات» (ص٣٣٢، ٣٢٧، ٣٠٧، ٣٢٤، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣١٥، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٠، ٥٧٣، ٢٨٣، ٣٢٤، ٣٣٢). وانظر تعليقه على «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٤). ومقدمة «تبديد الظلام» له، وكذا مقدمة «تبيين كذب المفتري».

بل صرّح ـ دون حياءٍ من الله تعالى ـ أن «كتاب التوحيد لابن خزيمة كتاب الشرك»! «تأنيب الخطيب» له (ص٢٩).

وكذا يصرح بأن كتاب «السنة» لعبدالله بن أحمد إنما هو كتاب: «الزيغ، وكتاب الوثنية والتجسيم، والتشبيه»!! «مقالاته» (ص٣٢٤، ٣٣٨، ٣٢٩، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٤، ٣٣٢). ولولا خوف الإطالة لنقلت الكثير الكثير عن ضلالات هذا الكوثري وافتراءاته! فماذا يقول الكوثري عن ابن تيمية شيخ الإسلام رغم أنوف الكوثريين؟! نه يقول بكل وقَاحة: «صار كُفْرُهُ مجمعاً عليه»! «مقدمة الرسائل السبكية» (ص٢٧، ٢٤، ٢٤، ٤٨، ٣٥، ٧٩)، «وتبديد الظلام» له (ص١٥٦).

وقال ـ عامَلَهُ الله بما يستحق هو وأذنابه! ـ: «إن كان ابن تيمية لايزال شيخ الإسلام، فعلى الإسلام سَلاَمٌ»! «الإشفاق على أحكام الطلاق» له (ص٨٩).

وقال في «تبديد الظلام» (ص١١٨ ـ ١١٩): «ومن أحاط علماً بما نقلناه . . واستمرَّ على مُشايعته، وعلى عده شيخ الإسلام؛ فعليه مَقتُ الله وغضبه»!!

وماذا يقول عن الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ؟

إنه عنده: «زعيم المشبهة»! ويهزأ منه فيقول: «أهذا أصبح إمام الموحدين؟» ويتهمه بالغلو، والإسراف في سفك الدماء، ونَهْبِ الأموال، وإكفار الأمة المحمدية في جميع الأقطار، والحكم على أتباع أئمة الهدى بأنهم مشركون».

انظر «مقالات الكوثري» (ص ٣٧٤ ـ ٣٦٦).

وأما ما زعمه الكاتب عمر كامل من أن الشمس الأفغاني يمثل بكتابه التطرف والخروج وتكفير (٩٩٩) في الألف من المسلمين ما خلا العلماء!

فهذا ـ والله ـ من عدم تورع الكاتب في النقل!!

فقد صرح الشمس الأفغاني بأن الماتريدية مسلمون وإخواننا في الإسلام، وأنهم مخلصون للإسلام، محبون لرسول الله ﷺ، مع ما أكرمهم الله تعالى مِنْ إمامة عظيمة في العلوم العقلية والنقلية، ونصيب وافر من الإخلاص والنية الطيبة، والاحسان والقصد للوصول إلى الحق، وأنَّ ما صدر منهم من بدعة فمن خطأ في الاجتهاد ـ إلا مَنْ شاء الله مِنْ بعض المعاندين منهم ـ مع محبتهم لله تعالى ـ ولكتابه ورسوله ﷺ وآله وسلم.

إلا أن بعضهم قد غالى في الشّرك والوثنية، ومع هذا فلم يكفِّر الأفغاني منهم إلا مَنْ أُقيمت عليه الحجة وتمت وظهرت. «الماتريدية» (ج٣/ ص٣٤٣). كما أنه لم يكفر العامة أصلاً بل قال بأنهم على الفطرة، ولم يخطر ببالهم بدع الماتريدية، لكنهم على خطر من كونهم ينتسبون إلى الماتريدية، وفي هذا توقير لأهل البدع. «الماتريدية» (ج٣/ ص٣٤٧).

وأما زعم الكاتب بأن ذكر الأفغاني لهذه الفِرق فيه مزيد من التمزيق للأمة! فهذه مغالطة مكشوفة؛ إذ أن الرد على أهل البدع والضلال وبيان حالهم من أعظم الجهاد في سبيل الله تعالى كما بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة الرسائل والمسائل» ـ رسالة في الغيبة ـ (ج٥/ ص ٢٧٩ ـ ٢٨١).

ومن عدم الأمانة حقاً في النقل افتراء الكاتب على الأفغاني أنه قَوَّلَ ابن تيمية عبارة: «إجماعهم ليس بحجة لازمة» للفتاوى (ج٢٣/ ص١٣٣ ـ ١٣٤) وأن الكاتب راجع «الفتاوى» في المكان الذي أشار إليه الأفغاني فلم يجد فيها دليلاً على دعواه!

قلتُ: يا لله العجب! كيف تحامل الكاتب على الطالب فلم يُبْصِر المحسوس؟!

فلقد نقل الطالب الأفغاني صراحةً ـ في الصفحة والجزء نفسه (ج١/ ص٧٢) برقم التعليق (٢) أنَّ مكان عبارة ابن تيمية هي في «الفتاوى» (ج٢٠/ ص١٠ ـ ١١)! وقد رجعت اليها بحمد الله تعالى؛ وإذ العبارة فيها كما قاله الطالب عن ابن تيمية!! أما زعم الكاتب أن

الطالب يستعمل ما يشبه آيات القرآن الكريم، فهذا قَدْ يُحْملُ ـ إذا أسيء الظن بفاعله ـ على ما أراده الكاتب من الطَّعن!

أما عند إحسان الظن ـ وهذا واجب على الكاتب الذي يدعي السلفية ـ فلعله لم يخطر ببال الطالب أصلاً! وإنما هو من باب السجع في الكلام.

وأما زعم الكاتب أن الطالب يستغيث بالأموات! فهذه والله قاصمة الظَّهْر!

فهل يقول مُنصفٌ بأنَّ من كان يدعو في كتابه من أوله إلى آخره ـ إلى إثبات عقيدة أهل السنة والجماعة من السلف في باب توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات يدعو في مقدمة كتابه الأموات ويستغيث بهم؟!

وإنما هذا أسلوب نُدْبة وتوجع، ولو لم يُفعل لكان أفضل.

وأما زعم الكاتب ـ في مقدمة مقاله ـ: أنَّ أهل السنة والجماعة هم: «الأثرية؛ وإمامهم: أحمد بن حنبل، والأشعرية؛ وإمامهم: أبوالحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ والماتريدية؛ وإمامهم: أبومنصور الماتريدي». نقلاً عن كتاب «لوامع الأنوار» للسفاريني (١/ ص ٧٣).

فأقول: هذا مِنْ عَدم احاطة الكاتب بأقوال أهل العلم في هذه المسألة! وذلك لوجوه:

أولها: أنَّ السفاريني ـ رحمه الله ـ قد اضطرب رأيه في هذه المسألة، فقد قال بقوله الآنف هناك في «اللوامع» (١/ ٢٦٠، ٢/ ١٥، ١٣٨ ـ ١٣٩) إلا أنه ناقض نفسه، فقال في «لوائح الأنوار السَّنية» (١/ ١٤٢) ـ معقباً على كلام بعضهم حينما أدعى أن الفرقة الناجية والواردة في الحديث الثابت هي الأثرية، والأشعرية والماتريدية ـ «قلتُ وجَوهر الحديث ولفظه، وهو قوله؛ فرقة واحدة: ينافي هذا التعدد»!!

ثانيها: أن قول السفاريني محجوجٌ بكلام الأئمة السابقين عليه، كابن تيمية، والذهبي، وغيرهما من المتقدمين، وهو محجوجٌ بقول: العلماء المعاصرين أيضاً مِنْ أهل السنة والجماعة، وعلى رأسهم سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ـ حفظه الله ـ فقد بين هذه المسألة بياناً شافياً في كتابه: «فتاوى وتنبيهات ونصائح» (ص ١٩٣ ـ ١٩٤).

كما بينها الشيخ العلامة عبدالله البابطين بقوله: «تقسيم أهل السنة إلى ثلاث فرق فيه

نظرَ فالحق الذي لا ريب فيه أن أهل السنة فرقة واحـدة، وهي الفرقة الناجية التي بينها النبي ﷺ حين سئل عنها بقوله: «هي الجماعـة» وفي رواية: «مَنْ كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»، و«مَنْ كان على مـا أنا عليه وأصحابي» وبهذا عُرف أنهم هم المجـتمعون على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ولا يكونون سوى فرقة واحدة.

إلى أن قال: «وبهذا عُرف أن أهل السنة والجماعة فرقة واحدة: الأثرية».

وصـرح الحافظ الذهبي في «الـعلو» (ص١٠٧، ١٩٥)، وفي «مختصـره» (ص١٤٦ ـ ١٤٧، ٢٨٧) بذلك فقال: «مقالة السلف وأئمة السنة، بل الصحابة، والله، ورسوله ﷺ، والمؤمنين: أن الله فوق سماواته...،

ومقـالة الجهمـية الأولى أنه في جمـيع الأمكنة، ومقالة مـتأخري المتكلمين من المعـتزلة والماتريدية والأشعرية أن الله تعالى ليس في السماء، ولا على العرش، ولا على السموات، ولا في الأرض، ولا داخل العـالم، ولا خـارج العـالم، ولا هو بائن عن خلقـه، ولا هو متصل بهـم... قال لهم أهل السنة والأثر...: فإنَّ هذه السُّلُوبَ نُعوتُ المَعْـدُوم ـ تعالى الله جل جلاله عن العدم.

بل هو متميزٌ عن خلقه موصوفٌ بما وصف به نفسه في أنه فوق العرش بلا كيف».

وأخيراً؛ فقول الكاتب أن رسالة الطالب مخالفة للـدرجة العلمية التي منحته إياه الجامعة الإسلامية بالمدينة النبـوية، فهذا من التعدي على حقوق المسئولين ومن الإجْحَاف بهم، بل الطالب مـستـحق ـ في نظري ونظر كل مُنصفٍ ـ للـدرجة العلمـية التـي منحتـه إياها لجنة المناقشة.

هذا ونسـأل الله للكاتب وللطالب وللجـميع حُسنَ الخاتمة، وسـداد الرأي والقلم، إنه سميع قريب.

يثير بعض الناس تساؤلاً حول الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة في مجالات مختلفة كالتربية، واللغة، والدراسات التاريخية، وغيرها، فيقولون:

لا بأس بالاستشهاد بالأحاديث الضعيفة في هذه المجالات، لظنهم أنه لا يترتب على ذلك الا تقوية الفكرة التي هم بصدد إثباتها أو نفيها، وأنه ليس في ذلك تقول على رسول الله ﷺ.

وبوضع هذه المقولة المجوِّزة للاستشهاد بالأحاديث الضعيفة في تلك النواحي التي ذكروها؛ لا بد لنا من الرجوع إلى كلام أهل العلم في ذلك.

هل يجوز العمل بالأحاديث الضعيفة

فقد اشترط المجوزون للعمل بالحديث الضعيف ثلاثة شروط هي:

١ ـ ألا يكون الإسناد شديد الضعف. وهذا شرط متفق عليه.

٢ ـ أن يكون مُنْدرجاً تحت أصل عام.

٣ ـ ألا يعتقد ثبوته عند العمل به!

انظر: «القول البديع» للحافظ السخاوي (ص٢٥٨)، و«قواعد التحديث» للعلامة القاسمي (ص١١٣).

ولنا أن نتساءل الآن: هل يمكن لمن يكتب في علم التربية، أو علم النفس، أو علم اللغة، أو غيرها من العلوم أن يكون قادراً على التمييز بين الإسناد الضعيف، والإسناد شديد الضعف؟

يجيب المحدث الألباني بما حاصله أنَّ القدرة على التمييز بين الإسناد الضعيف والإسناد شديد الضعف لا تَتَأَتَّى للعلماء غير المتخصصين في علم الحديث، فضلاً عن غيرهم من ذوي الثقافة

العامة. انظر مقدمة «صحيح الجامع الصغير» (ص٥٣ ـ ٥٤).

أما الشرط الثاني فيعني ـ في الحقيقة ـ العمل بالأصل العام الثابت في الشرع سواء وجود الحديث الضعيف أم لم يوجد!

أما الشرط الثالث فإنه يلتقي مع الشرط الأول من جهة ضرورة معرفة الإنسان بدرجة الضعف في الحديث حتى لا يعتقد ثبوته عن النبي ﷺ على أنه ـ وهو الصحيح عند التحقيق ـ قد حكى القاسمي (ص ١١٣) عن جماعة من الأئمة كابن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي بكر بن العربي، وابن حزم، وغيرهم أنهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً لا في فضائل الأعمال ولا في غيرها.

وهذا هو مذهب علماء الحديث المحققين في هذا العصر مثل فضيلة المحدث الألباني، والعلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، وغيرهما.

فعلى المسلم أن يوجِّه همته للحديث الصحيح والحسن عملاً واستشهاداً؛ لأن في ذلك ما يغنيه عن الأحاديث الضعيفة، حتى لا يقع تحت الوعيد الوارد عنه ﷺ حينما قال: «من قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار» رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٦٥) وهو حديث صحيح بشواهده.

كما أن المسلم في غنى من انطباق الحديث الآخر عليه: «كفى بالمرء كذباً أن يحدِّث بكل ما سمع» رواه في مسلم في «مقدمة الصحيح» (ص١٠).

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

من النعم العظيمة؛ التي مَنَّ الله بها على علماء الحديث، في العصور المتأخرة، وقوفهم على طرق أو أسانيد لبعض الأحاديث التي ضعفها بعض الأئمة؛ لعدم اطلاعهم على غير الطريق الضعيفة التي وصلت بها إليهم؛ فرفعوا بذلك العشرات من الأحاديث المضعفة إلى مصاف الأحاديث الثابتة.

ومن هؤلاء العلماء: المحدث الألباني؛ فإنه قد توفرت له ـ بتوفيق من الله تعالى ـ الكثير من الأسباب؛ التي لم تتوفر لغيره من العلماء؛ فجمع الطرق والمتابعات والشواهد لكثير من الأحاديث الضعيفة سنداً، مع سبره لغور عللها، واتباعه قواعد المصطلح، ونهجه سبيل السلف الصالح من الأئمة المتقدمين؛ للوصول ـ أخيراً ـ بهذه الأحاديث إلى درجة الثبوت والاحتجاج، وكفى بهذه الأمور خدمة للسنة المطهرة.

أسانيد نادرة جداً

والمثالان التاليان يدلان دلالة قاطعة على أهمية تتبع الطرق والشواهد للحكم على الحديث.

المثال الأول: حديث «ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة»، فهذا الحديث رواه أبو داود في «السنن» (١٥١٤)، وكذا الترمذي في «السنن» (٣٥٥٤)، وأبو يعلي في «المسند» (١٣٧، ١٣٨، ١٣٩) والمروزي في «مسند الصديق» (١٢١، ١٢٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٦١)، والطبري في «تفسيره» (٤/ ٩٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٧٩ ـ ٨٠)، وفي «التفسير» (١/ ٤٢٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٨٨)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (١٤٥٩)، والبزار في «مسنده» ـ البحر الزخار رقم (٩٣) (١/ ٢٠٥)، والواحدي في «التفسير» (١/ ٤٩٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٤٦ ـ

٣٤٧)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص٥٧)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (١/ ٢٠٧) رقم (١٨٢)، والبيهقي ـ أيضاً ـ في «شعب الإيمان» (٥/ ٤٠٩) رقم (٧٠٩٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٨٨): كلهم من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وقال الترمذي: «غريب ـ أي ضعيف ـ إنما نعرفه من حديث أبي نصيرة، وليس إسناده بالقوي». وهو كما قال فمداره على مولى لأبي بكر، وهو مجهول. وقد ضعف الحديث البزار، والبغوي، والمزي، والعراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٣٢١) رقم (٥)، والألباني في «ضعيف أبي داود» (٣٢٦)، و«ضعيف الترمذي» (٧٢١)، و«ضعيف الجامع الصغير» (٥٠٠٤)، و«تخريج أحاديث المشكاة» (٢٣٤٠).

ثم وقفت ـ بحمد الله وفضله وتوفيقه ـ على إسناد آخر للحديث من رواية ابن عباس رضي الله عنهما في «الدعاء» للطبراني (٣/ ١٦٠٨) رقم (١٧٩٧) قال:

حدثنا محمد بن الفضل السقطي، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا أبو شيبة، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصر من استغفر، وإن عاد في اليوم سبعين مرة». وهذا إسناد قوي جيد، فالسقطي، أورده الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٥٣) وقال: «كان ثقة». ثم قال: وذكره الدارقطني فقال: «صدوق».

وسعيد بن سليمان هو الواسطي الثقة الحافظ «التقريب» (٢٣٤٢).

وأبو شيبة هو سعيد بن عبدالرحمن الزبيدي قاضي الري، وهو ثقة. فقد وثقه أبوداود، وابن معين، ومحمد بن مسلم بن وارة، وابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات، فالعجب كل العجب من الحافظ كيف يقول فيه بعد هذا كله: «مقبول»! «التقريب» (٢٣٦٤).

وانظر: «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٦ ـ ٥٧)، و«الخلاصة» للخزرجي (ص ١٤٠).

وابن أبي مليكة لا يسأل عنه، فهو تابعي كبير، أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ،

وهو ثقة فقيه، «التقريب» (٣٤٧٧).

وهكذا فالإسناد حسن صحيح، فإذا ضم إليه حديث أبي بكر رضي الله عنه كان حديثاً صحيحاً بلا ريب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، واسأله سبحانه المزيد من فضله.

تنبيهات:

١ ـ تساهل ابن كثير في حكمه على حديث أبي بكر في «تفسيره» (٢/ ١٠٦) فقال: «وقول علي بن المديني والترمذي: ليس إسناد هذا الحديث بذاك؛ فالظاهر إنما لأجل جهالة مولى أبي بكر، ولكن جهالة مثله لا تضر؛ لأنه تابعي كبير، ويكفيه نسبته إلى الصديق(!) فهو حديث حسن، والله أعلم».

٢ ـ في قول البزار (١/ ٢٠٥): «وهذا الحديث لا نحفظه عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكر بهذا الطريق...» إشارة واضحة تبين عدم إحاطة البزار ـ وهو جبل في الحفظ والرواية ـ علماً برواية ابن عباس للحديث!

٣ ـ أورد الحافظ ابن حجر الحديث في «الفتح» (١١/ ٩٩) بصيغة الجزم من رواية أبي بكر! وكذا فعل قبله شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٦٩٩) بل إنه فسره للسائل بما يدل على تصحيحه للحديث من رواية أبي بكر!.

أما المثال التالي فهو الحديث الذي رواه الطبري في «تهذيب الآثار» ـ الجزء المفقود ـ (٦٩١) من طريق فطر بن خليفة، عن منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية: «أن علياً قال: يا رسول الله؛ أرأيت إن ولد لي ولد بعدك: أسميه باسمك، وأكنيه بكنيتك؟ قال: نعم. ورخص له رسول الله ﷺ وكانت تلك رخصة له دون الناس».

قد صحح الحديث الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٧٨)، ووافقه الذهبي، ومن قبلهما الترمذي في «السنن» (٢٨٤٣) وكذا صححه ابن التركماني في «الجوهر النقي» بحاشية «السنن الكبرى» للبيهقي (٩/ ٣٠٩) وتبعهم الألباني في «صحيح الترمذي» (٣٠١٢) و«صحيح أبي داود» (٤١٥٥) والعلامة أحمد شاكر في تحقيقه «للمسند» (٧٣٠).

فالعجب ـ بعد هذا ـ من أخينا أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل: كيف لم يلتفت إلى تصحيح هؤلاء الأئمة للحديث، فمال في كتابه: «كشف الغمة» (ص١٥٦ ـ ١٥٧) إلى تضعيف الحديث ـ مع ذكره لتقوية الحافظ لسنده في «فتح الباري» (١٠/ ٥٧٣) بحجة أن فطر بن خليفة كان يدلس، ولم يصرح بسماعه، بل صرح بلفظ التحديث؛ وهذا الأخير مما لا يفيد اتصال السند في شأنه فطر هذا خاصة؛ كما قرره الأئمة «فتح المغيث» (١/ ٢١١ـ٢١٢) و«سير النبلاء» (٧/ ٣٢).

وأقول: فات أخانا أبا الحسن طريق عند الطبري في «تهذيب الآثار» (٦٩٠) فيه متابعة الربيع بن منذ الثوري لفطر هذا، والربيع حسن الحديث، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٩٧) وروى عنه جماعة الثقات؛ كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٤٧٠) وهؤلاء الثقات هم: إسحاق بن منصور السلولي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن الصلت الأسدي. وكذا روى عنه زيد بن الحباب وهو صدوق في غير حديث سفيان الثوري؛ كما هو هاهنا، فهذا الإسناد الحسن من الأسانيد النادرة جداً؛ والتي رفعت الحديث بحمد الله إلى درجة الصحة بلا ريب؛ ولو لم يكن في تحقيق وإخراج كتاب «تهذيب الآثار» إلى النور إلا هذه الفائدة لكفى بها؛ فكيف وفيه من الفوائد الشيء الكثير الطيب!.

وأنبه طالب العلم الكريم إلى مسألة خطيرة جداً ترأسها من يسمى حمزة المليباري؛ الذي زعم في كتابه: «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها» و«نظرات جديدة في علوم الحديث» و«الحديث المعلل» أن المتأخرين كابن القيم، وابن حجر، وابن الصلاح، وابن التركماني، والشوكاني، والمباركفوري، وأحمد شاكر، والألباني، وغيرهم لم يكونوا واعين لكلام المتقدمين من الأئمة؛ بل لم يتأملوا فيها؛ وإنما هم ـ كما يصرح عن الألباني خاصة ـ إنما يصححون بظاهر السند، وبما تمليه عليهم عقولهم!!

فليحذر طالب العلم من هذا المتشبع بما لم يعط، المتنقص للعلماء الأعلام بحجة تنزيه المتقدمين، ونحمد الله تعالى أن قيض للسنة المطهرة من يذب عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة المحدث الألباني حفظه الله ونفع بعلمه الجميع: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد، فقد وهمتُ في اتباع ابن حزمٍ في اسناد حديث: «لا تزوجوا النساء لحسنهن...» الحديث. إذْ أنني أعلمُ أنَّ الإفريقي هالك في غاية السقوط عند ابن حزم - كما في «المحلى» (٢/ ٣٢، ١٤٧، ٤/ ١٥٤، ٧/ ٣٥٧) - فمن المستبعد جداً أن يكون موجوداً في إسناد الحديث ثم يحتج به ابن حزم!؟ وهذا ما جعلني واثقاً من كون الإسناد فيه متابعة سلمة بن شبيب للإفريقي، ولكنْ:-

هذا مما يؤكد الأمثال حمزة المليباري أنكم - بحمد الله - من الذين مَنَّ اللهُ عليهم بالتوفيق لخدمة السنة المطهرة، إذ أنني رجعتُ إلى «مسند البزار» - البحر الزخار - (٦/ ٤١٣) رقم (٢٤٣٨) فوجدت الإسناد هو نفسه الذي فيه الإفريقي، فتأكدتُ من سقوط ذلك من إسناد «المحلى» لإبن حزم أو انتقال عينه - رحمه الله - من عبدالله بن يزيد المقريء إلى عبدالله بن يزيد الحُبُلي وإسقاط الإفريقي بينهما!!

فيبقى الحديث ضعيفاً كما حكم عليه الحافظ ابن حجر نفسه في «مختصر زواذد البزار» (١/ ٣٣٣) رقم (٥٢٨) وكما صنعتم - فضيلتكم - في «الضعيفة» (١٠٦٠) فحكمتم على الحديث بالضعف، ولعلي - إن شاء الله تعالى - مستدركٌ ذلك في «تحقيقي للمحلى»، وفقكم الله، وسدد خطاكم، وختم لكم بحسن الخاتمة.

إبنكم علي رضا بن عبدالله

وقفت على كتاب صدر حديثاً للشيخ الفاضل مقبل بن هادي الوداعي؛ بعنوان «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» كان قد أفردها من مصنّفه الآخر «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» وذكر أنه كانت تمر به أحاديث ظاهرها الصحة ثم يجدها في كتاب آخر معلة؛ فأفردها بمصنّف مستقل؛ فكان عملاً جيداً في عمومه. إلا أن الشيخ الفاضل قد أدرج ـ في كتابه ـ طائفة من الأحاديث الثابتة؛ التي زعم هو أنّها معلة؛ لعدم اطلاعه على بعض الطرق والشواهد، التي كانت تفوته؛ فوجب التنبيه على ذلك من باب «الدّين النصيحة».

مَا هَكَذَا تُعَلُّ الأَحَادِيثُ!

وسوف أقتصر على نماذج أربعة فقط هاهنا:

١ ـ ففي (ص٤١) قال عن حديث: «المؤمن يموت بعرق الجبين»: «إنه حديث معلول بالانقطاع، لأن قتادة لا يُعرف له سماع من عبدالله بن بريدة»، ثم استشهد الشيخ الفاضل بكلام التّرمذي، والعلائي، والبخاري.

قلت: خفي على الشيخ طريق صحيحة عند النسائي في «السنن» (ص٤/ ص٦) إسنادها على شرط البخاري.

٢ ـ وفي (ص٧٦) برقم (١٠٢) اعتمد على كلام الإمام الدار قطني في إعلال حديث: «غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود» وأن الصواب فيه الإرسال!

قلت: لا أدري كيف خفي على الشيخ طريق حسنة الإسناد عند أحمد (٢/ ٢٦١، ٤٩٩) وغيره، وطريق ثالثة عند الترمذي (١٧٥٢) وغيره.

ولئن أرسل الحديث بعض الثّقات؛ فقد وصله أئمة كأحمد،

وأبي خيثمة زهير بن حرب، وغيرهم، ويراجع لمزيد من البيان تحقيقي لـ«تهذيب الآثار» (ص ٤٥١ ـ ٤٥٧).

٣ ـ وفي (ص٩٩) برقم (١٤٥) قال عن حديث الرّجلين المتآخيين، والذي استشهد أحدهما قبل الآخر المعمّر: «هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم ـ هكذا! ـ:

رجال الصحيح، ولكن في: جامع التحصيل عن ابن معين: أن أبا سلمة لم يسمع من طلحة».

قلت: هذا صحيح، لكن للحديث شاهد ذكره الشيخ ـ أيضاً ـ في (ص١٦٨) برقم (٢٥٢) من حديث عبيد بن خالد السّلميّ، ثم ادعى أنه مرسل؛ لأنّ عبيداً هذا تابعي عند أبي حاتم!.

وهذا عجب، فإن شعبة قد جزم بأنه صحابي، والمثبت مقدّم على النافعي؛ كما لا يخفى على فضيلته!

ولئن فرضنا ـ جدلاً ـ قبول الإرسال، فإن للحديث شاهداً من حديث سعد بن أبي وقاص عند مالك (١/ ١٧٤) رقم (٩١) وأحمد (١/ ١٧٧)، وابن خزيمة (٣١٠) وغيرهم بإسناد حسن على ما بيّنه في «تهذيب الآثار» (ص٣٧٢).

٤ ـ وقال في (ص١٦٤ ـ ٢٦٦) برقم (٤١٠) عن حديث أم هانيء: «اتّخذي غنماً فإنّ فيها بركة» قال بعد ذكر الاختلاف فيه على هشام: «فالظاهر ترجيح المرسل».

قلت: قد صححه حافظ معتمد عند الشيخ هو الحافظ السخاوي في (الفتاوى الحديثية) (٦٢) بتحقيقي، كما أن الشيخ نقل عن البوصيري تصحيحه للإسناد، فلماذا لا يقبل كلام حافظين كبيرين؟!

هذا؛ وقد صحح الحديث المحدّث الألباني في «السلسلة الصحيحية» (٧٧٣).

ـ هذا بعض ما قيدته على عجل في نقد هذا الكتاب؛ وذلك لا يمنع من القول بوجود فوائد نفيسة في تحقيقات الشيخ ـ جزاه الله خيراً.

أخبـرني بعض طلاب العلم أنَّ الشيخ الفاضل مـقبل بن هادي الوداعي، اطلع على مقالتي في الرد عليه في كتابه الصادر بعنوان «أحاديـث معلة ظاهرها الصـحة» فلم يقـتنع بالرد قـائلاً ـ فيـما أخبرني به هذا الثقـة عندي: «أنت في وادٍ وأنا في واد»! فأحببتُ أن أبيِّن للقارىء الكريم وللشيخ الفاضل أنّ ما ذهبت إليه في الرد عليه قد وافـقني عليه بعض اخواننا المُثقلينَ بهـذا العلم الشريف، وقالوا: إن الشيخ قد أوهم القارىء بـأن ما في كتابه الآنف الذكر إنما هي أحاديث معلة ظاهرها الصحة والحقيقـة أنها غير صحيحة! ولو أنه قال ـ كما وافقتُهم عليه ـ في تسمية الكتاب: «أسانيد مُعَلَّة ظاهرها الصحة» لكان عنواناً صـحيحاً، واسماً على مُـسَمَّى كما يقولون!

تعقيب على مقالة: «ما هكذا تعل الأحاديث»

فأهل العلم من المحقـقين ـ كما يعلمه الشيخ الفـاضل ـ فَرَّقُوا بين قولهم: «إسناد ضعيف»، وبين قولهم: «حديث ضعيف».

فالأول حكم على طريق واحـد بينها، بعينما الثـاني حكم عام مطلق على الحديث!

صحـيحٌ أنَّ الشيخ قد ذكر في «تنـبيهه المهم» من كـتابه الآنف الذكر أنه لا يـجوز الحكم على الحديـث مطلقاً إلا مِنْ قِـبَل عالم مختص كالحافظ ابن حجر أو من الحـفاظ الذين سبقوه كابن أبي حاتم، والبخـاري، وغيرهما؛ إلا أن الشـيخ لم يُشِرْ ـ ولو إشارة خاطفة ـ في «تنبـيهه» إلى أنَّ احاديث كتابه قـد صحت مِنْ وجهٍ آخر، أَوْ لها شواهد تقويها، بل ترك القراء في حَيْرة حينما سكت عن كل حديث من تلك الأحاديث التي بَيَّنَ عِلَّتها ـ والصواب بَيَّنَ عِلَلَ أسانيدها ـ فـلا هو سلك مسلك أبي حاتم الرازي في «علل الحـديـث»، أو مـسلك الدارقطـني في «العلل»، أو البـــزار في

«مسنده» المُعَلَّلِ ـ إذ أنَّ هـؤلاء الأئمة، كانوا يذكـرون الوجه الأشبـه والأقوى من الروايات عادةً ـ ولا هو سلـك مَسْلَك الحافظ ابـن حجر في «تلخـيص الحبـير» أو «فـتح الباري» أو غيرهما بذكره للشـواهد والمتابعات التي تقوي الحديث، فكان ـ في الحقيقـة ـ عملاً يحتاج إلى اعادة نظر!؟

وأخيراً أحـبُّ أن أذكر الشيخ الفاضل بأنه مـا أصاب القول حينمـا زعم أن الأقدمين من علماء الحديث كالإمام أحمد، والبخـاري، والحافظ ابن حجر، وغيرهم إذا ما حكموا على حديث معين بالصحة أو الضعف فُلابُدَّ أن يكونوا قد وقفوا على طرقه وشواهده كلها!!

أما المتأخرون: كالألباني، فلا يظن الشيخ ـ والظن أكذب الحديث! ـ أنهم سَيَعْثُرُونَ على ما لم يعثر علـيه المتقدمون، اللهم إلا في النادر! «المقتـرح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» (ص٣١).

وأقول: كم ترك الأول للآخر!. وقـد أثبت المحدث الألباني ـ الذي يعتبره الشـيخ باحثاً على مستـوى جيد!! ـ خطأ نظرة الشيخ وَمَـنْ قال بمقولته في العَشَـرَات من الأحاديث التي ضمنها سلاسله «الصحـيحة» و«الضعيفة»، فغفر الله للشـيخ مقبل ونرجو من الله تعالى أن يُبصِّرنا وإياه الصواب.

لا شك أن العلم الحديث بما وصل إليه من تقدم في مختلف الميادين ـ قد أفاد البشرية جمعاء، ولا ريب أن المسلمين هم أولى الناس وأحقهم بالإستفادة من ثماره الطيبة، فهم أحقُّ الناس بها لأن الأسبقية كانت لهم، ومنهم استفاد الغير، ثم هم أحق بها كذلك لأنهم كما قال خالق هذا الكون سبحانه وتعالى: ﴿**قل مَنْ حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة**﴾[الأعراف آية ٣٢].

وقال رسول الله ﷺ : «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضةٍ ما سقى كافراً منها شَرْبَةَ ماء» رواه الترمذي، وهو حديث صحيح.

التحذير من بعض موسوعات العلوم المترجمة

لكنَّ هذا العلم قد صَبَغَهُ الملاحدة بما يوافق أهواءهم وتمليه عليهم نفوسهم! فمن ذلك القول بأن أصل البشرية الإنسانية هو القردة الأوائل! ولا ريب أن الدارونية القائلة بذلك قد تراجعتْ وسقطتْ بالكثير من الحقائق الناصعة التي اتضحت وظهرت للراسخين من العلماء ـ راجع مثلاً: «دارون ونظرية التطور» الصادرة عن مطبعة الفيصل الإسلامية بالكويت (ص٨٨ ـ ١١٦).

فمن المؤسف بعد هذا كله أن نجد موسوعة علمية مترجمة تدعى: «الموسوعة الحديثة» ـ سيلكا ـ سويسرا، توزيع دار الطليعة بالرياض، وتقع في عشرة مجلدات من الحجم الكبير، جاء في رقم (١) منها: «الإنسان وأصل الحياة» (ص١٠٠) رسم يوضح تطور الإنسان من قرد إلى إنسان الغاب، ثم إلى إنسان معاصر!!

ولا ريب أن القول بذلك فيه من الضلال المبين، ومخالفة سبيل المؤمنين ما الله به عليم.

فنسأل الله تعالى أن يوفق القائمين على شؤون الإعلام منع مثل هذه الكتب عن الانتشار والرواج بين أفراد المجتمع.

صَدَرَ عن دار القبلة للثقافة الإسلامية بجُدَّةَ كتاب بعنوان «لماذا لم يُعْبَدْ رسول الله ﷺ» من تأليف د. محمد عبده يماني، حاول فيه كاتبه أن يُثْبت استحالة أن يُعْبَدَ رسولُ الله ﷺ في حياته أو بعد وفاته! (ص٦).

ولا ريب أنَّ المؤلف استدلَّ بالقرآن الكريم، وبالحديث النبوي الشريف لبيان عقيدة الأنبياء والمرسلين جميعاً، وهي الدعوة إلى التوحيد. (ص١٥ ـ ٥٢).

ثم ذكر شيئاً من معجزاته عليه الصلاة والسلام (ص ٥٣ ـ ٦٧).

الدُّعَاءُ هو العبادة

وأشار في (ص ٦٧ ـ ٧٨) أن هديه عليه الصلاة واللام كان تأكيداً على التوحيد. وختم الكتاب ببعض القصائد التي قيلت في مدحه عليه الصلاة والسلام (ص ٦٨ ـ ٨٧).

لكنهَ المؤلف غَفَلَ أو تَغَافَلَ عن جانب خطير جداً في كتابه، ألا وهو: أن العبادة لا تكون ـ فقط ـ بالسجود والركوع للعبد أو للملك أو للنبي!.

إن «الدعاء هو العبادة» كما صح عن النبي ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦)، وأبوداود في «السنن» (١٤٧٩)، والترمذي في «السنن» (٣٣٧٢)، وكذا ابن ماجة (٣٨٢٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٧١٤)، والطيالسي في «المسند» (٨٠١)، والطبري في «التفسير» (٢٤/ ٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩) وصححه، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حسن صحيح». وهو كما قالوا: فإذا دعا الرجل رسولَ الله ﷺ واستغاث به ـ بعد وفاته عليه الصلاة والسلام ـ أو دعا الملائكة أو

الصالحين واستغاث بهم لتفريج الكربات، وإجابة الدعوات، وإقالة العثرات، فقد عبدهم من دون الله سبحانه وتعالى!

ألم يقُل البوصيري ـ الذي مدحه المؤلف وجعله أصْدَقَ مَنْ أثنى على رسول الله ﷺ (ص ٨١)! ـ في بُرْدَتِه:

يا أكْرَمَ الخَلْقِ مَنْ لي مَنْ ألوذُ به
سِواكَ عند حلول الحادثِ العَمَمِ
ولَنْ يضيقَ رسول الله جاهُك بي
إذا الكريمُ تَجَلَّى باسم مُنْتَقِمِ
فإنَّ لي ذمةً منه بتسْميتي
محمداً وهو أوفى الخلقِ بالذممِ
إنْ لم يكنْ في معادي آخذاً بيدي
فضْلاً وإلاَّ فقلْ: يا زلةَ القدمِ

فقد طلب البوصيري من رسول الله ﷺ ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، مِنْ ذلك: أن يكونَ ملاذهُ إذا حَلَّت به الحوادث، وتضرعه والاضطرار إليه ـ عليه الصلاة والسلام ـ وسؤاله أن يشفع له الشفاعة الشركية، وأن تكون له ذمة بتسمِّيه باسمه ﷺ!!

أليس في هذا كل ردٍّصريحٌ لقول الله تعالى: ﴿إياك نعبدُ وإياك نستعين﴾؟

وتناقضٌ مع ما أورده المؤلف نفسه من آيات وأحاديث كثيرة؟! أَلَمْ يَعْبُد رسول الله ﷺ مَنْ قال:

يا سيدي يا رسول الله يا أملي ... يا موئلي يا ملاذي يوم يلقاني
هبني بجاهك ما قدمتُ من زلل ... جُوداً ورجِّحْ بفضل منك ميزاني
واسمع دعائي واكشف ما يساورني ... مِن الخُطوب ونَفِّسْ كُلَّ أحزاني
فأنت أقربُ مَنْ تُرجى عواطفه ... عندي وإن بَعدت داري وأوطاني

إني دعـوتك مـــن نيـــابتي بُرَعٍ وأنت أســمَعُ مَـنْ يَدْعوه ذو شـانِ

فامنعُ جنابي وأكرمني وصل نسبي برحمـةٍ وكرامـــاتٍ وغُفـــران

ونرى أن يراجع مؤلف الكتاب كُتُب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، والشيخ محـمد بن عبدالوهاب، وما كـتبه أئمة المذاهب الأربعة حـول هذا الموضوع الخطير والحساس حتى يصحح مفهومه للعبادة على ضوء العقيدة الإسلامية الصحيحة.

كَتَبَ الإمام البخاري مُعلقاً على حديث موضوع بقوله: «مَن حدَّث بهذا استَوْجَبَ الضرب الشديد والحبس الطويل». «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ص١٣٢).

وقال الحافظ السخاوي: «والكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر التي لا يقاومها شيءٌ، بحيث لا تقبل رواية من فعله، وإن تاب وحَسُنت توبته، بل بالغ أبو محمد الجويني فكفَّر متعمِّدَه». «فتح المغيث» (١/ ص٣٠٨).

عُقُوبةُ الكَذب على رسول الله ﷺ

وروى الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ص٩) من حديث المغيرة بن شعبة، وسمرة بن جنب رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَدَّث عني بحديث يُرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين».

وقال السخاوي ـ معلقاً ـ على الحديث: «وكفى بهذه الجملة وعيداً شديداً في حق من روى الحديث، وهو يظن أنه كذب، فضلاً عن أن يتحقق ذاك، ولا يبينه؛ لأنه ﷺ جعل المحدِّث بذلك مُشاركاً لكاذبه في وضَعِه». «فتح المغيث» (١/ ٢٩٥).

وقد وقفت على ورقة مطبوعة تشتمل على حديث مكذوب، لا أصل له عن رسول الله ﷺ. وقد أردت أن يقرأ المسلم هذه الورقة كما طبعت وهي:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

يا علي لا تنم إلا أن تأتي بخمسة أشياء وهي:

ـ قراءة القرآن كله.

ـ والتصدق بأربعة الاف درهم.

ـ وزيارة الكعبة.

ـ وحفظ مكانك في الجنة.

ـ وارضاء الخِصُومَ.

قال علي: وكيف ذلك يا رسول الله!؟

قال رسول الله ﷺ: أما تعلم أنك:

ـ إذا قرأت «قل هو الله أحد» ثلاث مرات فقد قرأت القرآن كُله.

ـ وإذا قرأت الفاتحة أربع مرات فقد تصدقت بأربعة آلاف درهم.

ـ وإذا قلت لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يُحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات فقد زرت الكعبة.

ـ وإذا قلت: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم عشر مرات فقد حفظت مكانك في الجنة.

ـ وإذا قلت: استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، عشر مرات فقد أرضيت الخصوم.

والواجب على كل مسلم يقف على هذه الورقة أن يحذر منها، ويبين كونها موضوعة مكذوبة على النبي ﷺ.

أما الذين طبعوا هذه الورقة فعليهم التوبة إلى الله تعالى، وعدم نشر شيء من الأحاديث إلا بعد التأكد من صحتها وثبوتها عن النبي ﷺ حتى لا يتعرضوا للعقاب الشديد الوارد في الحديث الصحيح: «مَن كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع». فقد حدد الإسلام سن الأمر للطفل بالصلاة من قبل والديه بسبع سنين، وكذلك جعل العشر حداً للضرب، واستنبط بعض العلماء من ذلك تحريم الضرب للطفل دون العاشرة فيما عدا الصلاة من أمور العبادات فضلاً عن غيرها من أمور العادات.

شفقة الآباء على الأبناء بين الشدة واللين

والحقيقة أن منهج سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان كان موافقاً لهذا الأمر النبوي في كل شيء. فإذا أخذنا جانب الصوم كنموذج لهذه الموافقة، نجد بعض الاجتهاد كما في «المغني» لابن قدامة (٤/ ٤١٢ ـ ٤١٤) فقد ذكر ـ رحمه الله ـ أن مذهب عطاء، والحسن البصري، وابن سيرين، والزهري، وقتادة، والشافعي أنه يُلْزَمُ الصبي الذي بلغ عشر سنين بالصوم ليتمرن عليه، ويتعوده، كما يُلْزمُ بالصلاة ويؤمر بها، ويضرب على ترك الصوم في تلك السنة بشرط أن يكون مطيقاً للصوم لا تخور قواه، ولا يضَعْفُ، إذ أن الصلاة أيسر من الصوم عادة فاعْتُبِرتْ للصوم الطاقة.

والصحيح في هذا ما ذهب إليه الإمام أحمد أنه لا يجب عليه الصوم حتى يبلغ، بدليل قوله ﷺ: «رُفِعَ القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ». وهو حديث ثابت أيضاً.

أما ما استدل به بعض العلماء من حديث: «إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام، وجب عليه صيام شهر رمضان»! فالواقع أنه لا حجة لهم فيه، لأنه حديث منكر لا يصح كما حققته في زاوية

«لا تكذب عليه متعمداً». وخلاصته أن فيه رجلاً قال عنه يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ وهو إمام في الجرح والتعديل ـ: حديثه ليس بشيء، وفيه آخر كان قد اختلط، فالحديث لا يصح، والقول ما قاله الإمام أحمد ومنْ معه من العلماء في هذه المسألة، والله أعلم.

قرأت في زاوية (تداخلات) في الصفحة الإسلامية بجريدة المدينة عدد (١٢٣٠٣) الموافق ليوم الاثنين ٦/ ٧/ ١٤١٧هـ تعقيباً من الأستاذ الفاضل أحمد أسعد على الأستاذ الكريم محمد خضر حول قضية (نصر أبوزيد) وأنه يسقط عنه دعوى الردة لأنه نطق بالشهادتين، واستدل الأستاذ أحمد لكلامه بحديث صحيح في «البخاري» ولفظه: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله».

معرفة العقيدة وما يضادها .. أولاً

ونقول للأستاذ أحمد: ما هو حق لا إله إلا الله؟ وهل رجعتم لكتب العقيدة والتوحيد قبل أن تصدروا كلاماً مخالفاً لمفهوم لا إله إلا الله؟

إن مَنْ نطق بلا إله إلا الله في اليوم سبعين ألف مرة ثم قال: مدد يا سيدي عبدالقادر لم يعط لا إله إلا الله حقها!

ومن نطق بلا إله إلا الله في اليوم مائة ألف مرة ثم قال: القرآن ناقص أو لا يصلح لهذا الوقت لم يعط لا إله إلا الله حقها!

ومن نطق بلا إله إلا الله في اليوم ما شئت من المرات(!) وهو ينكر العرش والملائكة والجن لم يعط لا إله إلا الله حقها!

ولهذا فقد صح في (مسلم) أنه قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «أمرت أن أقاتل الناس حتي يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله».

ولهذا أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله، وهو

مشرك أنه يقاتل حتى يأتي بالتوحيد، وقال النووي ـ رحمه الله تعالى: لا بد مع هذا ـ يعني النطق بالشهادتين ـ من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، وكما جاء في الرواية الأخرى: «ويؤمنوا بي وبما جئت به». انظر «شرح مسلم» (ج١/ ص٢٠٧).

ولهذا أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية بكفر التتار رغم نطقهم بالشهادتين، ذلك لأنهم لم يلتزموا بشرائع الإسلام وامتنعوا عنها، فقال بوجوب قتالهم حتى يلتزموا بها، وأنهم في حكم المرتدين تماماً. وانظر «تيسير العزيز الحميد» (ص١٥٠).

وللأسف الشديد فإن دعوى الردة لا تسقط بالنطق بالشهادتين كما ادعى المفتي مخالفاً بذلك إجماع أهل العلم قاطبة!! نسأل الله تعالى أن يجنبنا والمسلمين الفتن ما ظهر منها وما بطن.

مداد قلم وخطأ عظيم!

عجبت لصاحب (مداد قلم) كيف يتجرأ على (صحيح البخاري) و(صحيح مسلم) فينسب إليهما حديثاً ليس هو فيهما أصلاً، بل هو إلى جانب ذلك ضعيف!!

هذا الحديث هو: «اللهم إليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس، يا أرحم الراحمين، أنت رب المستضعفين وأنت ربي إلى من تكلني؟ إلى بعيد يتجهمني؟ أم إلى عدو ملكته أمري؟ إن لم يكن بك غضب عليَّ فلا أبالي...» الحديث.

فهذا الحديث ضعيف، رواه ابن اسحاق ـ كما في «سيرة ابن هشام» (٢/ ٦٧ ـ ٦٨) ـ مرسلاً مع صحة إسناده، لكن المرسل من أقسام الحديث الضعيف عند أهل العلم.

أما رواية الطبراني فقد ذكرها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٥) وقال: «وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة. وبقية رجاله ثقات».

ثم وقفت على إسناده في «جامع المسانيد» لابن كثير (٧/ ٣٩٥) فتأكدتُ من ضعف إسناده بسبب عنعنة ابن إسحاق، وعليه فالحديث ضعيف يقيناً كما جزم ـ أيضاً ـ الألباني في «فقه السيرة» (ص١٣٣).

فما كان أجدر بالأستاذ عيدروس السقاف أن يحتاط كثيراً في هذا الموضوع الخطير ـ الذي نشر في العدد (١٢٢٧٨) بتاريخ ١٠ رجب ١٤١٧هـ في الصفحة الإسلامية ـ قبل أن يخط مداده بالكذب ـ غير المقصود إن شاء الله ـ على البخاري ومسلم من جهة، وبذكر حديث ضعيف ناسباً إياه إلى رسول الله ﷺ من جهة أخرى؟

نسأل الله تعالى أن يوفق الذين يكتبون في مثل هذه المجالات أن يتحرَّوْا الصحيح من المكذوب والضعيف، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه.

هذا هو عنوان كتاب ألفه المدعو محمد الحجار، كان الباعث لتأليفه ـ على حد تعبير المؤلف ـ هو موالانا(!) الشيخ جلال الدين الرومي، الذي غيَّر مجرى التأريخ، وألهَب القلوب بالحب والعاطفة، وأنقذ المسلمين من براثن المادة الطاغية صاحب كتاب «المثنوي» المشهور بالفارسية (ص٧).

فما هو الخطر بل ما هو الشر المستطير والبلاء الكبير وراء هذا الكتاب؟!

أقول وبكل صراحة: لقد ألف هذا الكتاب أحد رجلين إما جاهل مُغْرِقٌ في الجهالة، وإما زنديق يدعو لمذهب وحدة الوجود القائم على الكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر! إن الطامة الكبرى والمصيبة العظمى هي من رجال حُسِبُوا على الدعوة الإسلامية، وهم إنما يدعون لتعظيم الزنادقة والملاحدة من أمثال جلال الدين الرومي هذا، وابن عربي الطائي، وصدر الدين القونوي وغيرهم من الذين كان ضررهم على الدين وأهله أشد من ضرر اليهود والنصارى.

الحب الخالد

وفي هذه الورقات إن شاء الله سوف نكشف الغطاء عن حقيقة هذا الرومي «مولانا» وحقيقة كتابه «المثنوي» بل وحقيقة كثير من الذين اغتروا به كأبي الحسن الندوي، ومؤلف «الحب الخالد» وغيرهما. إن جلال الدين الرومي هو أحد أكبر القائلين بالدعوة لوحدة الأديان مما سَهَّلَ كثيراً على الماسونيين والعَلمانيين دعوتهم.

لقد وقفت على أحاديث «المثنوي» فَذُهِلتُ من كثرة الأحاديث المكذوبة والتي لا أصل لها! ووقفت على القصص التي يوردها فيه، فرأيت الأوابد والطوام، وما يُستحى من ذكره من الغرام والهيام(!) بل وما يشبه ويفوق قصص «ألف ليلة وليلة»!!

فمن أكاذيب كتاب «المثنوي» ما ذكر جلال الدين الرومي في (ص٣٥١ السطر ١١) من النسخة الفارسية ـ كما هو في أحاديث «المثنوي» الذي عمله أحد الرافضة ونشرته مؤسسة انتشارات أمير كبير في طهران (ص١١٣) ـ ونصه: «عن الحسن بن علي عليه السلام قال سمعت جدي رسول الله ﷺ يقول: خُلِقْتُ من نور الله عز وجل، وخُلِقَ أهل بيتي من نوري»!! وفي نفس الصفحة يذكر الرومي حديثاً مكذوباً لا أصل له ولفظه: «لولا الحمقى لخربت الدنيا»!!

وإن شئت أيها القارىء الكريم أن تتعرف على حقيقة «المثنوي» فانظر إلى ما كتبه مؤلفه نفسه في مقدمة الكتاب ـ ترجمة وشرح د. محمد عبدالسلام كفافي (ج١/ ص ٧٠) ـ إذ يصف كتابه بأنه: فقه الله الأكبر(!) يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً(!) بأيدي سفرة كرام بررة(!) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه(!!).

ونقول «سبحانك هذا بهتان عظيم».

ويا الله! كم هو مقدار الضلال الذي دعا إليه محمد الحجار بثنائه على أحد أكبر القائلين بوحدة الوجود، وأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو عين مخلوقاته، بل هو الناكح والمنكوح!! تعالى الله عما يقول الملحدون علواً كبيراً.

وإليك أيها القارىء الكريم بعض الاشارات إلى عدد من القصص التي أوردها جلال الدين الرومي في كتابه «المثنوي» ليدرك المسلم خطورة هؤلاء القوم على الإسلام.

ففي (ج٥/ ص١١٢) من الترجمة التركية للمثنوي يذكر الرومي قصة الجارية والحمار الذي كان يشبع شهوة الجارية . . والقصة طويلة اكتفيت بالإشارة إليها دون نقلها التفصيلي لقباحتها وخلاعتها!

وفي (ج٥/ ص٢٠٥) من الترجمة التركية أيضاً يذكر جلال الدين الرومي قصة الغلام الذي أتى به أحد اللوطية ليفعل به الفاحشة فلما تهيأ لذلك أبصر خنجراً في خصر الغلام، فسأله لماذا تحمل هذا الخنجر؟ فقال: لأطعن به من أراد بي سوءاً! فقال الآخر: وأي سوء أسوأ من الذي أريده بك! وفي القصة عبارات فاضحة تركتها لفظاعتها وشدة استهجانها!!

وفي (ج٥/ ٢٧٢) يذكر الرومي قصة جحا مع النساء اللاتي سألت إحداهن عن مقدار ما يكره من شعر العانة، فأجابها المفتي بأنه مقدار طول حبة الشعير، فقال جحا ـ بعد أن ارتدى ملابس النساء بينهن ـ انظري يا اختاه هل طال عندي زيادة عن حبة الشعير؟ وعندها أدخلت المرأة يدها لتتفقد ذلك فصاحت، فقال المفتي: أثرت في نفسها الفتوى! فقال جحا: بل أثرت في يدها!!

فهل يقال في مثل هذه الخلاعات أنها أصول أصول أصول الدين(!) وفقه الله الأكبر(!) مثل نوره كمشكاة فيها مصباح(!) بأيدي سفرة كرام بررة(!) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه(!!) اللهم عفوك اللهم عفوك.

ومن عبارات وحدة الوجود اليقينية ما ذكره جلال الدين الرومي في البيتين (٣٣٣٩، ٣٣٤٠) من كتابه ـ «المثنوي» كما في الترجمة العربية (ج١/ ص ٥٨٤) حينما شبه الذات الإلهية ـ تعالى الله عن كلام الملاحدة والكفرة علواً كبيراً ـ ببحر فياض، وأن كل مظاهر الوجود ما هي إلا كقشة سابحة في ذلك البحر، فكل حركة لهذا القش مصدرها البحر، وأما القش فليس له حركة ذاتية!! ـ سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومن الأحاديث المكذوبة والتي لم يقلها الرسول ﷺ ألبتة!!

ما ذكره في (ج١/ ص١٨١) من الترجمة العربية للمثنوي ـ ترجمة د. محمد عبدالسلام كفافي ـ إذ جزَمَ الرومي الملحد بأن النبي المصطفى ﷺ قال «الدنيا ساعة»! يشير إلى الحديث المكذوب الذي لا أصل له «الدنيا ساعة فاجعلها طاعة» انظر «الموضوعات الكبير» لعلي القاري (ص٦٦)، و«كشف الخفا» (١٣٣١).

وفي (ج١/ ص ٢٢٤) يفتري حديثاً من وضعه هو على رسول الله ﷺ: «أيها الطالب المستفيد! أفق ولا تعاند قط مطلوباً»! وهذا لا أصل له حتى في كتب الموضوعات!.

وفي (ج١/ ص٢٥٧) يورد الحديث الذي لا أصل له وهو «كلميني يا حميراء كلميني» وهذا مكذوب، ولعل الرومي أخذه من «إحياء علوم الدين» للغزالي (ج٣/ ص٩٨) فقد قال الحافظ العراقي عنه: لم أجد له أصلاً. ولهذا أورده السويدي في «موضوعات الإحياء» (ص١٦١) بتحقيقي.

وفي نفس الصفحة يفتري ـ لعنه الـله إن مات على كفره وضلاله ـ على رسول الله ﷺ فيجزم بحديث «يا حميـراء! ضعي نعل الجواد في النار، حتى يغدو هذا الجبل ـ من نعلك ـ ياقوتا»! فلعنة الله على الكذابين.

وفي (ج١/ ص٢٥٩) يفتـري جلال الدين الرومي الملحد على رسول الله ﷺ فـيزعم أنه عليه الصلاة والسلام طرب لصوت بلال الرخيم، ففاتته الصلاة في ليلة السفر!!.

كما يستمر الرومي في الكذب والدجل والافتراء على الله ورسوله، فيقول في (ج١/ ص ٢٦١ ـ ٢٦٣): «قصـة عائشة ـ رضي الله عنها ـ وسـؤالها المصطفى ﷺ قائلة: إن السـماء أمطرت اليوم عندما ذهبت إلى المقابر فلماذا لم تبـتل ثيابك؟ وأن الرسول ﷺ أجابها قائلاً: بأن هناك أمطاراً غيبية من سحب أخرى، ومن سماء أخرى، وليست من السحاب المشاهد!!

وفي (ج١/ ص٢٦٥) يفتري أيضـاً حديثاً مكذوباً لا أصل له فيقـول: قال الرسول ﷺ: «أيها الصـحاب انتبهـوا ولا تحجبوا أبـدانكم عن برد الربيع، فإنه يفعل بأرواحكم مـا يفعله الربيع بالأشجار»!! ألا قاتل الله الكذابين الفجرة!

ثم يواصل افتراءه على رواة الحديث ـ الجـهلة عنده قاتله الله ـ وأنهم حملوا هذا الحديث على ظاهره، ولم يعرفوا أن المراد به النفس والهوى، والعقل والروح!!

إن صاحب «المثنوي» هو جلال الدين الرومي المتوفى سنة ٦٧٢هـ في مدينة قونية بتركية ـ وقد اتخذوا عـلى قبره مسجـداً، ورأيت على باب القبر عـبارة صريحة في عقـيدته هي: «سبحان من أظهر الخلائق وهو عينها»! تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً ـ.

وقد ألف محمد الحجار كتابه «الحب الخالد» محبة في إعادة ذكرى جلال الدين الرومي، وما درى المسكين أنه غش المسلمين بعمله هذا بل دعـا إلى تعظيم كذاب زنديق على مذهب القائل:

ومـا الكلب والخنزير إلا إلهنـا ومـا الله إلا راهب في كنيسـة(!)

كما أنه على مذهب القائل:

وتلتذ إن مرت على جسدي يدي لأني في التحقيق لست سواكم(!)

وإليك أيها المسلم عبارة صريحة في عقيدة جلال الدين الرومي في وحدة الوجود، وأن الناكح والمنكوح هو الله ـ تعالى الله سبحانه عما يقول الظالمون علواً كبيراً ـ في كتابه «المثنوي» (ج١/ ص٣٠٤): «إن المرأة ليست بمعشوقة، بل هي نور الحق(!) فقل إنها خالقة(!!) أو قل: إنها ليست بمخلوقة(!!) وهذاهو عين قول ابن عربي الملحد الزنديق في كتابه «فصوص الحكم» (ج١/ ص٧٨) حينما قال عن الله تعالى: «فما نكح سوى نفسه»!! وقال في (ج١/ ص ٧٧) عن الله تعالى: «وهو المسمى أبا سعيد الخراز، وغير ذلك من أسماء المحدثات»!! ويقول ـ عليه غضب الله ومقته إن مات على هذه العقيدة ـ في (ج١/ ص ٢١٧): «فإن الحق غيور على عبده أن يعتقد أنه يلتذ بغيره»!! اللهم يا ولي الإسلام وأهله! مسكناً الإسلام حتى نلقاك عليه.

ويستمر جلال الدين الرومي في الافتراء على رسول الله ﷺ ـ بل على رب العزة والجلال ـ فيقول في (ج١/ ص٣٤٣) عن الله عز وجل. «لقد كان كنزاً مخفياً لكنه لغزارته مزق (حجب الخفاء وجعل الأرض أكثر اشراقاً من الأفلاك» وعلق محقق الكتاب ـ الذي دافع عن نحلته، وكان في الجهالة على شاكلته ـ قائلاً: يشير الشاعر ـ يعني به الرومي ـ إلى حديث قدسي رواه الرسول ـ هكذا دون صلاة أو سلام ﷺ ـ نصه: «كنت كنز مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لأعرف».

وهذا الحديث مكذوب من وضع الملاحدة، وليس له أصل وانظر «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة والموضوعة» (١/ ١٤٨) وغيرها من كتب الموضوعات.

ولا شك أن الرافضة أثنوا على «المثنوي» هذا ثناء كبيراً حتى جعلوه قرآناً فارسياً ـ عليهم لعائن الله تترى ـ

ولا شك أن أحد أهم الأوجه التي جعلتهم يفعلون ذلك هو ما افتراه جلال الدين الرومي في كتابه ذلك من أكاذيب وموضوعات في فضائل علي رضي الله عنه كمثل ما ذكره في (ج١ ص ٣٥١) فقال: «قال رسول الله لعلي: يا علي إنك أسد الله، وإنك لبطل شجاع!....» إلى آخر الحديث المكذوب وفيه «يا علي! إن كل إنسان يتقرب إلى الحق بنوع

من الطاعات، فتقرب أنت إلى الحق بصحبة عاقل...» والحديث لا يشك مبتدىء في وضعه وكذبه وبطلانه!.

فإذا تابعنا كلام الرومي هذا من «المثنوي» نجد أنه لا يتورع أبداً من الكذب على رسول الله ﷺ، فيقول في (ج١/ ص٣٩٥): «واجعل نفسك نقية من صفات الإحساس بالذات، حتى ترى ذاتك الطاهرة الصافية. وترى في قلبك علوم الأنبياء(!) بدون كتاب(!) ولا معيد(!) ولا أستاذ(!) لقد قال الرسول ﷺ: «إن من بين أمتي من يكون لهم ذات جوهري وهمتي(!) وإن أرواحهم لتراني بذلك النور الذي أراهم به(!)». وهذا الحديث من أسخف وأسمج المكذوبات، فلعنة الله على الكاذبين.

ومؤلف «الحب الخالد» يريد منا أن نقتدي بهذا الكذاب الملحد، الذي كان يؤمن ـ أيضاً ـ بأن النجوم والكواكب تتحكم في الأجنة، وهي في بطون الأمهات(!) «المثنوي» (ج١/ ص٤٢٤).

والمؤلف يريد من قرائه أن يقتدوا بالرومي الذي يرى أن الله هو علي بن أبي طالب، وعلي بن أبي طالب هو الله(!) «المثنوي» (ج١/ ص٤٢٩). ولعل هذا سر إعجاب الرافضة بالمثنوي ومؤلفه!

ويستمر جلال الدين الرومي في كذبه وافترائه على الرسول ﷺ فيقول في (ج٢/ ص١٩٣): «لقد قال الرسول ﷺ: عداوة العاقل، خير من صداقة الجاهل»! وهذا الحديث مكذوب لا أصل له، وراجع «المقاصد الحسنة» (ص٢٨٢)، و«كشف الخفا» (ج٢/ ص٧٢)، وغيرهما من كتب الموضوعات.

ووالله لقد وقفت على عبارة هي أصرح من الصراحة نفسها(!) بشأن الرومي هذا، وأنه وجودي، اتحادي، فقد قال في (ج٢/ ص١٩٧): «فما دام الخالق قد قال ﴿يد الله فوق أيديهم﴾، فإن الله قد أعلن أن أيدينا هي يده»!!

فإنْ كان الحجار لا يعلم أن الرومي وجودي إتحادي، ولم يطلع هو على حقيقة أمره، فما هو عذر أبي الحسن الندوي في مدحه وثنائه على ذلك الزنديق؟! أم أن الندوي يبطن شيئاً

آخر؟! وقد صح من رواية الثقات أن الندوي قد بايع على أربعة طرق صوفية: النقشبندية، والقادرية، والرفاعية، والجشتية!! «القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ» (ص١٣٧).

وفي (ج١/ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩) يحكي الرومي قصة لا خطام لها ولا زمام! عن أبي يزيد البسطامي، وأنه طاف حول أحد الشيوخ سبع مرات بعد أن أمره الشيخ بذلك قائلاً: «ألا فلتطف حولي سبع مرات، ولتعد هذا أفضل من طواف الحج، ولتضع أمامي تلك الدراهم أيها الجواد، ولتعلم أنك أديت الحج، وتم لك المراد»!!

وقد مدح الرومي هذه القصة وأثنى عليها، فقد أوصلت البسطامي إلى مراده!!.

ويشجع الرومي ـ الذي ينصحنا صاحب «الحب الخالد» بأن نقتدي به! ـ من الزواج بالعاهرات الفاجرات في القصة التي أوردها في «المثنوي» (ج٢/ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧) بحجة أن العقل الذي جربه هذا المتزوج بالزانيات لم يفده فلجأ إلى الجنون، فإنه لما تزوج بتسع عفيفات صالحات، أصبحن عاهرات، فقرر الزواج بعاهرة ليرى ماذا يؤول إليه أمرها!!

نتابع قراءة «المثنوي» لأحد أكبر القائلين بوحدة الوجود، ألا وهو جلال الدين الرومي، الذي عظمه الندوي في كتابه: «ربانية لا رهبانية» وكتاب: «أعلام الفكر والدعوة في الإسلام». ثم جاء الحجار بكتابه «الحب الخالد» ليحيي فِكْر هؤلاء الزنادقة الملاحدة أصحاب وحدة الوجود، وفي بلاد التوحيد!!

إن الحجار يُلَبّس على قرائه فقط؛ لأن أصحاب المذهب السَّلَفي يعرفون الحقيقة ـ فيزعم أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد مدح الصوفية من أمثال الرومي، وابن عربي، والقونوي، وابن الفارض، وغيرهم(!!) فيذكر في «الحب الخالد» (ص١٥١) رأي ابن تيمية في التصوف، ولكنه ـ لشدة تلبيسه ـ لا يصرح بأولئك الرموز الضالة ـ ابن عربي وطائفته ـ الذين قدحهم وكشف فضائحهم شيخ الإسلام ابن تيمية، بل يُجْمِلُ القول غاية الإجمال ليخلُص له ما أراد!

وقد مدح الحجار ـ فيمن مدح ـ في كتابه الآنف: سعيداً النورسي الذي توفي في عام

١٣٧٩هـ، وما درى المسكين أنه كذلك من القائلين بوحدة الوجود، ومن المبغضين لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، بل ومن أجهل الناس بعلم الحديث ـ صحيحه من ضعيفه من مكذوبه ـ كما تأكدت من ذلك بنفسي بعد جَرْدي للأحاديث المكذوبة والواهية في كتبه: «رسائل سعيد النورسي»!! ثم إن كتابه كله في توحيد الربوبية الذي أقرَّ به المشركون! أما توحيد الألوهية، فهو عنه بمعزل تام!

نعود الآن ـ بعد هذه المقدمة ـ إلى كتاب «المثنوي» فقد ذكر في (ج٢/ ص٢٥٤) كلاماً طويلاً في تأييد مذهب وحدة الوجود ثم قال: «فقول المنصور ـ يعني الحلاَّج ـ «أنا» ـ أيّ أنا الله كما بين ذلك قبل سطْرين فكان رَحْمةً مُحقَّقة(!) وأما قول فرعون «أنا» فكان لعنة، فتأمل ذلك(!)».

أقول: تأملت ذلك فوجدته يخرج من نفس مشكاة ابن عربي الملحد في «فصوص الحكم» (ص٢١٠): «ولما كان فرعون في مَنْصب التحكم صاحب الوقت، وأنه الخليفة بالسيف لذلك قال: «أنا ربكم الأعلى» أي وإن كان الكل أرباباً بنسبة ما، فأنا الأعلى منهم بما أُعطيت في الظاهر من التحكم فيكم..» إلى أن قال: «فصحَّ قوله: أنا ربكم الأعلى»!!

وفي (ج٢/ ص ٢٥٧) يستمر الرومي في الكذب واختلاق الموضوعات على رسول الله ﷺ فيقول: «قال الرسول ـ هكذا دون أن يصلي عليه ويسلم، صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً ـ لذلك المريض: أدعُ هكذا: يا من تجعل العسير يسيراً:

آتنا في دار دنيانا حسن آتنا في دار عقبانا حسن

واجعل طريقنا لطيفاً مثل البستان إنك أنت مقصدنا، أيها الكريم!

وهذا الحديث لا أصل له في شيء من كتب الموضوعات، فلعنة الله على الوضاعين!

وفي (ج٢/ ص٢٦٥) يستمر جلال الدين الرومي في الكذب دون حياء من الله تعالى، فيقول: «ولقد روى الرسول ـ هكذا أيضاً دون صلاة وتسليم عليه ﷺ ـ أن الحق تعالى قال: «كان الإحسانُ هو قصدي من الخلق»!! أين روى هذا الحديث أيها الكذاب على رسول الله ﷺ؟!

ومن أكذب الكذب الذي وقفت عليه في صفحات «المثنوي» (ج٢/ ص٣٤١) ما قاله الرومي: «قالت عائشة ذات يوم للرسول ـ رضي الله عنها، وصلى الله على محمد وسلم تسليماً كثيراً ـ يارسول الله! إنك في العلن والخفاء، تصلي في كل مكان تجده! وقد يتجول في الدار النجس والدنيء، وذات الحيض، والطفل، والملوث القذر، وهؤلاء يلوثون كل مكان يقربونه؟ فقال الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ" اعلمي أن الله يصنع الكبراء من النجس طهراً(!) فلطْف الحق ـ من هذا الوجه ـ قد طهَّر لي مكان السجود حتى السماء السابعة»!! اللهم توفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين. آمين.

يزعم بعض مَنْ لا فقه عنده، أن موضوع الردود هذا مما يُعاب به الرجل؛ لأن فيه انتقاداً لبعض الرموز التي أُعطيت فوق حجمها! وقد غفل هذا الذي يقول هذا الكلام عن دعوة السلف قديماً وحديثاً إلى التحريض في جانب الردود على المبتدعة، وأصحاب الضلال، وجعلوا ذلك أفضل من الجهاد في سبيل الله تعالى.

وإنه لمن نعم الله تعالى التي يجب التحدث بها، ما ذكره لي أصحاب الفضيلة العلماء والمحدثون من تشجيع في هذا الجانب، فقد أثنى فضيلة العلامة الشيخ صالح الفوزان على مقالاتي التي أنشرها في «المسلمون»، وكان جوابه عندما سئل: هل يُعابُ طالب العلم بكثرة الردود؟ فقال ـ حفظه الله ـ: لا يُعَابُ، بل يُثَاب.

كما أثنى فضيلة المحدث الألباني على مقالاتي وتحقيقاتي الحديثية ثناءً عَطِراً ـ ولا فَخْر ـ وقال: إنك تقوم بواجب قَلَّ مَنْ يقوم به في هذا الزمان، ونسأل الله لك المزيد من التوفيق.

وبناءً عليه: فسوف استمر ـ بإذن الله تعالى وتوفيقه ـ في هذا المجال، لتكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى.

نعود لاستخراج الأكاذيب من كتاب «المثنوي» لمؤلفه جلال الدين الرومي، كبير القائلين

بوحدة الوجود، والذي لا يشك مسلم في كفر معتقد ذلك المذهب، وخلوده في نار جهنم، إن لم يتداركه الله تعالى برحمته، ولطفه إلى صراطه المستقيم قبل الموت.

قال في (ج٢/ص٢٦٢): «كيف أيقظ إبليس معاوية ـ رضي الله عنه ـ قائلاً: «قُمْ، فقد حان وقت الصلاة»!!

ثم استمر في الكذب والدجل والتلفيق لهذه القصة في أربع عشرة صفحة!!

ولم تخل القصة ـ أيضاً ـ من كذب على رسول الله ﷺ، فقد ذكر الرومي في (ج٢/ص٢٦٣) حديث: «عجّلوا الطاعات قبل الفَوْتِ»!

وهذا حديث موضوع لا أصل له، وقد ذكره الصاغاني في «الموضوعات» برقم (٣٤) لكنه هناك بلفظ: «عجلوا بالصلاة قبل الفوت، وعجلوا بالتوبة قبل الموت».

ومعنى الحديث صحيح، لكن لا يجوز نسبته للنبي ﷺ؛ لأنه من التقوّل عليه، ﷺ، وقد قال ـ فيما صح عنه ـ: «مَنْ قال عليَّ ما لم أقُلْ، فليتبوأ مقعده من النار». وقبل أن استودع القُراء ـ في نهاية هذه الحلقات من مقالة «الحب الخالد» ـ الكرامَ رَبَّهم سبحانه وتعالى، أذّكرهم بالحذر الشديد من الكتب المنحرفة عن العقيدة السلفية، ككتاب: «الحب الخالد» هذا، وكتاب: «المثنوي»، وكتاب: «ربانية لا رهبانية»، وكتاب: «أعلام الفكر والدعوة في الإسلام» ـ والكتابان الأخيران للندوي ـ كما أسأل الله تعالى بأسمائه الحُسنى وصفاته العُلى أن يُطهّر عقائد المسلمين من الضلالات والبدع، وخاصة في هذا الزمن المتأخر، الذي ظهرت فيه مذاهب تدعوا إلى وَحْدة الوجود ـ ومن ضمنها وحدة الأديان ـ في لباسٍ جديد من الحب والتقارب بين الأديان، كما فعل الترابي حديثاً، وكما فعل الرومي قديماً فقال:

مسلمٌ أنا، ولكني نصراني وبَرْهَمي وزدرادشتي(!)

ليس لي سوى معبد واحد، مسجداً كان أو كنيسة أو بيت أصنام(!)

انظر كتاب: «في التصوف الإسلامي ـ زعموا! ـ وتاريخه» (ص٩٤) للمستشرق رينولد! نيكولسون ترجمة أبي العلاء عفيفي، ١٩٦٩م.

قراءة في كتاب: التربية الإسلامية: نظمها ـ فلسفتها ـ تاريخها

نتابع القراءة في بعض كتب التربية الإسلامية محاولين ـ بإذن الله تعالى ـ تصفيتها من التعبيرات الدخيلة على الإسلام، ومن الأحاديث الواهية والمكذوبة على رسول الله ﷺ، سائلين الله تعالى أن يجعل في أعمالنا القبول والإخلاص لوجهه تعالى.

وكتاب هذه الحلقة هو للدكتور أحمد شلبي أستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة.

وقد سبق أن نبهتُ في حلقة مضتْ حول ضرورة إقصاء ما يُسمَّى بالفلسفة عن الإسلام؛ فهما على طرفي نقيض!!

ومَنْ كان عنده في ذلك شَكٌّ فلْيَراجعْ كتب العقيدة الإسلامية، وأَخُصُّ منها كتبَ شيخ الإسلام ابن تيمية كـ«دَرْء تعارض العقل والنقل» و«مجموع الفتاوى» له، وكتاب: «الرد على المنطقيين» له أيضاً، حتى يشرحَ الله صَدْرَه للحق المبين!

فهذه المقدمة ـ مني ـ تنبيهٌ على خطأ في عنوان الكتاب!.

ولنبدأ بتقليب صفحات الكتاب لنجد في (ص٥٣) سكوت المؤلف عن حديث ضعيف ذكره بعض مَنْ كَتَبَ في الحُسْبة وهو: «جنبوا مساجدنا صبيانكم، ومجانينكم، وشراءكم، وبَيْعكم...» الحديث.

وهو من مرويات ابن ماجة في «السنن» (٧٥٠) وقد ضعفه البوصيري في «زوائد ابن ماجة» (٢٨٤)، والألباني في «ضعيف الجامع» (٢٦٣٦).

ثُمَّ أَشَادَ المؤلف بالفاطميين ـ وهم إسماعيلية مارقة من الدين ـ في (ص٦١) وكذلك عقد لهم باباً كاملاً في آخر كتابه (ص٣٨٧

ـ ٤١٠) تحدث فيه عن المذهب السني، لاعتقادهم ـ كذا قال ولا أدري ما هو اعتقاد المؤلف إذاً؟! ـ أنَّ ما تدعو إليه إنما هو انحراف عن الدين الحق الذي يدينون به. . .»!!

وقد كان لهذا الانحراف الخطير من المؤلف في كلامه السابق بداية يعرفها الراسخون في العلم! هذه البداية هي ما سطَّره في الجزء الثاني من «موسوعة التاريخ الإسلامي» ـ زَعَمَ! ـ (ص١٤٢ ـ ١٥٧) عن عقائد الإسماعيلية!

وقد اعتبر المؤلف (ص٣٩٣) في هذه العقائد جانباً تعليمياً في التربية الإسلامية!! ويتحسَّرُ المؤلف في (ص٣٩٦ ـ ٣٩٧) على فقدان شروح المذهب الإسماعيلي وعقائدهم، إلاَّ أنه يعود بعد قليل فيقول ـ وليته لم يَقُلْ! ـ: «ولكن لحسن الحظ(!!) لاتزال هناك مجموعة قيّمة(!) من هذه الكتب نذكر منها: «أساس التأويل الباطن»، «دعائم الإسلام»، «تأويل دعائم الإسلام»، «المجالس المؤيدية»، «المجالس المستنصرية»، «المجالس والمسايرات».

ثم ينقل عن أحدها ـ «المجالس المؤيدية» ـ أنَّ ولاية علي رضي الله عنه، هو النعيم الوارد في قوله تعالى: «ثم لتسألن يومئذ عن النعيم»!!

ويذكر نموذجاً من شعر ابن هانيء الإسماعيلي في (ص٣٩٩):

ما شئت لا ما شاءت الأقدار ❖ فاحكمْ فأنتَ الواحد القَهَّار(!!)

فَوَجْهُكَ وَجْهُ الإله المنير ❖ ونورك مِنْ نوره كالحجاب(!!)

وختم كتابه في (ص٤٠٩) فذكر أنه قد خَدَمَ في دراسته هذه التربية الإسلامية(!) وأبرز جانباً مهماً من جوانب الحضارة الإسلامية وقال: «التي تعدُّ بحقٍ منحة السماء لسكان الأرض»!! كما يشيد المؤلف بمذهب المعتزلة ويُقِرُّ بأنهم كانوا هم أرباب النظر دون جميع الناس، وأنهم كانوا يعتمدون على سلامة الحجة، وقوة الجدل والمنطق في اقناع خصومهم؛ ومن ثمَّ كانت الغلبة لهم فيها غالباً! انظر (ص٨٥ ـ ٨٧).

ويقع المؤلف في التقوُّل على رسول الله ﷺ في (ص٩٧) فيذكر حديث: «أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ» وهو من الكذب على رسول الله ﷺ بزيادة «فقد ضلَّ» في آخره، وهو

حديث مجهول بدونها، رواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٣٩) وصححه، ووافقه الذهبي!! وليس كما قالا؛ لأن فيه عبدالله بن سعد الأيلي، ولم أقف له على ترجمة أصلاً! ثم وقفت على تضعيف الحديث مِنْ قِبَل مُحدِّث عصره الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٩١٤)، وقد ذكر أن الأيلي هذا غير معروف، ولم يترجموا له، مع أنهم ترجموا لابنه، ولم يذكروا له رواية عن أبيه، وهو كما قال حفظه الله تعالى: بل يزيد المؤلف كذباً على الله! فينقل الآية ـ بالمعنى ـ فيقول في (ص١٠٢ ـ ١٠٣): «سواء للطائفين والقائمين والركع السجود»! ثم أحال بالهامش إلى الآية ٢٥ من سورة الحج! والآية هي: **﴿إنَّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس، سواء العاكف فيه والباد، ومَنْ يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه مِنْ عذاب أليم﴾**.

أما الآية (٢٦): **﴿وإذْ بوَّأنَا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بي شيئاً وطهّر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود﴾**!.

وقد بَخِلَ المؤلِّفُ بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، فاكتفى برمز (ص) أمام اسمه عليه الصلاة والسلام! انظر (ص٢٣٣).

ثم ينقلُ المؤلف عن الغزالي في كتابه (الجام العوام ص٣٣) حديثاً مكذوباً على رسول الله ﷺ ـ يُلاحظ أن المؤلف لم يصلِّ ويسلِّم هاهنا أصلاً! ـ لفظه: «مَنْ حدث الناس بحديث لا يفهمونه كان فتنة على بعضهم»!

وهذا اللفظ لا أصل له في شيء من كُتب الحديث المعتمدة، وإنما روي بلفظ آخر ضعيف: «ما أنت مُحدِّثٌ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم، إلا كان على بعضهم فتنة». وانظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٥٠٢٣).

لكن روي عن ابن مسعود رضي الله عنه من قوله: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة» رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (ص١١) وفيه انقطاع!

والصحيح في هذا ما رواه البخاري في «صحيحه» (١٢٧) من قول علي رضي الله عنه:

«حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتُحبُّونَ أن يُكذَّبَ الله ورسولهُ؟».

ويتابع المؤلف إيراد المكذوب من الحديث، فيذكر في (ص٢٨٦) حديث: «غَزْوَةٌ في طلب العلم أحبُّ إليَّ من مائة غزوة»! وهو من الأحاديث التي لا أصل لها حتى في كتب الموضوعات! ثم يذكر حديث: «أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد»!.

وهذا ضعيف كما في «إتحاف السادة» للزبيدي (١/ ٧٣).

ثم ذكر حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصين». وهو موضوع كما جزم ابن الجوزي، وغيره، وانظر «السلسلة الضعيفة» (٤١٦).

وذكر حديث: «لا خير فيمن كان من أمتي ليس بعالم ولا متعلّم»!

وهو لا أصل له بهذا اللفظ وروي بلفظ: «الناس رجلان: عالم ومتعلم، ولا خير فيما سواهما»! وهو موضوع. «ضعيف الجامع» (٥٩٨٢).

ثم ذكر حديث: «الناس عالم ومتعلم والباقي همج»!

وهذا لا شكَّ في وَضْعِهِ، فهو لا أصل له حتى في كتب الموضوعات!

ثم يذكر المؤلف في (ص٢٨٨، ٢٩٠) فلاسفة المسلمين ـ بزعمه! ـ ومنهم ابن سينا! ولو عاد المؤلف لترجمته لوجد أنه من ملاحدة الفلاسفة القائلين بِقِدَم العالم، ونفي المعاد الجِسْماني، وأنَّ الله ـ تعالى عما يقول الظالمون عُلواً كبيراً ـ لا يعلم الجزئيات بعِلْم جُزئي، بل بعلم كُلّي! ومِنْ ثَمَّ قَطَعَ بكفره علماء زمانه. وانظر «لسان الميزان» (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).

ويتابع المؤلف نَقْلَ المكذوب على رسول الله ﷺ فيقول في (ص٣٠١): «روي عن الرسول (ص) ـ كذا! ـ أنه قال: «اطلبوا العِلْمَ من المهد إلى اللحد»! وأقول: صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً، لكنَّ الحديث مكذوبٌ، لا ذِكْرَ له حتى في كتب الموضوعات!

وفي (ص٢٠٧) ذكر ـ عن الأصفهاني(!) ـ حديثاً ضعيفاً هو: «إنَّ المُنبتَّ لا أرضاً قَطَعَ، ولا ظهراً أبْقى». وهذا روي من وجهٍ فيه كذاب ـ كما في «مجمع الزوائد» (١/ ٦٢) ـ وروي من وجهٍ آخر فيه جهالة وضعف. انظر «السلسلة الضعيفة» (ج١/ ص ٦٤ ـ ٦٥).

وذكر في (ص٣١٧) حديث: «مَنْ سافر في طلب العلم كان مجاهداً في سبيل الله، ومَنْ مات، وهو مسافر يطلب العلم، كان شهيداً»!.

خُرَافَةُ النَّعْل

يقوم بعض الخرافيين عُبّاد القبور بتوزيع ورقة عليها صورة زعموا أنها مثال نعل النبي ﷺ، وهم بهذا العمل لم يقعوا في كبيرة من أكبر الكبائر ألا وهي الكذب عليه ﷺ فحسب، بل إنهم قد وقعوا ـ بلا ريب ـ في الشرك الأكبر الذي لا يغفر الله لصاحبه عياذاً بالله!، فقد كتب على هذه الورقة هذان البيتان:

ولما رأيت الدهر حارب الورى ❖ جعلتُ لنفسي نعل سيده حصنا

تحصنتُ منه في بديع مثالها ❖ بسور منيع نلتُ في ظله الأمنا

ففي البيت الأول مخالفة صريحة لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر» رواه مسلم في «صحيحه» (٢٢٤٦). فالله سبحانه وتعالى هو خالق الدهر، وهو فاعل النوازل التي في الزمان أو الدهر، فإذا سب الرجل الدهر فقد سب فاعل النوازل وهو الله تعالى. أما الدهر فلا فعل له، بل هو من مخلوقات الله تعالى هذا ما قاله العلماء. «شرح مسلم للنووي» (ج١٥/ ص٢ـ٣).

أما المخالفة الأخرى فهي في جعل مثال النعل حصناً لصاحبه من الآفات، وسوراً منيعاً من النكبات، وأمناً عظيماً في الملمات! وهذه ردة صريحة عن دين الإسلام، ودخول كلي في دين عُباد الأوثان!

فهل يقول عاقل فضلاً عن مسلمٍ موحدٍ أن ورقةً مصورٌ فيها رسم مكذوب يُدّعى أنه طبق ومثال لنعله عليه الصلاة والسلام تحمي حاملها من كل سوء ومكروه، بل وتجلب إليه كل خير ومحبوب! سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم.

وإنه لمن عظيم افتراء هؤلاء القبوريين زعم أحد أكابرهم(!) أن

روحانية المصطفى ﷺ حاضرة في كل مكان(!) فهي تشهد أماكن الخير ومجالس الفضل(!) ثم استدل ذلك الأفاك الأثيم بحديث صحيح لكنه من قلة ورعه، وشدة تلبيسه على أتباعه حرف وغير وبدل في الحديث حتى يوافق هواه ومشربه الصوفي القبوري(!) قال هذا الخرافي: والدليل على ذلك قوله ﷺ في الحديث الصحيح نسمة المؤمن على طائر تسبح حيث شاءت أو كما قال (رواه مالك)!!

بينما نجد أن الواقع يكذب هذا الخرافي، فالحديث الصحيح لفظه هكذا: «إنمانسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه إلى جسده يوم يبعثه». هذا لفظ الإمام مالك في «الموطأ» (ج١/ ص٢٤٠) رقم (٤٩). والحديث صححه المحدث الألباني. «السلسلة الصحيحة» (٩٩٥).

فقد غير ذلك القبوري(!) اللفظ فجعله مطلقاً لا يختص بالجنة بل يعم كل مكان، ليخلص من ذلك إلى ما يريده من شرك، وكأنه لم يقرأ كلام علماء العقيدة حينما صرحوا بأن (من قال: أرواح المشائخ حاضرة تعلم يكفر) كما هو في المراجع التالية من كتب الحنفية: «الجامع الوجيز للبزاز» (٦/٣٢٦)، «البحر الرائق لابن نجيم» (٥/١٢٤)، «الفتاوى الرشيدية للجنجوهي» (ص٥١, ٢٠٢)، و«الكتاب المسطور في الجواب عن سماع الموتى وتسكين الصدور للعلامة النيلوي الحنفي». وأنصحك أخي المسلم بقراءة كتاب «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» للدكتور شمس الدين الأفغاني، فهو مفيد للغاية في هذا الباب.

على الرغم من انتشار الكثير من البدع وبعض مظاهر الشرك في تاريخ الدولة العثمانية، كاتخاذ القبور مساجد، والبناء على المقابر، وتجصيصها، والكتابة عليها.

وكانتشار الطرق الصوفية من نقشبندية، وقادرية، ومولوية، وغيرها، وما في هذه الطرق من تعلُّق بالأموات من الأولياء والصالحين، وما فيها من قولٍ بوحدة الوجود، ووحدة الشهود، وفناء في الله، وفناء في النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ وفناء في الشيخ . . . إلى آخر هذه التُرَّهَات، والضلالات!!

العقيدة السلفية عند بعض علماء الدولة العثمانية

على الرغم من هذا وذاك، فقد قَيَّض الله تعالى لهذه الأمة إلى يوم القيامة ـ من يُنافِحُ عن صفاء عقيدتها من هذه الشركيات والبدعيات. ومن أبرز هؤلاء العلماء: الشيخ أحمد بن محمد الأقحصاري الرومي الحنفي. الذي توفي في سنة ١٠٤٣ للهجرة.

وقد صنَّفَ هذا العالم عدداً من المؤلفات لعلَّ أهمها «مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقامع الأشرار في شرح مائة حديث من المصابيح». فقد ذكر في المجلس السابع عشر ـ كما في «المجالس الأربعة» بتحقيق الخميس (ص ٧ـ٢٤) ـ الأدلة القاطعة على تحريم الصلاة عند القبور، والاستمداد من أهلها، واتخاذ السروج والشموع عليها.

وكان من ضمن ما بينه هناك أنَّ بعض الجهلة يظن أن الصلاة بقرب قبر النبي ﷺ أعظم وقَعْاً عند الله تعالي، وقال هذا هو الشرك الخفي؛ وأنه مبتدأ عبادة الأصنام عند قوم نوح عليه السلام، وأنه ذريعة لطلب المدد من صاحب القبر.

ثم نبه الشيخ العلامة الرومي إلى مخالفة الناس بالبناء على القبور، وتجصيصها، والكتابة عليها محاداة لله ورسوله ﷺ ـ كما

هو حال كثير من بلاد المسلمين اليوم ـ ونتيجة لانتشار الجهل والبدع بين الناس.

كما نبه الشيخ إلى وجود غلاة القبورية الذين يطوفون بالقبور، ويُعفرون جباههم وخدودهم عليها، ثم يحلقون ويقصرون رؤوسهم كما يفعل الحاج، ولهذا صنف بعضهم كتاباً في ذلك سمَّاه: «مناسك حج المشاهد» تشبيهاً منه للقبور بالبيت الحرام، وبيَّن الشيخ أنَّ في هذا رِدَّة صريحة عن الإسلام، ودخولاً في دينُ عُبَّاد الأصنام!.

ومن جميل صنع هذا الرومي الحنفي نقله من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم نقولاً كثيرة تدل على عقيدة سلفية صحيحة عند هذا العَالِم الذي ظهر قبل الدعوة التجديدية التي قام بها الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وفي هذا رَدٌّ قويٌ جداً على الذين يزعمون ـ جهلاً أو عن هوى والعياذ بالله ـ أن الشيخ محمد بن عبدالوهاب كان بِدَعاً من المجددين، وأنه أَتَى بما لم تعرفه الأوائل، فالحمد لله على ظهور الحجة وبيان المحجة.

كما بين الشيخ الرومي أنَّ البدع والمحدثات إذا تُقُرِّبَ بها إلى الله تعالى، تكون من باب التشريع في الدين بما لم يأذن به الله، ويكون المُتَّبِعُ لهذا المبتدع قد اتخذه شريكاً ومعبوداً مع الله تعالى.

ومما يدل على فقه هذا الشيخ في موضوع البدعة أنه قسَّم السنة إلى قسمين: سنة فِعْلية، وسنة تَرْكِيَّة.

وهذا حق لا ريب فيه، فما فعله رسول الله ﷺ تشريعاً لأمته صار سنة فعلية، وما لم يفعله ـ كالأذان لصلاة العيدين ـ يكون تركه هو السنة التَرْكيّة.

كما بَيَّن هذا الشيخ بياناً شافياً أنَّ أهل السنة والجماعة إنما هم مَنْ كانوا على ما كان عليه رسول الله ﷺ، وأصحابه، وحذَّر أشد التحذير من مخالفة سبيل الصحابة والمؤمنين في فهم نصوص الكتاب والسنة، كمن يأتي ببدعة ويقول بأنها مستحسنة بزعمه، وهو في ذلك مفارق وخارج عن أصول الصحابة والسلف الصالح.

وختم المؤلف مجالسهُ هذه بتذكير الناس بالموت، وزيارة القبور الزيارة الشرعية، التي يكون القصد منها الاعتبار والاتعاظ للآخرة، ولا يكون القصد منها التبرك بالأموات، وأخذ التراب، والطواف حولها وتقبيلها أو طلب المدد، وسؤال الولد، وتفريج الكرب، فإن ذلك بعينه هو ما كان عليه المشركون الأوائل، وتبعهم فيه عُبَّاد القبور في الأزمان المتأخرة.

والكتاب بتحقيق الدكتور الخميس، وتعليقه، فجزاه الله خيراً، وبارك في أعماله لخدمة العقيدة الإسلامية.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

روى ابن عبدالبر في «الاستذكار» (ج٢/ ص ١٦٥) برقم (١٩٥٨) حديثاً يدلُّ ـ لو صَحَّ ـ على كون الموتى يسمعون ويجيبون على مَنْ سَلَّم عليهم من إخوانهم الذين كانوا يعرفونهم في الدنيا، فقال:

«أخبرنا أبوعبدالله عبيد بن محمد قراءة مني عليه سنة تسعين وثلاثمائة في ربيع الأول قال: أمْلَتْ علينا فاطمة بنت الريان المستملي في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، قالت: حدثنا الربيع بين سليمان المؤذن صاحبُ الشافعي، قال: حدثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمر، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ «ما مِنْ أحد مَرَّ بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلَّم عليه إلا عرفه وردَّ عليه السلام».

أيها المسلم: إحذر هذه الأحاديث

وقد رواه ابن عبدالبر في «التمهيد» كما قال القرطبي في «التذكرة» (ص١٨١)، وصححه عبدالحق الإشبيلي، وتتابع على تقليده في هذا التصحيح بعض الأفاضل في هذا العصر، وهذا وهم منهم جميعاً؛ لما يلي:

أولاً: ضعف الإسناد لوجود مجهولين فيه؛ فشيخ ابن عبدالبر لا يُعْرَفُ بطلب الحديث؛ وإنما أورده الحُميدي في «جذوة المقتبس» (ص٢٧٧) وقال: كان رجلاً صالحاً يُضْرَب به المثل في الزهد! وهذا كما لا يخفى على المتخصصين ليس بتوثيق أصلاً، بل هو إلى الجهالة أقرب!

وأما فاطمة بنت الريان فهي مجهولة أيضاً ليس لها ذكر في كتب الرجال، فيما وقفت عليه.

وأما عبيد بن عمير، فليس هو الذي استظهره محقق «العلل

المتناهية» (ج٢/ ص٤٣٠) وأنه مجهول بل الظاهر أنه الآخر الثقة، وانظر: «تهذيب التهذيب» (ج٣/ ص٣٨ ـ ٣٩) طبع مؤسسة الرسالة.

وعليه فلا تغتر بما في «فيض القدير» (ج٥/ ص٤٨٧) من تصحيح للإسناد، لمخالفة ذلك للصواب!

ثانياً: نكارة مَتْنِ الحديث لمخالفته للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الصحيحة في عدم سماع الأموات، ولهذا جزم الحافظ ابن رجب الحنبلي بكون الحديث ضعيفاً بل منكراً! وانظر: «الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات» للعلامة الآلوسي (ص٢٨).

مما تقدم يتبينُ ضعف بل نكارة حديث «ما مِنْ أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه» عن الحافظ ابن رجب الحنبلي، وهو حجة في هذا المجال، لكن قد يعترض بعضهم بحديث: «إن الميت إذا دفن يسمع خَفْق نعالهم إذا ولَّوا منصرفين» من رواية ابن عباس عند الطبراني في «المعجم الكبير»، وقال الهيثمي: «ورجاله ثقات» (مجمع الزوائد ٣/ ٥٤).

وأصله في «الصحيحين» من رواية أنس رضي الله عنه بلفظ: «أنَّ الميت ليسمع خفق نعالهم إذا انصرفوا». فما هو الجواب عند العلماء؟

قال شارح «الجامع الصغير» للسيوطي، والعلامة المناوي المتوفى سنة ١٠٣١هـ في كتابه «فيض القير» (ج٢/ ص٣٩٨) بأن السماع في الحديث الآنف مخصوص بأول الوضع في القبر مقدمة للسؤال.

وهذا ما قرره العلامة ابن الهُمام من أئمة الحنفية ومحققيهم، والذي توفي سنة ٨٦١هـ في كتابه «فتح القدير» كما نقله العلامة الألوسي في «الآيات البينات في عدم سماع

الأموات» (ص١١ ـ ١٦).

كما قد يعترض بعضهم أيضاً بحديث «ما أنتم بأسمع منهم» الذي قاله عليه الصلاة والسلام لقتلى القليب يوم بدر، وهو في «الصحيحين» أيضاً من رواية أبي طلحة رضي الله عنه، فما هو جواب العلماء عنه أيضاً؟

قال ابن الهمام أيضاً بأن ذلك من خصوصياته ﷺ؛ إذ أحياهم الله تعالى معجزة لنبيه ﷺ، وزيادة في حسرة الكافرين، وقد سبق ابن الهمام لهذا المفسرُ الإمام قتادة فقال: «أحياهم الله حتى أسمعهم قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ توبيخاً وتصغيراً، ونقمة، وحسرة وندماً» كذا هو في «الصحيحين». وهذا هو قول الحافظ البيهقي، والسهيلي، وغيرهما.

ولزيادة البيان أنصحك أخي المسلم! بقراءة كتاب العلامة الآلوسي الذي سبقت الإشارة إليه، ففيه ـ مع تحقيقه النفيس للمحدث الألباني ـ ما يغنيك إن شاء الله تعالى عن غيره من الكتب، جعلنا الله هداة مهتدين، والحمد لله رب العالمين.

يروى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه أذَّنَ في أُذُن الحسن بن علي رضي الله عنهما حين ولدته فاطمة رضي الله عنها، انظر «الضعيفية» (ج١/ ص٤٩٤) أما الإقامة في الأذن اليسرى، فهو ضعيف كما جزم البيهقي في «شعب الإيمان». «الصحيحة» (١/ ٤٩٣). لكن هناك حديث مكذوب رواه ابن السني برقم (٦٢٣) في «عمل اليوم والليلة» فقال: أخبرني أبو يعلي، حدثنا جُبارة بن المُغَلِّس، ثنا يحيى بن العلاء، عن مروان بن سالم، عن طلحة بن عبيدالله العقيلي، عن حسين بن علي رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ولد له مولود فأذَّنَ في أُذنه اليمنى، وأقام في أُذنه اليسرى لم يضره أُمُّ الصِّبْيَان». وقد رواه أبويعلي في «المسند» (٦٧٨٠) أيضاً. هذا الحديث مكذوب على رسول الله ﷺ، آفته يحيى بن العلاء، فإنه كذابٌ يضع الحديث كما جزم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

تعالى. وانظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩٧). ومروان بن سالم متهم بالكذب أيضاً. «الميزان» (٤/ ٩٠). وفيه ضعيف جداً، وهو جُبارة بن المغلّس، فإنه مُجَرَّح تجريحاً شديداً، حتى قال ابن معين في رواية الحسين الرازي: كذاب! وقال الدارقطني: متروك. وانظر ترجمته في «التهذيب» (١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩). وطلحة العقيلي: مجهول. «التقريب» (٣٠٤٦).

وقد بينت ذلك بالتفصيل ـ الكلام على جُبَارة هذا ـ في تحقيقي للثلاثيات التي جمعها بعض العلماء المتأخرين، ولهذا يحسن الرجوع إليها لمن أراد مزيداً من البيان.

وإذا علمت أيها المسلم(!) كون الحديث مكذوباً مفترى على رسول الله ﷺ، فماذا سيكون جواب مَنْ ألفَّ كتاب: «سمير المؤمنين» المدعو محمد الحجار بين يدي الله تعالى، حينما يسأله تعالى عن إيراده واحتجاجه بالحديث المكذوب في كتابه السابق (ص٣٢٤)؟! وكم للمؤلف المذكور من أخطاء عقدية خطيرة، وأحاديث ضعيفة ومكذوبة في كتابه «علموني ياقوم كيف أحج»، كما بينت ذلك في حلقتين متتابعتين بجريدة المسلمون الغراء (عدد ٦٠٤، ٦٠٥).

وكم له أيضاً من أحاديث واهية ومكذوبة في كتابه: «سمير المؤمنين» هذا، والذي أسأل الله تعالى أن يوفقني للتنبيه على كثير من تلك الأحاديث في الحلقات القادمة من هذه المقالات، كما أسأله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أن يَرُدَّ المسلمين إلى فهم الحديث والكتاب على نهج السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وأن يُثَبِّتنا وإياهم على ذلك حتى نلقاه. آمين.

روى الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١١٠٠)، و«المعجم الأوسط» (٩٥٣) ـ مجمع البحرين ـ حديثاً في فضل قراءة سورة آل عمران يوم الجمعة فقال:

حدثنا محمد بن حنيفة الواسطي، ثنا عمي، ثنا أبي، [قال: نا] طلحة بن زيد، عن يزيد ابن سنان، عن يزيد بن جابر الدمشقي، عن طاؤس، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ السورة التي يُذكر فيها آل عمران يوم الجمعة، صلّى الله عليه، وملائكته حتى تغيب الشمس».

هذا الحديث فيه طلحة بن زيد الرقي، وهو ضعيف جداً، بل جزم ابن المديني بأنه: يضع الحديث. انظر ترجمته في «الميزان» (٢/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩). ولهذا قال الحافظ في «التقريب» (٣٠٣٧): «متروك، قال أحمد وعلي بن المديني: كان يضع الحديث».

وفيه جماعة مجاهيل، ذكرهم المحدث الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤١٥) ومِنْ ثَمَّ حكم على الحديث بالوضع، وهو الصواب.

وعلى هذا، فما كنتُ أحسب أنَّ الجهل يَبْلُغُ بمولف: «سمير المؤمنين» (ص١٩٥) فيذكر هذا الحديث المكذوب في كتابه جازماً بنسبته للنبي ﷺ! كما ذكر هذا المؤلف حديثاً مظلم الإسناد في (ص١٩٨ ـ ١٩٩) وهو: «ألا يستطيع أحدكم أن يقرأ ألفَ آية كل يوم؟» قالوا: ومَنْ يستطيع ذلك؟ قال: «أما يستطيع أن يقرأ ألهاكم التكاثر؟». ثم عزاه للحاكم وسكت موهماً ـ كعادته ـ صحة الحديث!

وما درى المؤلف أن في اسناده رجلين من مجاهيل العين اللذين لا يَنْفَكُّ أن يكون واحد منهما ـ أو كلاهما ـ هو آفة هذا الإسناد الذي تساهل الذهبي ـ ومِنْ قبله الحاكم ـ جداً بتوثيق رواته عدا عقبة بن محمد بن عقبة، فقالا: ليس بمشهور!!

والصواب أنه مجهول العين لا ذكر له بشيء من التوثيق أو التجريح في كتب الرجال! وفيه جعفر بن محمد القلانسي، وهو من رجال الشيعة، ولم يوثقه معتبر سوى ابن حبان الذي أورده في «الثقات» (٨/ ١٦٣) على قاعدته المشهورة في توثيق الضعفاء والمجاهيل!

ولا أدري كيف سكت عنه البيهقي أيضاً في «الشعب» (٢٥١٨)، والمنذري في «الترغيب» (٢/ ٣٧٩)، وعلى كل حال فيجب الحذر منه؛ فإنه حديث مظلم الإسناد، والله أعلم.

كما ذكر محمد الحجار في كتابه: «سمير المؤمنين» (ص٢١٤) حديثاً لا شك في وضعه وكذبه، ولفظه: «مَنْ زنى زُني به، ولو بحيطان داره».

ثم قال في الحاشية(١): «رواه ابن النجار، عن شريك رضي الله عنه»!

وأقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَدَّث عني بحديث يُرى أنه كَذِب، فهو أحد الكاذِبين» رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (ص٩).

وقال عليه الصلاة والسلام: «كفى بالمرء كَذِباً أن يُحَدِّث بكل ما سَمِعَ». رواه أيضاً في «المقدمة» (ص١٠).

وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً في الحديث الصحيح المتواتر: «مَنْ كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده في النار».

فهذا الحديث الذي استدل به الحجار في كتابه المليء بالأكاذيب والضعاف من الأحاديث، فيه وضَّاع مشهور بالوضع هو: القاسم بن إبراهيم المَلَطي، كما جزم بذلك الدارقطني، وقال الذهبي: حدَّث بالباطل والضلال. «الميزان» (٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، و«لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني (٤/ ٥٤٣).

وجزم الحافظ السيوطي بوضعه، كما في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص١٣٤). وكذا جزم بوضعه ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة» (ج٢/ ص٢٣١)، والألباني في «الأحاديث الموضوعة» (٧٢٤)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٠٣ ـ ٢٠٤).

والعجبُ مِنْ السيوطي كيف أورده في «الجامع الصغير» ـ بشرحه فيض القدير ـ رقم (٨٧٢٣)!!

والحديث من موضوعات «مسند الفردوس» ـ (ج٣/ ٥٤٩) للديلمي.

فهل يستحق هذا الكتاب الذي جمع الكذب في صفحاته، أَنْ يُقِّرظ له الشيخ أبوالحسن الندوي؟! أم أنَّه قد وافق شَنٌّ طَبَقة!؟. والله المستعان.

أختم في هذه الحلقة الكلام على الأحاديث المكذوبة والواهية التي حَشَى بها مؤلف كتاب: «سمير المؤمنين» صفحاته، سائلاً الله تعالى أنْ يوفق المؤلف للعودة إلى تصحيح أخطائه العقدية في كُتُبه - وخاصة «علموني ياقوم كيف أحج» - وتصحيحه أخطائه الحديثية باستبدال الحديث الصحيح والحسن مكان الحديث الموضوع والضعيف اللذين أَكْثَرَ مِنْهُما جداً في كتبه عامة، وكتبه «سمير المؤمنين» خاصة.

فمن هذه الأحاديث التي سَوَّدَ بها كتابه الآنف الذكر، ما أورده في (ص ٢١٤) جازماً بنسبته للنبي ﷺ، ألا وهو حديث: «ما مِنْ صباح إلا ومَلَكَانِ يُنَاديان: وَيْلٌ للرجال من النساء، ووَيْلٌ للنساء من الرجال»(!)

ثم عزاه في الحاشية(١) للبيهقي، والحاكم، وسكت عن بيان درجته كعادته!

ونقول له: الحديث ضعيف جداً؛ فإن في اسناده خارجه بن مصعب، وهو متروك، كان يُدَلِّس عن الكذابين كما في «التقريب» (١٦٢٢). والحديث رواه: الحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٥٩، ٤/ ٥٥٩)، وابن ماجة في «السنن» (٣٩٩٩). وقد صححه الحاكم، فأخطأ جداً؛ ولهذا رد عليه الذهبي بقوله: «خارجة: واهٍ». والعجب من المنذري كيف أقر الحاكم على تصحيحه في «الترغيب» (٣/ ٣٧)! وقد حكم عليه بالضعف الشديد الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢٠١٨)، وعزاه لعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا، والحاكم، وابن عدي، وفاته أنه في «سنن ابن ماجة» أيضاً.

وأورد في نفس الصفحة (ص٢١٤) حديث: «لتَغُضُّنَّ أبصاركم، ولتَحْفُظُنَّ فروجكم، أو ليكْسِفَنَّ الله وجوهكم». وعزاه في الحاشية (٣) للطبراني، وسكت موهماً صحته! وهو حديث ضعيف جداً أيضاً؛ ففيه متروك، هو علي بن يزيد الألهاني كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٦٣).

وفي (ص٢١٥) أورد حديث: «المقيم على الزنا كعابد وَثَنٍ». وعزاه في الحاشية (٤) للخرائطي، وغيره! وهو حديث ضعيف جداً كذلك، فيه الحارث بن النعمان، وهو منكر الحديث كما قال البخاري. انظر «الميزان» (١/ ٤٤٤). وفيه سعيد بن عمارة، وهو ضعيف كما في «التقريب» (٢٣٨٠). والحديث في كتاب «مساوىء الأخلاق» للخرائطي برقم

(٤٨٣). هذا وفي كتاب «سمير المؤمنين» الكثير من الحديث الضعيف الذي أعرضتُ هاهنا عن ذِكْره خشية الإطالة، ولعلي إن شاء الله تعالى أفرده بكتاب، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.

من أعظم نعم الله تعالى على الإنسان أنْ علَّمه البيان، كما علَّمَهُ الكتابة بالبَنَان. فقد قال تعالى: ﴿**الرحمن علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان**﴾ وقال تعالى: «**إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، إقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم**».

ولأنَّ النساء شقائق الرجال، فهم داخلون تحت هذه المِنَّة العظيمة التي أمْتَنَّ الله بها على عباده. ومِنْ ثَمَّ ـ أخي المسلم ـ إذا سمعت بحديث ينهى النساء عن التعليم أو الكتابة، فاعلمْ عِلْمَ اليقين بأنه ليس من كلام سيد المرسلين ﷺ بل هو من وحي الشياطين!

فقد روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٣، ٢٤٥٤)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣٠٢)، وابيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٣، ٢٤٥٤). وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٩٦) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «لا تُسْكِنُوهُنَّ الغُرفَ، ولا تُعلموهُنَّ الكتابة، وعَلِّمُوهنَّ المِغْزَل وسورة النور»!

فهذا الحديث مكذوب مِنْ وضع محمد بن إبراهيم الشامي، سرقه منه كذَّابٌ آخر هو عبدالوهاب الضحَّاك. انظر «الميزان» (٣/ ٤٤٥، ٢/ ٦٧٩).

وقد جزم بوضعه الذهبي، وابن الجوزي، والألباني في «الضعيفة» (٢٠١٧).

وقد روي الحديث بلفظ آخرك «لا تعلموا نساءكم الكتابة، ولا تسكنوهن العلالي»، وهذا من مرويات ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٦٨)، والمتهم به هو جعفر بن نصر

العنبري، فإنه كان يُحدِّثُ عن الثقات بالبواطيل، وله أحاديث موضوعة عليهم كما قال ابن عدي بعد أن رواه ـ أيضاً ـ في «الكامل» (٢/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦).

ومما يشهد لبطلان هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام «إرقيه، وعلميها حفصة كما علمتيها الكتابَ، وفي رواية: «الكتابة» قاله للشفاء بنت عبدالله عندما أرادت أن ترقي رجلاً من الأنصار خَرَجَتْ به نملةٌ ـ قروح في الجَنْب ـ وأمرها أن تعلمها حفصة رضي الله عنهم جميعاً. انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٧٨).

يزعم بعض الخرافيون أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أوَّلُ ما خلق الله نورُ نبيكَ يا جابر!».

هذا الحديث مكذوب لا أصل له عن رسول الله ﷺ، وقد زعم بعض الطّرقية أنه من مرويات الإمام عبدالرزاق، وهذا لا أصل له عند أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا هو في «مسند أحمد»، أو «معاجم الطبراني» أو «مسند البزار» أو «مسند أبي يعلي»، ولا هو في «مصنف عبدالرزاق»، أو «مصنف ابن أبي شيبة»، ولا وجود له في «مستدرك الحاكم» أو كتب البيهقي، ولا حتى في «مسند الفردوس» للديلمي! بل هو حديث موضوع مكذوب لا شكَّ في بُطلانه، لمخالفته الصريحةللحديث الثابت عنه ﷺ: «أوّلُ ما خلق الله القلم، فقال له: اكتبْ. قال: يا رب! وما أكتبُ؟ قال: اكتب مقادير كل شيء». رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٢)، وله ألفاظ أخرى قريبة رواها برقم (١٠٣ ـ ١٠٥)، وكذا رواه الترمذي في «السنن» (٢١٥٥، ٣٣١٩)، وأبوداود في «السنن» (٤٧٠٠)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٣١٧).

ولسماحة الشيخ مفتي المملكة عبدالعزيز بن باز تقديم لرسالة أحد مشايخ المدينة في إثبات وضع وكذب حديث النور المنسوب لعبدالرزاق الصنعاني، وهو مطبوع متداول، فمَنْ أراد المزيد من البيان فعليه أنْ يعودَ إليه؛ فإنه مفيد في هذا الموضوع جداً.

وعليه ـ أخي المسلم ـ فلا تغترَّ بما قاله العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٢٦٥) من نسبة حديث النور هذا لعبدالرزاق، فإنه لا يُعْتَمَدُ عليه في هذا العلم الشريف، كيف وقد جزم بكونه مكذوباً مَنْ شهد له المخالف، والموافق، بالإمامة في معرفة الحديث، ألا وهو شيخ الإسلام ابن تيمية كما هو في «الفتاوى» (١٨/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧) له؛ إذ أشار هناك إلى أن حديث النور هذا مكذوب باتفاق أهل المعرفة بحديثه ﷺ.

ثَبَتَ عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ أوليائي يوم القيامة المتقون، وإنْ كان نسب أقرب مِنْ نسب، لا يأتي الناس بالأعمال وتأتوني بالدنيا تحملونها على رقابكم فتقولون: يا محمد! فأقول: هكذا، وأعْرَضَ في عطفيه»؛ رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٩٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢١٣، ١٠١٢) بإسنادٍ حسن.

ففي هذا الحديث الشريف يبين ﷺ أن الميزان الذي يوزن به الناس يوم القيامة هو العمل الصالح الخالص، فمنْ كان متقياً فهو من أوليائه عليه الصلاة والسلام يوم القيامة، فإذا كان منتسباً إليه عليه الصلاة والسلام مع ذلك فهو بلا شك داخل في بشارة الحديث الآخر الصحيح: «كل سَبَبٍ ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي». وهو حديث صحيح روي عن جمع من الصحابة كما قال الألباني. «الصحيحة» (٢٠٣٦).

لكنَّ التسمية التي رُويت في حديث: «مَنْ ولدَ له ثلاثة فلم يُسَمِّ أحدهم محمداً فهو من الجفاء، وإذا سَّميتموه محمداً فلا تسبُّوه، ولا تُجبِّهوه، ولا تُعنِّفوه، ولا تضربوه، وشرِّفوه، وعظموه، وكرموه، وبروا قَسَمه»فهو حديث مكذوب انفرد به وضَّاع مشهور، هو خالد بن يزيد أبو الهيثم العمري المكي، وقد قال عنه أبو حاتم الحافظ: كذاب، وكذا قاله يحيى بن معين. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، انظر «الميزان» (١/ ٦٤٦).

والحديث رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٨٩٠)، وأورده ابن عرَّاق في «تنزيه الشريعة

المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (ج١/ ص١٧٢).

وقد روي بلفظ: «مَنْ وُلِدَ له ثلاثة، فلم يُسَمِّ أحدهم محمداً، فقد جَهِلَ» وهو موضوع كذلك. انظر «السلسلة الضعيفة» (٤٣٧).

وقد جزم الإمام ابن القيم في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص٥٧)، أنَّ أحاديث مَدْح مَنْ اسمه محمد أو أحمد، وأن كل مَنْ تسمَّى بهذه الأسماء لا يدخل النار، جزم بأنها موضوعة كلها لمناقضتها لما هو معلوم من دينه عليه الصلاة والسلام مِنْ أن النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

في «صحيح البخاري» (١٦٠٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال عند استقباله للحجر الأسود: أما والله إني لأعلم أنك حجر لا تضرُّ ولا تنفعُ، ولولا أني رأيتُ النبي ﷺ اسْتَلَمَكَ ما اسْتلمتك».

وقد رواه مسلم في «صحيحه» أيضاً برقم (١٢٧٠).

وقد روي حديث في فضل العقيق، ولفظه: «مَنْ تختَّم بالعقيق لم يَرَ الضيق».

وهذا ـ أخي المسلم! ـ حديث مكذوب موضوع على رسول الله ﷺ، وقد روى بألفاظ مختلفة كلها باطلة كما جزم الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص١٥٣ ـ ١٥٥).

وقد أورد تلك الأحاديث ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٦ ـ ٥٩) بألفاظ منها: «مَنْ تختم بالعقيق ونقش عليه: وما توفيقي إلا بالله، وفَّقَه الله لكل خير، وأحبَّه الملكان الموكَّلان به»!

ومنها: «مَنْ تختم بالعقيق لم يزل يرى خيراً»!

ومنها: «تختموا بالعقيق؛ فإنه مبارك»!

ومنها: «مَنْ تختم بالعقيق لم يُقضَ له إلا بالذي هو أسْعَدُ»!

ومنها: «أكثر خرز أهل الجنة العقيق»!

وقد رواه ابن عساكر ـ كما في «لسان الميزان» (٢/ ٢٦٩) ـ بلفظ: «تختموا بالعقيق؛ فإنه أنجح للأمر، واليُمنى أحقُّ بالزينة». وهذا جزم بوضعه الحافظ ابن حجر، وأقره السيوطي في «اللآليء المصنوعة» (٢/ ٢٧٣).

كما رواه الديلمي في «مسند الفدروس» (٢/ ٣٢) ـ كما في «السلسلة الضعيفة» (٢٢٩) ـ بلفظ: «تختموا بالخواتم العقيق؛ فإنه لا يُصيبُ أحدكم غمٌّ ما دام عليه». وهو موضوع أيضاً.

ولهذا قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى في «المنار المنيف» (ص١٣٢): أحاديث التختم بالعقيق.

قال العقيلي: لا يثبتُ في هذا شيء عن النبي ﷺ.

روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٩٦) حديثاً يتعلَّقُ به كثير ممن لا يهتم بتمييز الصحيح من المكذوب وغيره من كلام النبي ﷺ، فيقعُون بذلك في الكذب الصريح عليه ﷺ.

وهذا الحديث لفظه: «مَنْ بلغه عن الله شيء فيه فضيلة، فأخذ به إيماناً به، ورجاء ثوابه؛ أعطاه الله ذلك، وإن لم يكن كذلك»!

وهذا حديث مكذوب على رسول الله ﷺ، لا أصل له كما جزم الحافظ ابن حجر، وأقره القاري في «موضوعاته» (ص٦٦)، ومن قبلهما ابن الجوزي فرواه في «الموضوعات» (١/ ٢٥٨)، وأقره السيوطي في «اللآليء» (١/ ٢١٤).

وقد روي بلفظ آخر أيضاً: أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٢٢) وهو: «مَنْ بلغه عن الله فضل، فأخذ بذلك الفضل الذي بلغه؛ أعطاه الله ما بَلَغَهُ، وإنْ كان الذي حدَّثه كاذباً»!

وهذا فيه عباد بن عبدالصمد، وهو مُتَّهم بوضع هذا الحديث وغيره. «الميزان» (٢/ ٣٦٩). وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٨٣) ـ المكتب الإسلامي ـ وتعقَّب قَوْلَ ابن عبدالبر ـ مع أنه قَدَحَ في الإسناد ـ: «وأهل العلم يتساهلون في الفضائل؛ فيرونها عن كُلٍّ(!) وإنما يتشدَّدُون في أحاديث الأحكام. قال الشوكاني معقباً: «إن الأحكام الشرعية متساوية الأقْدام، لا فرق بينها، فلا يحلُّ إثباتُ شيءٍ منها إلا بما تقوم به الحجة، وإلاَّ كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف، والقلب يشهد بوضع ما ورد في هذا المعنى وبطلانه». واستصْوبَ المحدث الألباني كلام الشوكاني في «الضعيفة» (٤٥٢)، وذلك هو الحق بلا ريب، ويكفي أنَّ العلماء قد اشترطوا في العمل بالحديث في فضائل الأعمال ثلاثة شروط أحدها ألاَّ يكون الضعف شديداً، وهذا لو حققه المتساهلون في رواية الأحاديث الضعيفة ـ فيما زعموا ـ لقلَّتْ تلك الأحاديث شيئاً كثيراً، وهيهات أنْ يفرِّق هؤلاء بين الضعيف والضعيف جداً بهذه السهولة، وللبحث جولةٌ أخرى إنْ شاء الله تعالى.

ثبت عن الإمام أحمد أنه قال: «إذا جاء الحلال والحرام شدَّددنا في الأسانيد؛ وإذا جاء في الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية شارحاً هذا الكلام ومعلقاً عليه: «وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال: ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يُحْتجُّ به؛ فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومَنْ أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرَّع من الدين ما لم يأذن به الله،

كما لو أثبت الايجاب أو التحريم؛ وقال أيضاً: «إنما العمل بها العمل بما فيها مِنْ الأعمال الصالحة، مثل التلاوة، والذكر، والاجتناب لما كُرِّه فيها من الأعمال السيئة . . . فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً أو تحديداً مثل صلاة في وقت معين بقراءة معنية لم يَجُزْ ذلك. . . «الفتاوى» (١٨/ ٦٥، ٦٦ ـ ٦٧).

وهذا خلاصة جواب الشيخ عبدالعزيز بن باز، وغيره من أعضاء اللجنة الدائمة للافتاء. «فتاوى اللجنة الدائمة» (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).

وقد تقدم في الحلقة السابقة بيان الشرط الأول من شروط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وهو: ألا يكون شديد الضعف، وأما الشرط الثاني: فأن يكون مُنْدرجاً تحت أصل عام كما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، والشرط الثالث: أن لا يعتقد ثبوت الحديث عند العمل به!

وانظر: «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص٢٥٨) للحافظ السخاوي، و«قواعد التحديث» للعلامة القاسمي (ص١١٣). وقد حكى الأخير عن جماعة من الأئمة كابن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي بكر بن العربي، وابن حزم، وغيرهم عدم جواز العمل بالحديث الضعيف لا في فضائل الأعمال، ولا في غيرها. (ص١١٣) أيضاً. وهذا ما رجَّحه المحدث الألباني، والمحدث أحمد شاكر، وغيرهما من علماء العصر الحاضر.

ويرى الألباني أن التفرقة بين الإسناد شديد الضعف، والإسناد الضعيف لا يتأتى لغير المتخصصين في علم الحديث الشريف من العلماء، فضلاً عن غيرهم من ذوي الثقافة العامة. «صحيح الجامع الصغير» (ص٥٣ ـ ٥٤). فعلى المسلم أن يوجِّه همته للحديث الصحيح والحسن في أمور الشريعة كلها، حتى يبتعد عن الشبهات، وفي الصحيح والحسن غنية وكفاية والحمد لله عن الضعيف، وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين.

تعقيب على حديث

قرأتُ في مجلة «الدعوة» العامرة ـ وفق الله القائمين عليها للخير الدائم آمين ـ وفي عددها الصادر بتاريخ (٢١ جمادى الأولى ١٤١٧هـ) وبرقم (١٥٦١) مقالة للشيخ الفاضل عبدالله بن محمد السدحان حول موضوع الإصابة بالعين، فرأيت أن الشيخ قد وفّق جداً في طرح الموضوع طرحاً علمياً يفيد القارىء، فجزاه الله خيراً. وقد أحببت أن أذكر للشيخ الفاضل وللقراء الكرام أن الحديث الذي ابتدأ به الشيخ مقالته حديث ضعيف، وهو: «العين حق، ويحضرها الشيطان وحسدُ ابن آدم».

وقد جزم الشيخ بنسبته للنبي ﷺ، ولو أنه قال: «يُروى أو يُذكر» لكان في ذلك إشعار بأنّ الحديث مما قد يكونِ غير ثابت عنه عليه الصلاة والسلام، وهو الصواب كما في مصطلح الحديث.

فما هي علةُّ هذا الحديث؟

إنه بالبحث عنه، وقفت عليه في «مسند أحمد» (٢/ ٤٣٩)، وفي «مسند الشاميين» للطبراني (١/ ٢٦٥/ ٤٥٩) من رواية مكحول، عن أبي هريرة مرفوعاً به وهذا إسناد ضعيف، لأنه منقطع بين مكحول وبين أبي هريرة رضي الله عنه، فإنَّ روايته عنه مرسلة كما جزم الذهبي في «الميزان» (٤/ ١٧٧).

ولهذا أورد الحديث الألباني في «الضعيفة» (٢٣٦٤) وحكم بضعفه.

كما ذكر الشيخ حديثاً لا أصل له في شيء من كتب السنة المعتمدة الصحيحة، وهو حديث: «للرؤيا كنى وأسماء فكنوها واعتبروها بأسمائها».

فالمرجو من الشيخ الفاضل أن يتدارك ذلك في بحثٍ آخر له، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

تروجُ على ألسنة بعض الواعظين أحاديث لا تصح عن رسول الله ﷺ في كافة شؤون الحياة، ومن هذه الأحاديث ما يتعلق بموضوع يمثل الركن الخامس من أركان الإسلام ألا وهو الحج.

وقد تواتر عن النبي ﷺ التحذير الشديد من الكذب عليه ﷺ كما رواه جَمٌّ غفير من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بلفظ: «مَنْ كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

كما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «مَنْ قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار» رواه أحمد في «المسند» (١/ ٦٥) من حديث عثمان رضي الله عنه، وله شاهدان يصح بهما هذا اللفظ: الأول عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٦١) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص بإسناد قوي، والثاني من حديث عائشة عنده أيضاً (١/ ٣٥٩) بإسناد لا بأس به.

أيُّها الحاج: إحذر هذه الأحاديث

ونصحاً لسنة رسول الله ﷺ، نذكر ـ هاهنا ـ بعض الأحاديث الضعيفة أو المكذوبة حتى يَتَجنَّب اخواننا الحجاج العمل بها فضلاً عن روايتها والتحدث بها:

١ ـ حديث «للماشي أجر سبعين حجة، وللراكب أجر ثلاثين حجة»!.

وهو موضوع من مرويات الطبراني في «الأوسط» ـ كما في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٠٩)، و«السلسلة الضعيفة» (٤٩٧).

٢ ـ حديث «منْ تمام الحج أن تُحْرِمَ مِنْ دُويرةِ أهْلِكَ».

وهو ضعيف كما قال البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/ ٣١)، و«السلسلة الضعيفة» (٢١٠).

٣ ـ حديث «مَنْ صلّى في مسجدي أربعين صلاةً لا يفوته

صلاة، كُتِبَتْ له براءةٌ من النار، ونجاةٌ مِن العذاب، وبَريءَ من النفاق».

وهو ضعيف أيضاً، ويغني عنه حديث: «مَنْ صلى لله أربعين يوماً في جماعة، يدرك التكبيرة الأولى، كتب له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق». وهذا حديث ثابت حسن ولله الحمد. وانظر «السلسلة الضعيفة» (٣٦٤).

٤ ـ حديث: «الحجرُ الأسود يمين الله في الأرض، يُفصافِحُ بها عباده»! وهو حديث منكر كما قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٢٨)، وانظر «السلسلة الضعيفة» للمحدث الألباني برقم (٢٢٣).

٥ ـ حديث «مَنْ تزوج قبل أن يَحُجَّ؛ فقد بَدأ بالمعصية»! وهو حديث مكذوب كما قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٣)، والسيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢/ ١٢٠)، وانظر «السلسلة الضعيفة» (٢٢٢).

٦ ـ حديث «مَنْ حَجَّ البيت، ولم يَزُرْني؛ فقد جَفَاني»!

وهو مكذوب أيضاً كما جزم الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٣٧)، والضغَّاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص٦)، ومِنْ قَبْلهما ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٧٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٧). وانظر «السلسلة الضعيفة» (٤٥).

٧ ـ حديث «من حَجَّ، فزار قَبري بعد موتي؛ كان كمن زارني في حياتي»! وهو كسابقة مكذوب كما جزم شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» (ص٥٧)، وبين ابن عبدالهادي علته في «الصارم المنكي» (ص٦٣)، وفصَّل الألباني في ذلك بكلام رصين في «السلسلة الضعيفة» (٤٧).

٨ ـ حديث «مَنْ زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد؛ دخل الجنة»!.

وهو موضوع كما قال ابن تيمية، والنووي، والسيوطي، والشوكاني ـ رحمهم الله تعالى ـ وانظر «ذيل اللآليء» (رقم ١١٩)، و«الفوائد المجموعة» (ص٤٢).

٩ ـ حديث «إن الله ينزل على أهل هذا المسجد ـ مسجد مكة ـ في كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمةٍ: ستين للطائفين، وأربعين للمصلين، وعشرين للناظرين».

وهو ضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ كما قال الحافظ ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٨٢ ـ ٨٣). وراجع «السلسلة الضعيفة» (١٨٧، ١٨٨).

١٠ ـ حديث «مَنْ حج مِنْ مكة ماشياً حتى يرجع إلى مكة؛ كتب الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة، كل حسنة مثل حسنات الحَرَم. قيل: وما حسنات الحرم؟ قال: لكل حسنة مائة ألف حسنة».

وهو حديث ضعيف جداً، قال الذهبي: أخشى أن يكون كذباً. «تلخيص المستدرك» (١/ ٤٦١). وانظر «السلسلة الضعيفة» (٤٩٥).

١١ ـ حديث «مَنْ أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، غُفِرَ له ما تقدم مِنْ ذنبه وما تأخر، أو وجبتْ له الجنة».

وهو ضعيف، إسناده غير قوي، كذا نقله العلامة ابن القيم عن غير واحد من الحفاظ. «تهذيب السنن» (٢/ ٢٨٤)، وقال المنذري: «اختلف الرواة في مَتْنِه وإسناده اختلافاً كثيراً». «مختصر السنن» (٢/ ٢٨٥).

١٢ ـ حديث «كان لا يرى بالهِمْيان ـ أي شداد السراويل ـ للمحرم بأساً». وهو موضوع على رسول الله ﷺ؛ فيه كذابٌ انظر «السلسلة الضعيفة» (٤٢٩).

١٣ ـ حديث «كان إذا استلم الحجر قال: اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، واتباعاً سُنَّة نبيك». وهو ضعيف موقوفاً، روي من قول علي وابن عمر ولا يصح عنهما. وانظر «السلسلة الضعيفة» (١٠٤٩).

١٤ ـ حديث «الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة». وهو مكذوب فيه وضَّاعٌ وانظر «المجروحين» (٣/ ٥٥) لابن حبان، و«زوائد ابن ماجة» للحافظ البوصيري ـ مع «سنن ابن ماجة» (٣١٢٧) ـ و«السلسلة الضعيفة» (١٠٥٠).

١٥ ـ حديث «بل لنا خاصة. يعني فَسْخَ الحجِّ إلى العمرة». وهو حديث ضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ كما جزم الإمام أحمد، والعلامة ابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ٢٨٨). وراجع «السلسلة الضعيفة» للمحدث الألباني؛ فإنه ـ حفظه الله ـ وفَّى هذا

المقام حقَّه في عدة صفحات. (ج٣/ ص٤٩ ـ ٥٣).

١٦ ـ حديث «تحيَّة البيت الطواف».

وهو حديث لا أصل له في كتب السُّنة، ولهذا قال الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٥١) عن لفظ قريب من هذا: «غريب جداً».

وقال الحافظ ابن حجر «لم أجده». «الدراية» (ص١٩٢).

ووافقها المحدث الألباني، فقال: لا أعلم له أصلاً. «السلسلة الضعيفة» (١٠١٢).

١٧ ـ حديث: «خير يوم طلعت عليه الشمس يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل مِنْ سبعين حجة في غيرها»!

وهذا حديث لا أصل له كسابقة، وانظر «السلسلة الضعيفة» (١١٩٣).

١٨ ـ حديث «يا عمر! هاهنا تُسْكَبُ العبرات».

وهو حديث ضعيف جداً، انظر «السلسلة الضعيفة» (١٠٢٢).

١٩ ـ حديث «منى مُناخُ مَنْ سَبَق».

وهو ضعيف كما في «ضعيف ابن ماجة» (٦٤٨)، و«ضعيف أبي داود» (٣٤٥).

٢٠ ـ حديث «إنَّ آية ما بيْننا وبين المنافقين، أنهم لا يتضلَّعون من زمزم».

وهو ضعيف أيضاً كما في «إرواء الغليل» (١١٢٥).

٢١ ـ حديث «تُرفع الأيدي في الصلاة، وإذا رُئِيَ البيتُ، وعلى الصفا والمروة، وعشية عرفة، ولِجَمْعٍ، وعند الجمرتين، وعلى الميت».

وهذا حديث ضعيف منقطع كما جزم به البغوي في «شرح السنة» (٧/ ٩٩).

٢٢ ـ حديث «كان إذا نظر إلى البيت قال: اللهم زد بيتك هذا تشريفاً، وتعظيماً، وتكريماً، وبراً، ومهابةً، وزدّ مَنْ شرّفه وعظّمه ممن حجه أو اعتمره تعظيماً وتشريفاً وبراً ومهابة».

وهذا حديث فيه متهمٌ بالوضع كما بَيَّنْتُ ذلك في تحقيقي لكتاب «الابتهاج بأذكار المسافر الحاج» (ص٦٣).

٢٣ ـ حديث: «مَنْ ضحَّى طيبة نفسه مُحْتسباً لأضحيته كانت له حجاباً من النار».

وفي إسناده كذاب كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٧).

ولهذا قال الألباني: موضوع. «السلسلة الضعيفة» (٥٢٩).

٢٤ ـ حديث «ما عمل آدمي مِنْ عمل يوم النحر أحب إلى الله من إهْراق الدم، وإنه ليأتي يوم القيامة بقرونها وأشعارها وأظلافها، وإنَّ الدمَ ليقع مِن الله بمكانٍ قبل أن يقع على الأرض، فطيبوا بها نفساً».

وهو حديث مشهور لكنه ضعيف تفرد به واهٍ كما قال الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٤/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)، والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٠١)، وانظر «السلسلة الضعيفة» (٥٢٦).

٢٥ ـ حديث «إن في المسجد ـ يعني مسجد المدينة ـ لبقعة قِبَلَ هذه الإسطوانة، لو يعلم الناس ما صلُّوا فيها إلا أن تطير لهم قرعة». وهو من مرويات الطبراني في «الأوسط» (١٨٢٧) وفيه متهم بالوضع تابعه مَنْ لا يُعرف حاله ولا عينُه!

٢٦ ـ حديث «مَنْ قال ليلة عرفة هذه العشر كلمات ألف مرة، لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إلا قطيعة رحمٍ أو مأثمٍ: سبحان الذي في السماء عرشه، سبحان الذي في الأرض موطئه، سبحان الذي في البحر سبيله، سبحان الذي في النار سلطانه، سبحان الذي في الجنة رحمته، سبحان الذي في القبور قضاؤه، سبحان الذي في الهواء روحه، سبحان الذي رفع السماء، سبحان الذي وضع الأرض، سبحان الذي لا منجامنه إلا إليه»!!

وهذا حديث ضعيف جداً، فيه عزرة بن قيس، وهو منكر الحديث كما قال ابن حبان، وانظر «المجروحين» (٢/ ١٩٧)، و«مجمع الزوائد» (٣/ ٢٥٢).

وفي إسناده مجهول أيضاً!

٢٧ ـ حديث أبي بكر الصديق أنه قال لابنه «يا بني إن حَدَثَ في الناس حَدَثٌ، فائت الغَارَ الذي أختبأتُ فيه أنا ورسول الله ﷺ فكنْ فيه، فإنه سيأتيك فيه رزقك غُدْوةً وعشية»!

وهذا خبر مكذوب؛ فيه موسى بن مطير، وهو كذاب. «مجمع الزوائد» ٣/ ٢٩٧).

٢٨ ـ حديث: «إذا كان عشية عرفة هبط الله عز وجل إلى السماء الدنيا، فيطلع إلى أهل الموقف: مرحباً بزواري والوافدين إلى بيتي، وعزتي لأنزلنَّ إليكم، ولأساوي مجلسكم بنفسي، فينزل إلى عرفة فيعمُّهم بمغفرته ويعطيهم ما يسألون إلا المظالم، ويقول: يا ملائكتي اشهدكم أني قد غفرت لهم، ولايزال كذلك إلى أن تغيب الشمس، ويكون إمامهم إلى المزدلفة، ولا يعرج إلى السماء تلك الليلة، فإذا أشع الصبح وقفوا عند المشعر الحرام، غفر لهم حتى المظالم، ثم يعرج إلى السماء وينصرف الناس إلى منى»!!

وهذا حديث باطل مكذوب مِنْ وضع محمد بن شجاع الثلجي الحنفي ـ كما قال ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٩٣) ـ وضعه وغيره من الأباطيل حتى يثلب ويجرح أهل الحديث والأثر، وما درى أنه ما آذى إلا نفسه، وقد تعصب الكوثري كعادته فطعن في حماد بن سلمة الإمام الثقة المتفق على جلالته وصدقه واتهمه بأنه هو الذي وضع هذا الحديث! بل قوَّلَ ابن عدي وافترى عليه، وليس غريباً أن يصدر مثل هذا الهراء عن الكوثري؛ فإنه حامل لواء البدع والشرك والطعن في أئمة الإسلام، نسأل الله تعالى أن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن. وانظر «السلسلة الضعيفة» (٧٧٠).

تدور على ألسنة بعض الناس أحاديث تتعلق بالحج بعضها ضعيف، وبعضها مكذوب لا يحل ذكره إلا مع إيضاح حكمه وأنه موضوع على رسول الله ﷺ.

والمسلم مُتَعَبَّدٌ بما صح عن رسول الله عليه الصلاة والسلام من أقوال وأفعال وتقريرات. ولهذا فلا ينبغي التهاون في جانب ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة حتى لا تنتشر بين الناس، سواءً كانت طريقةُ انتشارها مسموعةً أو مقروءةً أو مرئية.

ولعلي أساهم ـ إن شاء الله تعالى ـ في التنبيه على شيءٍ من الأحاديث الضعيفة والموضوعة في باب الحج؛ بمناسبة قدوم هذا الموسم المبارك، ألا وهو موسم الحج.

فمن أشهر تلك الأحاديث التي سمعتها دائرة على الألسنة، ما رواه ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» (ج٧/ ص٢٤٨٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٧٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٧)، من حديث ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ حجَّ البيت، ولم يزُرْني، فقد جَفَاني».

فهذا الحديث مكذوب على رسول الله ﷺ، حكم عليه بذلك الحافظ الذهبي في «ميزان الإعتدال» (٣/ ٢٣٧)، والصغاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص٦)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص٤٢)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٤٥) وقال: «آفته محمد بن محمد بن النعمان بن شبل». ثم قال فضيلته: «ومما يدل على وَضْعِه أنَّ جفاء النبي ﷺ من الكبائر؛ إنْ لم يكنْ كفراً، وعليه فَمَنْ ترك زيارته ﷺ يكون مرتكباً لذنب كبير، وذلك يستلزم أن الزيارة واجبة كالحج، وهذا مما لا يقوله مسلم؛ ذلك لأن زيارته ﷺ وإنْ كانت من القربات، فإنها لا تتجاوز عند العلماء حدود المستحبات، فكيف يكون تاركها مجافياً للنبي ﷺ ومعرضاً عنه؟!». وهذا ما قرره الأئمة من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه النحريد ابن عبدالهادي في كتابه العظيم: «الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص٨٦ ـ ٩٤)، فجزاه الله وشيخه ومن تبعهما على نهج السلف الصالح خيراً.

نستكمل ذكر بعض المرويات الضعيفة والموضوعة، والتي رويت في شأن الحج حتى يحذر منها المسلمون عامةً، وحجاج بيت الله الحرام خاصة.

فمن هذه الأحاديث التي يستدل بها بعض مَنْ لا علم عنده، ما روي من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ حجَّ، فزار قبري بعد موتي؛ كان كمن زارني في حياتي».

فهذا الحديث موضوع على رسول الله ﷺ؛ لأن في إسناده مَنْ اتهم بالكذب؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «القاعدة الجليلة» (ص٥٧) عن الحديث: «فإن هذا كذبه ظاهرٌ، مخالف لدين المسلمين؛ فإن مَنْ زاره في حياته، وكان مؤمناً به؛ كان مِنْ أصحابه، لا سيما إن كان من المهاجرين إليه، المجاهدين معه، وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً، ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه» خرَّجاه في الصحيحين.

والواحد من بعد الصحابة لا يكون مثل الصحابة بأعمال مأمور بها واجبةٍ كالحج، والجهاد، والصلوات الخمس، والصلاة عليه ﷺ، فكيف بعملٍ ليس بواجبٍ باتفاق المسلمين ـ أي زيارة قبره عليه الصلاة والسلام ـ بل ولا شُرِعَ السفر إليه، بل هو منهي عنه، وأما السفر رلى مسجده للصلاة فيه، فهو مستحب».

وقد تكلم على الحديث سنداً ومتناً الإمام ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» (ص١١٠ ـ ١٦٨). ويشبه هذا الحديث المكذوب حديثاً آخر روي بلفظ: «مَنْ زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد؛ دخل الجنة». وهذا مكذوبٌ أيضاً كما جزم بذلك الحفاظ من أمثاله ابن تيمية، والنووي، والسيوطي، ووافقهم الشوكاني، والألباني، وغيرهما.

انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» رقم (٤٦).

وكقاعدة عامة يستفيد منها المسلم، نورد كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» (ص٥٧) إذ يقول ـ رحمه الله ـ: «وأحاديث زيارة قبره ﷺ كلها ضعيفة، لا يُعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها، وإنما يرويها مَنْ يروي الضعاف، كالدارقطني، والبزار، وغيرهما».

نتابع إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة في باب الحج، حتى يتبصَّر إخواننا الحجاج في شأنها؛ فلا يذكروها على ألسنتهم بعد ذلك، وحتى يخبروها أهاليهم وذويهم ويحذروهم منها عند عودتهم سالمين غانمين ـ إن شاء الله ـ إلى بلادهم.

فمن الأحاديث الموضوعة التي لا شك في كذبها وبطلانها ما رواه الأزدي ـ كما في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص١٦٨ ـ ١٧١) ـ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ حَجَّ حجة الإسلام، وزار قبري، وغزا غزوةً، وصلى عليَّ في المقدس، لم يسأله الله فيما افترض عليه»!!

فهذا الحديث حكم عليه الحافظ الذهبي في «الميزان» (١/ ٣٠٠) بأنه باطل. وأقَّره الحافظ السيوطي في «ذيل الآليء» ص١٢٢)، والحافظ ابن عبدالهادي في «الصارم المنكي» إذ قال في (ص١٧١): «ولا تخفى أن هذا الحديث الذي رواه ـ يعني الأزدي ـ في فوائده موضوعٌ، مركبٌ، مفتعلٌ إلا على مَنْ ل يدري علم الحديث، ولا شم رائحته، والله الموفق».

ومن الأحاديث الباطلة في فضل يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة ما يروي بلفظ: «أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجةً في غير جمعةٍ»!

فهذا الحديث باطل لا أصل له كما جزم الحافظ ابن القيم في «زاد المعاد في هدي خير العباد» (١/ ١٧) فقال: «وأما ما استغاض على ألسنة العام بأنها تعدل اثنتين وسبعين حجة؛ فباطلٌ، لا أصل له عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحدٍ من الصحابة والتابعين». وأقر هذا الحكم المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٢٩)، وابن عابدين في «الحاشية» (٢/ ٣٤٨)، والمحدث الألباني في «الضعيفة» رقم (٢٠٧).

ومن الأحاديث الموضوعة كذلك في شأن الزواج قبل الحج: ما رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٥٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢١٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ تزوج قبل أن يحجَّ، فقد بدأ بالمعصية»!! وقال الألباني: موضوع. «الضعيفة» (٢٢٢).

نواصل ذكر شيء من الأحاديث الضعيفة والموضوعة بشأن الحج؛ أداً للأمانة الواجبة على طلاب العلم والعلماء، تبليغ العلم وعدم كتمانه جعلنا الله تعالى منهم بمنّه وكرمه.

فقد اشتهر بين الناس حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض؛ يُصَافِحُ بها عباده»! فما هي درجة هذا الحديث من الصحة أو الضعف؟

الواقع أنه حديث منكر، رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» برقم (٩٤٤) من حديث جابر رضي الله عنه، ورواه غيره من حديث عبدالله بن عمرو أيضاً. وقد تكلم الألباني بما هو قويٌ جداً عمن تأول الحديث بأن المراد بيمين الله تعالى إنما هو مَحَلُّ الإستلام والتقبيلُ، وليس ذلك على حقيقته(!) فقال حفظه الله: «وكان يغنيه ـ يعني المتأول هذا ـ عن ذلك كله التنبيه على ضعف الحديث، وأنه لا داعي لتفسيره، أو تأويله؛ لأن التفسير فَرْعُ التصحيح؛ كما لا يخفى». «السلسلة الضعيفة» رقم (٢٢٣).

ومن الأحاديث الضعيفة التي واظب على العمل بما فيها كثير من الحجاج والمعتمرين ما روي في «مسند أحمد» (٣/ ١٥٥)، وغيره من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «مَنْ صلى في مسجدي أربعين صلاةً لا تفوته صلاةٌ، كُتبتْ له براءَةٌ من النار، ونجا من العذاب، وبرىء من النفاق»!

فهذا الحديث منكر بهذا اللفظ؛ في سنده جهالٌ كما جزم المحدث الألباني في «الضعيفة» (٣٦٤)، وأضاف بأن هناك لفظاً آخر ثابتاً عن النبي ﷺ ذكره في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٥٢) وهو: «مَنْ صلى لله أربعين يوماً في جاعة، يدرك التكبيرة الأولى، كتبت له براءتان: براءةٌ من النار، وبراءة من النفاق».

فهذا الحديث الحسن ـ بحمد الله تعالى ـ يُبَشِّرُ إخواننا الحجاج والمعتمرين وجميع المسلمين، بأن من صلى في جماعةٍ، وفي أي مسجدٍ من مساجد الله تعالى؛ فإنه سيناله أجر عظيم هي البراءة من النار، والبراءة من النفاق؛ شريطةَ أن يكون ذلك أربعين يوماً ـ لا أربعين صلاة ـ مع إدراك التكبيرة الأولى، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

يقول بعض الحجاج والمعتمرين عند استلامهم الحجر الأسود: «اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، واتباعاً لسنة نبيك». فما هي درجة هذا الحديث من الصحة؟

الواقع: أنه أثرٌ ضعيف لا يصح عن رسول الله ﷺ؛ لأن في إسناده رجلاً متهماً بالكذب يُسمى: الحارث الأعور!

ثم إنه حديث موقوف من قول علي رضي الله عنه، لا من قوله عليه الصلاة والسلام.

كذا رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» برقم (٤٩٦). وفيه عنعنة واختلاط أبي رسحاق السبيعي أيضاً.

لكن: رواه الطبراني في «الأوسط» أيضاً برقم (٥٤٨٢) من كلام ابن عمر رضي الله عنهما، وفي آخره: «ثم يصلي على النبي ﷺ، ويستلمه».

وهذا موقوف ضعيف الإسناد أيضاً كما بين ذلك المحدثُ الألباني في «السلسلة الضعيفة» برقم (١٠٤٩).

وقد عزاه فضيلته هناك «المعجم الطبراني» فقط بينما هو في «المسند» للطيالسي برقم (١٧٨)، وفي «مصنف ابن أبي شيبة» برقم (٩٦٧٨)، وفي كتاب «الدعاء» للطبراني برقم (٨٦٠)، وفي «السنن الكبري» للبيهقي (٥/ ٧٩)!

وقد رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/ ٣٣)، وكذلك رواه الحافظ الطبراني في «الدعاء» برقم (٨٦١) من قول ابن عباس رضي الله عنهما لكنْ فيه جويبر بن سعيد، والضحاك بن مزاحم، وكلاهما ضعيف الحديث جداً.

والخلاصة: أنه لا يُشْرعُ للمسلم أن يقول هذا الدعاء لعدم ثبوته. وإنه لمن فضل الله تعالى عليَّ أني كنتُ قد حكمت على هذا الأثر وبينت ضعفه في «مسند علي» ـ جمع يوسف أوزبك ـ (ج١/ ص٣٤٣).

ومن المناسب ـ ها هنا ـ تنبيه الحجاج والمعتمرين إلى أنه لم يثبت حديث: «يا عمر! هاهنا تُسْكَبُ العَبَراتُ». وأنه عليه الصلاة والسلام قاله لعمر عند استلام الحجر الأسود،

وتقبيله! ذلك لأن الحديث ضعيف جداً، كنتُ قد بنيتُ ذلك في مقالٍ مُعَيَّنٍ، وخلاصة ذلك أن فيه: محمد بن عون الخراساني، وهو متروك، والحديث من مرويات «ابن ماجة» برقم (٢٩٤٥)، وكذا رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٥٤).

هناك حديث فيه ترهيب شديد، ووعيد عظيم لمن حَجَّ بيت الله الحرام من مالٍ حرام. وقد سمعتُ بعض الواعظين يتداولونه في تذكيرهم ودروسهم، مع أنه حديث ضعيف جداً. فعزمتُ على كتابة هذا المقال نصحاً لهم حتى لا يقعوا في التقوُّلِ على رسول الله ﷺ بما لم يقُلْه!

ولفظ ذلك الحديث هو: «مَنْ أمَّ هذا البيت من الكَسْبِ الحرام، شَخصَ - أَيْ: خَرَجَ - في غير طاعة الله، فإذا أهلَّ ووضع رِجْله في الغَرَزِ أو الرِكاب وانْبعثتْ به راحلته قال: لبيك اللهم لبيك، ناداه منادٍ من السماء: لا لبيك ولا سَعْدَيك، كَسْبُكَ حرام، وزادك حرام، وراحلتك حرام، فارجعْ مأزوراً غيرَ مأجورٍ، وأبْشِرْ بما يسوؤك، وإذا خرج حاجاً بمالٍ حلال، ووضع رجله في الركاب، وانبعثت به راحلته قال: لبيك اللهم لبيك، ناداه منادٍ من السماء: لبيك وسَعْديك، قد أجبتُك، راحلتك حلال، وثيابك حلال، وزادك حلال، فارجعْ مأجوراً غير مأورٍ، وأبشرْ بما يسرك». رواه البزار في «مسنده» - زوائده - برقم (١٠٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد ضعف البذار الحديث، وكذلك ضعفه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٠٩ - ٢١٠). والصواب أنه ضعيف جدا؛ لأن سليمان بن داود اليمامي منكر الحديث، كما قال البخاري. وانظر «الميزان» (٢/ ٢٠٢).

ثم وقفتُ على الحديث في «المعجم الأوسط» برقم (٥٢٢٤) من طريق هذا الواهي أيضاً. والحديث ضعفه الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (ج٢/ ص١٨٠) إذْ أورده بصيغة التضعيف «روي».

ويغني عن هذا الحديث، ما صَحَّ من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يا أيها الناس! إنَّ الله طيب لا يقبل إلا طيباً»: رواه مسلم في «صحيحه» (١٠١٥).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أحكام فقهية تهم الحجاج والمعتمرين

حكم المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام

صح عن النبي ﷺ أنه قال: «لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خير له من أن يمر بين يديه» رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن (الترغيب والترهيب ١/ ٣٧٦) للحافظ المنذري).

وقد روي عنه ﷺ حديث يخصص هذا الحكم ـ لو صح ـ من حديث المطلب بن وداعة انه (رأى النبي ﷺ بما يلي بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة).

وقد استدل بهذا الحديث بعض العلماء على جواز المرور بين يدي المصلي في المسجد الحرام ومنهم السيد سابق في (فقه السنة ١/ ٥٨١) وقال: هذا من خصائص المسجد الحرام.

قلت: الحديث ضعيف لأن في اسناده جهالة فلا يصلح لبناء حكم عليه بالاتفاق.

حكم دخول مكة بغير احرام

قال في (فقه السنة ١/ ٦٥٨): (يجوز دخول مكة بغير احرام، لمن لم يرد حجاً ولا عمرة سواء أكان دخوله لحاجة تتكرر كالحطاب والحشاش والسقا والصياد وغيرهم أم لم تتكرر كالتاجر والزائر وغيرهما سواء أكان آمنا أو خائفاً).

ثم نقل عن ابن حزم الحافظ قوله (دخول مكة بلا احرام جائز لأن النبي ﷺ انما جعل المواقيت لمن مر بهن يريد حجاً أو عمرة ولم يجعلها لمن لا يريد حجاً ولا عمرة.. فلم يأمر الله تعالى قط ولا رسول الله عليه الصلاة والسلام بأن لا يدخل مكة الا باحرام فهذا ما لم يأت في الشرع الزامه).

حكم احياء ليلة العيد

لا يشرع احياء ليلة العيد للحاج لعدم ثبوته عن النبي ﷺ . . وأما غير الحاج فلا يشرع له تخصيص ليلة العيد ـ عيد الأضحى أو عيد الفطر على السواء ـ بالقيام بذلك لأن الحديث الذي روي في فضل إحياء تلك الليلتين لا يثبت عن رسول الله ﷺ وهو (من قام ليلتي العيد محتسباً لم يمت قلبه يوم تموت القلوب).

فهذا الحديث من مرويات ابن ماجة في سننه وقال المنذري عن اسناده (رواته ثقات الا أنَّ بقية مدلس وقد عنعنه) (الترغيب والترهيب ٢/ ١٥٢). وقد جزم الألباني بضعفه الشديد لكون بقية يدلس عن الكذابين. «الضعيفة» (٥٢١)

ثم ذكر حديثين آخرين لا يصلحان للاستشهاد بهما لشدة ضعفهما فيبقى الحديث ضعيفاً لا تقوم به حجة.

حكم الاستشفاع برسول الله ﷺ

من الأخبار المكذوبة قصة الأعرابي الذي ينقلها العتبي بقوله: (كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يارسول الله، سمعت الله تعالى يقول: «ولو انهم إذ ظلموا انفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً» وقد جئتك مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي ثم انشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه　　فطاب من طيبهن القاع والأكم

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه　　فيه العفاف وفيه الجود والكرم

قال: ثم انصرفت فغلبتني عيناي فرأيت النبي ﷺ في النوم فقال: إلحق الاعرابي وبشره أن الله قد غفر له).

وهذه القصة المكذوبة تكلم عليها العلماء قديماً وحديثاً وبينوا ضعفها الشديد ونكارة متنها العظيمة ومخالفتها للعقيدة الاسلامية الصحيحة المستقاة من نصوص القرآن الكريم والسنة

المطهرة وعمل السلف الصالح. وانظر: «الصارم المنكي في الرد على السبكي» ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

فاحذر أيها الحاج من طلب الشفاعة من رسول الله ﷺ أو من الملائكة أو الصالحين أو غيرهم فإن الله تعالى قال: ﴿قل لله الشفاعة جميعاً﴾ وقال: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ والرسول ﷺ لا يشفع يوم القيامة الا بعد اذن الله تعالى له بالشفاعة كما لا يشفع الا فيمن حد له رب العزة والجلال من أهل التوحيد فعليك باتباع السنة واحذر اكاذيب المضللين فقد قال تعالى: ﴿إن الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ جعلنا الله هداة مهتدين.

يلهج الخرافيون بذكر قصة تقبيل الرفاعي ليد النبي ﷺ التي خرجت بزعمهم من قبره الشريف عليه الصلاة والسلام أمام جمع من الناس يزيدون على التسعين ألفاً(!) وقد زعم هؤلاء الخرافيون تواتر القصة وأن مكذبها صاحب زيغ وضلالة أو منافق طبع الله على قلبه، وأنه يكفر(!)

ويكفيك ـ أيها المسلم الحريص على سلامة معتقدك ـ أن تعلم أن كل من ألف وترجم للصوفية ـ ستأتي أسماؤهم ـ ممن قربوا من عصر الرفاعي صاحب القصة لم يتعرضوا لذكرها مع حرصهم الشديد على ما هو دونها! فهذه واحدة.

خرافة تقبيل اليد الشريف

كما أن المؤرخين الثقات كالحافظ الذهبي، والحافظ ابن كثير، وابن خلكان، لم يتعرضوا لها اطلاقاً كمثل الذين ترجموا للصوفية كالسبكي، والشعراني، وابن الملقن، والمناوي الذين كانوا أقرب إلى عصر الرفاعي من المتأخرين الذين أثبتوها! وهذه أخرى كسابقتها تكفي لقطع جذور هذه القصة من أصولها المزعومة!

وثالثة الأثافي ـ كما يقال ـ أن هذا العدد الهائل من الناس (أكثر من تسعين ألفاً) لا يمكنهم أصلاً أن يوجدوا في المنطقة المحيطة بالمسجد النبوي فضلاً عن أن يكونوا في وقت واحد أمام القبر، ولو وقفوا صفوفاً طويلة لاستغرق ذلك وقتاً طويلاً جداً حتى يشاهد كل صف اليد الشريفة!

أما إذا أردنا أن نبحث عن إسناد صحيح للقصة فهو المستحيل بعينه كما جزم أهل العلم وأصحاب المعرفة بالتاريخ، فالقصة لا أساس لها من الصحة، بل هي مكذوبة ومنتحلة، انتحلها الذين يريدون أن يطفئوا نور، ويأبى الله أن يتم نوره ولو كره المشركون.

وقد حاول السيوطي جاهداً أن يصححها فلم يصنع شيئاً، ورد

عليه عصريه وقرينه ومن هو أقعد بعلم الحديث منه وأمكن فيه بمراحل ألا وهو الحافظ السخاوي في رسالته: «الإرشاد والموعظة لزاعم رؤية النبي ﷺ وآله وسلم في اليقظة». انظر: «الضوء اللامع» (٨/ ١٩).

أما رؤية بعض هؤلاء المشايخ وزعمهم ذلك، فينظر أولاً في صحة السند إليهم بذلك، ثم إذا ثبت ذلك بالسند الصحيح وأنها يقظة لا منام، فيقال: هل هؤلاء المشايخ معصومون من تلبيس إبليس عليهم؟ يقول في الجواب على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقصود أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يطمع الشيطان أن يضلهم كما أضل غيرهم من أهل البدع الذين تأولوا القرآن على غير تأويله، أو جهلوا السنة، أو رأوا أو سمعوا أموراً من الخوارق، فظنوها من جنس آيات الأنبياء والصالحين، وكانت من أفعال الشياطين؛ فأهل الهند يرون من يعظمونه من شيخوهم الكفار وغيرهم، والنصارى يرون من يعظمونه من الأنبياء والحواريين وغيرهم، والضُّلال من أهل القبلة يرون من يعظمونه؛ إما النبي ﷺ، وإما غيره من الأنبياء يقظة، ويخاطبهم ويخاطبونه، وقد يستفتونه ويسألونه عن أحاديث فيجيبهم، ومنهم من يخيل إليه أن الحجرة قد انشقت وخرج منها النبي ﷺ وعانقه هو وصاحبيه(!!) وهذا وأمثاله أعرف من وقع له هذا وأشباهه عدداً كثيراً، وقد حدثني بما وقع له في ذلك.

قد نال اعجابي ما يبذله الأستاذ المشرف على الصفحة الإسلامية بجريدة المدينة الغراء من جهود موفقة وطرح قيم لعدد من الموضوعات والندوات المفيدة، نسأل الله أن يثيبكم عليها ويجزيكم خير الجزاء.

ومن خلال متابعتي المستمرة لما يطرح في هذه الصفحة فقد استحسنت واعجبت بما كتبه الأستاذ علي رضا حفظه الله في مقاله (أيها الحاج احذر هذه الأحاديث) فقد وفق في عرضه لعدد من الأحاديث الباطلة التي يكثر تداولها بين الناس مع بيانه لعللها بصورة موجزة فيها غنية وكفاية للقارىء فجزاه الله خير الجزاء وكثر الله من أمثاله، وقد عرفت الأستاذ علي رضا وهو أخ حبيب لنا بحرصه على البحث وطول نفسه مع تقديره للعلم والعلماء ودرايته الجيدة بعلم الحديث وفقنا الله واياه لكل خير.

تأييداً لعلي رضا وانتقاداً لإبراهيم زاهر

كيف ننتصر للكوثري وقد كفّر ابن تيمية؟!

ولقد هالني ما تعقب به المدعو إبراهيم زاهر مصطفى الأستاذ علي رضا من هجوم شديد مع تهكم واتهام للنيات والمقاصد وغلو في الكوثري بحجة أن الأستاذ علي رضا قد تعرض للكوثري عند كلامه على حديث من الأحاديث التي حذر منها في مقالته السابقة حينما قال: (وقد تعصب الكوثري كعادته فطعن في حماد بن سلمة الإمام الثقة المتفق على جلالته وصدقه وافترى عليه وليس غريباً أن يصدر مثل هذا الهراء عن الكوثري فإنه حامل لواء البدع والشرك والطعن في أئمة الإسلام نسأل الله تعالى أن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن).

فتعقبه المذكور بما يأتي:

ـ «تأثره جداً بالألباني الذي ثبت كثرة أخطائه في علم الحديث حتى وصلت درجة لا يستهان بها» .. ثم أحال على كتاب

(تناقضات الألباني الواضحات للسقاف)!..

ـ قال: ولم يعجبني قولك: وقد تعصب الكوثري كعادته فطعن في حماد بن سلمة الإمام الثقة (المتفق على مكانته العلمية وصدقه) لم تبين كيف حصل الاتفاق..

ـ قال: واتهمت الكوثري بأنه هو الذي وضع هذا الحديث .. بل قوَّل ابن عدي وافترى عليه لم تبين هنا أين قال العلامة الكوثري ذلك لنعلم صحة هذا الكلام من عدمه.

ـ إن علي رضا اتهم الكوثري وطعن فيه.

ـ تهكم وسخرية وتنقص من الأستاذ علي رضا والله حسيبه على ما ذكره.

هذا ما حواه تعقب إبراهيم زاهر غفر الله له على مقال الأستاذ علي رضا وفيه من التلبيس والأغلوطات ما يأتي:

١ ـ تعرضه للمحدث محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله الذي شهد القاصي والداني بعلمه في الحديث النبوي كما تراه بجلاء في كتاب (حياة الألباني) للشيخ محمد الشيباني .. فقد تمادى زاهر في جرأته حتى وصف الألباني بأنه كثير الخطأ في علم الحديث إلى درجة لا يستهان بها وأحال في زعمه هذا على غير مليء إلى حسن السقاف في كتابه (تناقضات الألباني) والسقاف هذا طعن في معاوية رضي الله عنه وأئمة الاسلام مع جهله بعلم الحديث ورجاله وان شئت الدليل فهاك بعض أقواله:

أ ـ قال: (وكان معاوية بن أبي سفيان هو الذي سن للناس لعن الخليفة الراشد ابن عم رسول الله ﷺ على المنابر يوم الجمعة!) من تحقيقه وتعليقه على (دفع شبه التشبيه) لابن الجوزي ص٢٣٦.

ب ـ قال: (ولما كانت سيرة معاوية هكذا لم ترد له فضائل عن النبي ﷺ)!! المصدر السابق (ص٢٣٧).

د ـ طعنه في عقيدة أهل السنة والجماعة في عدد من كتبه ورسائله منها المصدر السابق و(التنديد بمن عدد التوحيد).

وقد تصدى لكشف طعونه وأباطيله غير واحد من المشايخ وطلبة العلم.

هـ ـ طعنه في علماء الإسلام . . قال: (وقد فشا النصب بين الحنابلة وهو بغضهم لآل البيت أو عدم احترامهم لهم وموالاة طائفة معاوية أو الدفاع عنها بالحجج التي هي أوهى من بيت العنكبوت. . .) من تعليقه على (دفع شبه التشبيه ص١٠٣).

وقد طعن في عدد من علماء الإسلام في المصدر السابق: انظر على سبيل المثال (ص١١٤، ٩٩، ١٢٨، ١٢٩) بل صرح بتكفير شيخ الإسلام ابن تيمية-في المصدر السابق (ص٢٤٥) فالله حسيبه.

ومع هذا كله فقد حكم على عدد من الأحاديث بالوضع والكذب مع أنها في الصحيحين أو أحدهما (انظر المصدر السابق ص٤٩ ـ ٥٢) فهل مثله يعتمد عليه؟!

واننا لا نزعم أن الألباني معصوم من الخطأ فهذا لا يكون الا للأنبياء وهو مثله مثل غيره من العلماء يصيب ويخطىء . . فإذا وقعت منه اخطاء فلا يعد هذا مسوغاً للنيل منه واتهامه بأنه كثير التناقض والخطأ! فكون الأستاذ علي رضا عول عليه في حكمه ودراسته للأحاديث المذكورة لا يعد تعصباً البتة خاصة واننا نرى كثيراً من العلماء المعاصرين والباحثين يعتمدون على أقواله في الحكم على كثير من الأحاديث كالعلامة ابن عثيمين في بعض كتبه وغيره كثير فهل يكون هؤلاء متعصبين للألباني؟!

٢ ـ أما عن تشكيكه في الاتفاق على مكانة حماد بن سلمة العلمية وصدقه فهذا ناتج عن جهل بسيرة هذه الإمام فقد ذكر هذا الاتفاق المزي في (تهذيب الكمال) وعنه ابن حجر في (التهذيب ٣/ ١٤).

بل قال الإمام على بن المديني: (من تكلم في حماد فاتهموه في الدين).

و قال الإمام أحمد (إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الاسلام فإنه كان شديداً على المبتدعة) انظر (سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٦، ٤٥٠).

٣ ـ وأما عن قولك بأن الأستاذ علي رضا اتهم الكوثري بأنه هو الذي وضع الحديث فهذا من العجاب والافتراء البيّن ولو تأمات جيداً مقاله لعلمت بأنه صرح بأن الثلجي

هو من وضع الحديث وأن الكوثري حاول تعصيب جناية الحديث بغيره . . فالله المستعان.

٤ ـ أما عن طعن الكوثري في حماد بن سلمة وتقوله على ابن عدي الذي بادرت بنفيه بقولك: (لم تبين هنا ـ ولعلها لنا ـ أين قال العلامة الكوثرية ذلك لنعلم صحة هذا الكلام عليه) وهذا ايضاً ناتج من قصور في البحث أو تجاهل له وعلى كل فإني أوفر عليك الجهد في البحث وأذكره لك . . فكلامه الأول في حماد بن سلمة ذكره في تعليقه على (السيف الصقيل) للسبكي (ص٩٦ ـ ٩٧).

وكلامه في ابن عدي ذكره في تعليقه على (تبيين كذب المفتري) لابن عساكر (ص ٣٧٠).

٥ ـ وأما عن دفاعك عن الكوثري ووصفه بالعالم الجليل ونفيك عنه دعواه للشرك والبدع فهذا من العجائب والغرائب فإن الرجل مشهور بعدائه لعقيدة السلف أهل السنة والجماعة مع شدة تعصبه المذهبي وكثرة طعونه في أئمة السلف والعلماء وان شئت أن تتيقن مما ذكرته لك فارجع إلى ردود العلماء عليه ومنها رد العلامة المعلمي عليه في كتابه القيم (التنكيل) وكذلك رد الشيخ أحمد الغماري في كتابه (بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري) ففيهما كفاية وغنية لمن أراد معرفة حال الكوثري وضلالته والعياذ بالله ونحمد الله على السنة.

وختاماً أنصحك يا إبراهيم زاهر بتقوى الله والتثبت فيما تقول وتكتب . . وأتوجه للأخ الأستاذ علي رضا حفظه الله بالشكر على ما يبذله من توضيح ونصرة لسنة النبي ﷺ . . والله الموفق والمعين.

بقلم/ خالد الردادي

المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

صح عن النبي ﷺ في الحديث الذي رواه أحمد في «المسند» (١/ ٦٥) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ قال عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار». وله شاهد إسناده جيد عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٣٦١) برقم (٣٩٩)، وآخر عنده أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنهم جميعاً (١/ ٣٥٩) برقم (٣٩٤).

وأما بلفظ: «مَنْ كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» فهو حديث صحيح متواتر عن جماعة كثيرة من الصحابة.

التحذير من الروايات المكذوبة والواهية في بعض كتب التربية الإسلامية

فالواجب على كل مسلم أن يأخذ الحيطة والحذر الشديد مِنْ أنْ يقع تحت العقوبة الواردة في شأن التَّقَوُّل على رسول الله ﷺ بما لم يَقُله. وإنه لمن المؤسف حقاً أن نجد العديد من المؤلفات التي تبحث في أصول التربية الإسلامية وموضوعاتها المختلفة مَحْشوة بطائفة غير قليلة من الأحاديث الضعيفة والواهية بل والمكذوبة!!

فكتاب: «التربية الإسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية» لمؤلفه الدكتور محمد منير مرسي، مثالٌ واقعيٌّ على ما نريده في هذه المقالة.

ففي (ص٢٦) ذكر الحديث الموضوع: «اطلبوا العلم ولو في الصين»، وكرره في (ص٣٨، ٥٢).

كما ذكر حديث: «من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومَنْ أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومَنْ أرادهما معاً فعليه بالعلم»، وهو كسابقه أيضاً.

وذكر حديث: «إن الحكمة تزيد الشريف شرفاً وترفع المملوك حتى يدرك مدارك الملوك». وهذا حديث ضعيف من مرويات

«الحلية» لأبي نعيم (٦/ ١٧٣).

وذكر حديث: «حضور مجلس علم أفضل من صلاةِ ألفِ ركعة، وحضور مجلس علم أفضل من عيادة ألف مريض، وحضور مجلس علم أفضل من شهود ألف جنازة، فقيل: يارسول الله! ومِنْ قِراءةِ القرآن؟ فقال: وهل تنفع قراءة القرآن إلا بالعلم»! وهو من «موضوعات ابن الجوزي» كما جزم به الحافظ العراقي في «تخريج إحياء علوم الدين» (١/ ١٦).

وفي (ص٢٧): ذكر حديث: «تعلموا العلم وعلموه الناس». وهذا ضعيف كما جزم المحدث الألباني في «مشكاة المصابيح» رقم (٢٧٩).

وذكر أيضاً حديث: «تعلموا العلم، فإن تعلمه لله حسنة! ـ كذا والصواب: خشية ـ ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وطلبه عبادة، وتعليمه صدقة، وبَذْله لأهله قربة». وهو مروي عن معاذ بن جبل بإسنادٍ فيه وضاع، وروي من حديث أبي هريرة بإسنادٍ ضعيف. «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢).

وذكر حديث: «لا تمنعوا العلم أهله، فإن في ذلك فسادَ دينكم، والتباسَ بصائركم».

وهو حديث لا أصل له.

وذكر في (ص٣٨) حديث: «من سافر في طلب العلم كان مجاهداً في سبيل الله، ومن مات وهو مسافر يطلب العلم كان شهيداً، فالعلم ضالة المسلم المؤمن ينشدها حيث كانت». وهذا كسابقه لا أصل له.

وذكر في (ص٦٠) حديث: «رجعتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر...» وهو حديث ضعيف وله ألفاظ أخرى، وانظر: «ضعيف الجامع الصغير» للألباني (٤٠٨٠).

وذكر (ص٦٢): «إن هذا الدين متين، فأوغلوا فيه برفق...» وهو حديث مشهور على الألسنة لكنه ضعيف أيضاً. «ضعيف الجامع» (٢٠٢٢).

وذكر في (ص٣٧) حديث: «مَنْ ظنَّ أن للعلم غايةً فقد بَخَسَهُ حَقَّه ووضعه في غير منزلته التي وصفه الله بها، حيث يقول: وما أوتيتم من العلم إلا قليلا» وهذا حديث لا

أصل له عن رسول الله ﷺ حتى في كتب الموضوعات المشهورة!.

وفي (ص٧٤ ـ ٧٥) ذكر حديث: «ما وَرَّثَ والد ولداً خيراً من أدبٍ حسن»، وهو حديث ضعيف، روي بلفظ: «ما نَحَل...». «السلسلة الضعيفة» (١٢١).

وذكر في (ص٧٥) أيضاً حديث: «لا تَسْتَرْضِعُوا الوَرْهَاء ـ أي الحَمْقَاء». وهو حديث ضعيف. «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٦٢) للهيثمي.

وذكر في (ص٧٩) حديث: «مثل الذي يتعلم في صغره كالنقش على الصخر، والذي يتعلم في كبره كالذي يكتب على الماء»! وهو حديث موضوع على رسول الله ﷺ فيه مروان بن سالم الشامي، وكان يضع الحديث! وانظر «السلسلة الضعيفة» للألباني (٦١٨، ٦١٩).

وكان قد ذكر في (ص٦٢) حديث: «لا تُشَدِّدُوا على أنفسكم يشدد ـ كذا والصواب فَيُشدد ـ اللهُ عليكم، فإنَّ قوماً شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم. فتلك بقاياهم في الصوامع، والديار رَهْبَانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم». والحديث رواه أبوداود في «السنن» (٤٩٠٤)، ومداره على سعيد بن عبدالرحمن ابن أبي العمياء، وهو مجهول الحال. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٧ ـ ٥٨).

وقد ضعفه الألباني «السلسلة الضعيفة» (٣٤٦٨).

وفي (ص٩٧) ذكر حديث: «نحن معاشر الأنبياء أمِرْنا أن ننزل الناس منازلهم ونكلمهم على قدر عقولهم». وهو حديث لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ روي بإسنادين أحدهما شديد الضعف، وله شاهد مرسل عند العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٢٥)، وفيه يحيى بن مالك بن أنس، وهو يحدث عن أبيه بمناكير. وانظر «المقاصد الحسنة» للسخاوي (١٨٠).

وذكر في (ص٩٨) حديث: «ما أحد يحدث قوماً بحديث لاتبلغه عقولهم إلاَّ كان فتنة على بعضهم». وهذا لا يصح مرفوعاً، والصواب وقفه على ابن مسعود رضي الله عنه: رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (ج١/ ص١١).

وفي (ص١٠٥) ذكر حديث «الإسلام حُسْنُ الخُلُق». وهو من مرويات الديلمي في

«مسنده»، وهو من مظنة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وكذا ذكر (ص١٠٥) حديث: «عليك بحسن الخلق، إنَّ أحسن الناس خلقاً أحسنهم ديناً». وهو حديث موضوع على ما ذكره المحدث الألباني. «ضعيف الجامع» (٣٧٤٨).

وكذا ذكر في نفس الصفحة حديث «كل شيء يُرْجى له تَوْبَةٌ إلا سوء الخلق»! وهو حديث موضوع، فيه عمرو بن جميع، وهو كذاب!.

وكذا اللفظ الآخر: «إن سوء الخلق ذنب لا يُغفر»!

وذكر في (ص١٠٦) حديث: «حسِّنوا أخلاقكم». وهو ضعيف لانقطاعه كما هو في «إتحاف السادة المتقين» (٧/ ٣٣٢).

وفي (ص١٠٨) ذكر حديث: «إياك وقرين السوء». وهو حديث موضوع! آفته: محمد بن مسلمة الواسطي، كان يضع الحديث! «السلسلة الضعيفة» (٨٤٧). وكذا ذكر في (ص١٠٨) حديث: «لا تصاحب الفاجر فتتعلم مِنْ فجوره». وهو حديث لا يصح مرفوعاً، وروي موقوفاً على عمر رضي الله عنه. وانظر «الزهد» لابن أبي عاصم (٩١).

واختم هذه الحلقة بطامة من الطامات العظيمة!

فقد ذكر حديث: «إن أول ما خلق الله العقل» (ص١١١) وهو حديث مكذوب، ولا يصح في فضل العقل عن النبي ﷺ حديث.

ثم لم يكتف الدكتور بهذه الرواية المكذوبة حتى زاد عليها كذباً على الله جَلَّ وعزَّ حينما قال: «ويُقَال: إن المقصود ـ يعني بالحديث الآنف المكذوب ـ هو العقل في قوله تعالى ـ كذا ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ: «وعزتي وجلالي ما خلقتُ خلقاً أعزَّ عليَّ ولا أفضل منك، بك آخذهُ وبك أعطي»!!

وذكر في (ص١٢١): حديث: «ما نحل والد ولداً أفضل من أدب حسن». وقد تقدم بيان أنه حديث ضعيف.

كما ذكر في نفس الصحفة حديث: «رحم الله عبداً أعان ولده على بره بالإحسان إليه،

والتآلف له، وتعليمه، وتأديبه». وهو ضعيف كسابقه. «الفوائد المجموعة» للشوكاني رقم (٧٧٤).

وذكر أيضاً حديث: «لأن يؤدب أحدكم ولده خيرٌ له مِنْ أن يتصدق في كل يوم بنصف صاع على المساكين». وهو ضعيف أيضاً. «ضعيف سنن الترمذي» للألباني (٣٣٢).

ثم أعاد هذه الأحاديث الثلاثة في (ص١٤٠) وزاد حديث: «حق الولد على الوالد أن يعلمه الكتابة والسباحة والرَّمْيَ». وهو حديث ضعيف جداً كما جزم به المحدث الألباني. «ضعيف الجامع» (٢٧٣٢).

وذكر في (ص١٥١) حديث: «مَنْ كان له صبيٌّ فليتصابَ له». وهو ضعيف أيضاً. «ضعيف الجامع» (٥٨٠٠).

وفي (ص١٥٦) ذكر حديث: «تعلموا للعلم السكينة والوقار وتواضعوا لِمَنْ منه»!

وفي سنده وَضَّاعٌ. وروي بلفظ: «تعلموا العِلْم وتعلموا للعلم الوقار». وهو حديث ضعيف جداً. «السلسلة الضعيفة» (١٦١٠).

ونقل في (ص١٥٧) عن أحدهم حديث: «أُغدوا في طلب العلم؛ فإني سألت ربي أن يبارك لأمتي في بكورها». وهو حديث ضعيف بالزيادة التي في أوله، وكذا هو ضعيف بزيادة: «يوم الخميس». وقد كنتُ ـ والحمد لله ـ حققتُ ذلك مفصلاً في «الابتهاج بأذكار المسافر الحاج» (ص١٠) للحافظ السخاوي.

وذكر أيضاً (ص١٥٧) الحديث بلفظ: «بورك لأمتي في بكورها يوم سبتها». وهذا اللفظ لا أصل له كما قال الحافظ ابن الملقن. وانظر «كشف الخفاء» (١/ ١٨٧).

وانظر أيضاً: «كشف الخفاء» (١/ ١٣٩).

وفي (ص١٦٣) نقل عن الواقدي ـ وهو متهم بالكذب ـ أن عائشة، وأم سلمة زوجتي رسول الله ﷺ تعلمتا القراءة والكتابة.

والذي صح هو تعليم حفصة بنت عمر للكتابة من قِبَل الشِّفاء بنت عبدالله. وراجع «السلسلة الصحيحة» (١٧٨).

وذكر أيضاً في (ص١٦٣) حديث: «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء». وهو حديث مكذوب لا أصل له. «المقاصد الحسنة» (٤٣٢).

وذكر في (ص١٧٠، ١٧١) حديث: «إنما بُعِثْتُ لأكون معلماً». وهو حديث ضعيف، ويُراجع تخريج الألباني له في «السلسلة الضعيفة» رقم (١١).

وفي (ص١٧١) أيضاً ذكر حديث: «خير الناس وخير مَنْ يمشي على جديد الأرض المعلمون». وهو حديث موضوع، وانظره بلفظ قريب في «الفوائد المجموعة» (٨٦٤).

وذكر في (ص١٧٥) حديث: «وقِّروا مَنْ تتعلمون منه، ووقروا مَنْ تعلمونه العلم». وهو حديث مكذوب. وانظر «ضعيف الجامع» (٦١٢٦).

وكذا ذكر في نفس الصفحة حديث: «علموا ولا تُعنِّفوا، فإنَّ المعلم خير من المعنف». وهو حديث ضعيف، وانظر ايضاً «ضعيف الجامع» (٣٧٣١).

كما ذكر حديث: «لينوا لمن تعلمون، ولمن تتعلمون». وهو ضعيف كما في «اتحاف السادة» (٨/ ٢٧).

وكذا ذكر حديث «لو مُنِعَ الناس عن فَتِّ البَعْرِ لَفَتُّوهُ، وقالوا ما نُهينا عنه إلا وفيه شيء». وهو باطل لا أصل، وقد كنتُ تكلمت عنه بالتفصيل في تحقيقي لـ«الأحاديث الموضوعة في الإحياء» (ص١٩).

كما ذكر الدكتور ـ غفر الله له ـ (ص١٧٦) أيضاً حديث: «المؤمن وقَّاف، والمنافق وَثَّابٌ»! وهو حديث موضوع لا أصل له.

وذكر في (ص١٧٩): حديث: «علموا ولا تعنّفُوا..» وحديث «لينوا لمن تتعلمون...» وتقدم أنهما ضعيفان.

وذكر في (ص١٩٨) حديث: «من تعلم لغة قوم أمِنَ مكرهم». وهو مكذوب لا أصل له، ويغني عنه حديث: «تعلمْ كتاب اليهود، فإني لا آمنهم على كتابنا» قاله لزيد بن ثابت رضي الله عنه. انظر «السلسلة الصحيحة» (١٨٧).

وذكر في (ص٢٤١) حديث: «مَنْ قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد»! وهو مكذوب لا أصل له أيضاً.

وفي (ص٢٤٢) ذكر حديث: «أدَبُ الصبيِّ ثلاث دُرَرٍ، فما زاد عليه قُوصِصَ يوم القيامة». وقد رواه ابن سحنون في «آداب المعلمين» (ص٩١ ـ ٩٢) مرسلاً بإسناد ضعيف.

وذكر في (ص٢٧٠) حديث: «حسنوا أخلاقكم». وهو ضعيف كما تقدم بيانه. ونقل عن غيره في (ص٣٠٤) الحديث الموضوع الذي تقدم ذكره: «خير الناس، وخير مَنْ يمشي على جديد الأرض المعلمون».

وبهذه الملاحظات نكون قد أنهينا واجباً مفروضاً على أهل العلم، ألا وهو: التحذير من الأكاذيب والواهيات والأحاديث الضعيفة تحقيقاً لقول النبي ﷺ: «يحمل هذا العلم مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عنه تَحْرِيف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». رواه البيهقي، وصححه العلائي في «بغية الملتمس» (٣ـ٤). وانظر «مشكاة المصابيح» ١٠/ ٨٢ ـ ٨٣).

هذا واجب أهل العلم.

أما واجب مؤلف الكتاب الدكتور محمد منير مرسي، فهو التعجيل بحذف هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة، واستبدالها بالصحيح الذي فيه ـ والحمد لله ـ الغنية الكافية حتى يكون من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد، فقد وقعتْ عيني على الموسوعة الحديثية الكبرى التي تمثلت في الوقت الحاضر في مسند الصحابي الجليل صهر النبي ﷺ، والخليفة الرابع للخلافة الإسلامية الراشدة، وابن عم النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والذي جمع وأعدَّ محتواه الأخ الكريم الأستاذ يوسف أوزبك التركي الجنسية، وهو معاصر، وعلى قيد الحياة ـ أمدّه الله تعالى بعونه وتوفيقه وسداده ـ وهذا العمل المبارك قد حققه ونشره وأشرف على طبعه الأستاذ الشاب الابن الصالح الشيخ علي رضا بن عبدالله بن علي رضا ـ السعودي الجنسية ـ وحكم على أسانيد أحاديث وآثار هذا الكتاب القيم النافع، بعد الاطلاع على كلام المتقدمين والمتأخرين من أهل الحديث ليعطي حكماً مناسباً للحديث أو الأثر من صحة وحُسْنٍ وضعفٍ ووَضْعٍ، وغير ذلك من الأمور الهامة الإسنادية، وعلى ضوء القواعد والأصول المعروفة لدى العلماء في هذا الشأن، حسب علمه واطلاعه وقدرته. ومن هنا ترى وتشاهد في هذا الكتاب القيم النافع المفيد عملاً جمَّاً، وجهداً كبيراً من جامعه، ومحققه، فيُشكران عليه، ويُدْعى لهما بدوام الصحة والعافية.

وفي ذلك فليتنافس المتنافسون (١)

ولو لم يكن لهما أيَّ عمل إلا مجرد جمع هذا الكتاب وتحقيقه واخراجه وطباعته، ونشره في العالم الإسلامي؛ لكي يُستفاد منه استفادة علمية من متونه الحديثية، وأسانيده المتنوعة، مِنْ مصادر متعددة كثيرة: صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة يُحتمل ضعْفها، أو موضوعة مكذوبة على رسول الله ﷺ لكي يَتَجنَّب عنها المسلمون في أنحاء الدنيا إذا ثبت ذلك علمياً عن طريق الدراسة الدقيقة العميقة.

وإذا كان أحدٌ يشكُّ في هذا التحقيق، والأحكام الصادرة عن المحقق بالصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو أيَّ علَّةٍ من العلل الهامة الدقيقة العظيمة، فليفعلْ ذلك بنفسه، فإنَّ المائدة جاهزة أمامه إنْ شاء الله تعالى، والميدان فسيحٌ، وواسع، فليُفِدْ نفسه، وغيره من طلبة العلم، فله الدعاء والشكر.

وأما أن يطعن، ويُنَقِّص هذا الكتاب جملةً وتفصيلاً، ولا يعترف بأي شيء قام به المؤلف الجامع، والمحقق؛ فهذا ليس بإنصاف وعدل.

فإن هذا المسند المبارك يحمل في طيَّاته (١٧١٨٢) حديثاً وأثراً في سَبْع مجلدات ضِخَام.

ويعلمُ الله تعالى أني قد اندهشت تماماً فَرَحاً واستبشاراً عندما شاهدت هذا الكتاب القيم النادر المفيد، ثم رأيتُ إلى وجه هذا الشاب الذي يلمع النور من وجهه، فجزاه الله تعالى أحسن الجزاء، وبارك في عمله المبارك، وزاده الله تعالى براً وتوفيقاً وسِداداً.

ثم إنه كان قد أهداني ـ وفقه الله تعالى ـ قبل عدّة أشهر نسخةً من كتاب العلامة الإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ) والمسمى «تهذيب الآثار» ـ الجزء المفقود ـ دراسة وتحقيق الابن الصالح الأستاذ الشيخ علي رضا المذكور، فزادني بهجة وسروراً على هذه الهدية القيمة التي كنتُ في حاجة ماسَّة شديدة إليها، وكانت عندي أجزاءٌ أخرى من هذا الكتاب القيم النافع، وهي مطبوعة، ومحققة على يد بعض الأخوة المحسنين بمكة المكرمة زادهم الله تعالى توفيقاً وسداداً على ما بذلوه من هذه الأعمال الجليلة.

وقد حَمَل هذا الجزء المفقود من «تهذيب الآثار» (١٠٤٢) حديثاً وأثراً محققاً على يد هذا الابن الصالح رعاه الله تعالى وأمده بعونه وتوفيقه في مثل هذه الأعمال الخيرة المباركة في تحقيق العلم النبوي الشريف، والتراث الاسلامي الخالد، الذي يوحِّد صفوف الأمة المسلمة في كافة الأقطار، في جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، وإنه لتراثٌ حيٌّ طريٌّ، يحمل في طَيَّاته الخير والتقدم والازدهار والأمن والرخاء والاستقرار والمحبة والوئام، لمن تمسّكَ به نصاً وروحاً وخُلُقاً ونبلاً ونظاماً وتشريعاً وتنفيذاً، وغير ذلك من الأمور السامية العظيمة.

وإذا كان أحدٌ من الكُتَّاب العصريين الذين لا يحملون شيئاً مفيداً في كتاباتهم العصرية

التي بُنيتْ علي الارتجال، بل على الباطل والفساد والغي والضلال والانحراف، وقد وافقت هؤلاء أهل الشوارع والأسواق المقطوعين عن الأدلة والبراهين، إنك تراهم وتشاهدهم يُمَجدُّون هذه الكتابات المرتجلة البعيدة عن النور والبيان ويُعَظِّمونها، ويرفعون من شأنها في بني جنسهم، ويحضُّون الناس على التمسك بها والعمل بموجبها، ودعوة الناس إليها بكُلِّ جدٍ ونشاطٍ، مع تعظيمهم وتمجيدهم لهؤلاء الكتاب العصريين أصحاب الفساد والنكاية والباطل في المجتمع بما يكتبونه من كتابةٍ مرتجلةٍ مبتورةٍ إلا مَنْ شاء الله تعالى منهم.

وإننا لمرتبطون برباط وثيق مع الوحي السماوي الأخير كتاباً وسنةً **﴿قُلْ إنْ ضَلَلْتُ فإنما أضِلُّ على نفسي، وإنّ اهتديتُ فبما يُوحي إليَّ ربي إنه سميع قريب﴾**.

فإذا كانت الهداية بالنسبة للنبي ﷺ منحصرة في الوحي السماوي الأخير، فكيف بغيره من المتقدمين والمتأخرين من أهل العلم والفضل؟

ومن هنا كان هذا الجهد المبارك، والسعي الحثيث المتمثل في هذين الكتابين البارعين النفيسين ـ اللذين قد جُمِعا وحُقِّقَا ونُشِرا في الآونة الأخيرة على يد هذا الابن الصالح إنْ شاء الله تعالى ـ فَتحاً عظيماً كبيراً للمكتبة الإسلامية، ومَدَّاً للتراث الإسلامي الخالد العظيم في هذا العصر المتأخر الذي بَعُدَ بُعْداً شاسعاً عما كانتْ عليه الأمة المسلمة المجيدة من صفاء ونقاء وطهارة في معتقداتها الإسلامية التي وحَّدتْ الأمة المسلمة في صفوفها توحيداً مثالياً في جميع جوانبها المادية والمعنوية، وهذَّبتْ نفوسها، ورققتْ قلوبها على الهدى والتقى والزهد والورع. وإني لعل يقين من الله عزَّ وجلَّ أنَّ مَنْ يعمل عملاً صالحاً خالصاً لوجهه تعالى من شبابٍ وشاباتٍ كل في حقله الخاص مع الاخلاص والطريقة المستقيمة فإن الله تعالى سوف ينصره نصراً مؤزراً إن شاء الله تعالى، ويجعل عمله هذا مباركاً يستفيد منه الحاضر والمستقبل والغابر على مَرِّ الأيام وكَرِّ الدهور.

وأما الأخطاء الواقعة في التخريج والتحقيق مع اجتهاد صاحبه فيهما، فإنها سوف تنال أجْراً واحداً في حالة الخطأ والزلل، وأجرين في حالة الإصابة كما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك الحديث.

فلا غضاضة على المؤلف والمحقق والمخرِّج والناشر إن شاء الله تعالى.

فعلى بركة الله تعالى سرْ يا أبا البراء، ومَنْ طعن فيك أو في تحقيقك فأعفُ عنه وادع له بالرجوع إلى الحق والصواب ﴿ولمن صبر وغفر إنَّ ذلك من عزم الأمور﴾.

وإنْ كانت كتابات هؤلاء الإخوة المحبين فيك بذاك الأسلوب الذي كان شديداً، فلا تُبَال أبداً به، وبأمثاله، واصبْر فإن الله مع الصابرين، وإذا أخطأت عليهم في كتاباتك فعليك أن تعترف لهم بهذا الخطأ الذي تأذوا به، واطلبِ منهم العفو والمسامحة وعليهم أن يقبلوا ذلك، ويكفيك ثناء وتزكية على كتاباتك وتحقيقاتك ما قاله المحدث الألباني في الحوار الهاتفي المسجل في شريط لديك عن «أنك تقوم بواجبٍ قَلَّ مَنْ يقوم به في هذا العصر، وأنه مُعْجَبٌ ما شاء الله ـ كما يقول ـ بتحقيقاتك وكتاباتك التي يَغْلُبُ عليها الصواب كما هو شأن البارزين في هذا العلم الشريف، وأنه يدعو الله أن ينفع بك الناس».

وأما الكتاب الثالث الذي أهداه إليَّ هذا الابنُ فهو كتاب: «صفة الجنة» للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد المولود سنة ٣٣٦هـ والمتوفى سنة ٤٣٠هـ ويقع هذا الكتاب القيم النادر في ثلاثة أجزاء صغيرة، وقد حققه الأستاذ علي رضا ابن عبدالله بن علي رضا بعد أن كان الكتاب مخطوطاً في مكتبتين: الأولى هي المكتبة الظاهرية بدمشق، والثانية هي مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية الشريفة. وقد اطلعتُ على كثير من موضوعات هذا الكتاب إلا أنني لم أدقق كثيراً في التحقيق والتخريج، لكني أقول: إنَّ الباحث قد تعب تعباً شديداً في تحقيق الكتاب وتخريجه بعد أن جمع مقدمة علمية مفيدة تكلم فيها كلاماً جيداً عن مادة الكتاب القيم النادر من ترجمته للإمام الحافظ أبي نعيم نقلاً عن المصادر الموثوقة الكثيرة، تحت عناوين مناسبة تتعلق بأسانيد الكتاب، وسماعاته، وتراجم رواته، مع اعطاء صورة واضحة بينة إن شاء الله عما كان عليه المؤلفون من السعي الحثيث، والجهد الطيب المبارك، والعلم النافع المروي والمسموع عن شيوخهم الكثيرين بتلك الدقة المتناهية في السماع والضبط والكتابة.

كما ألقى المحقق ضوءاً كافياً على مادة الكتاب العلمية وهي الجنة ونعيمها، وما ورد فيها ن الآيات في كتاب الله تعالى في مواضع عديدة، وعن شرحها، وتفسيرها، وذلك لأسانيد العالية الكثيرة والمتنوعة التي رواها الحافظ أبونعيم الأصبهاني عن شيوخه الذين

عاصرهم حسب عادة المحدثين رحمهم الله تعالى في كل زمان ومكان.

ولقد أخرج لنا هذا الابن الكريم هذه الدرة الثمينة التي تحثنا على العمل الصالح بعد العلم النافع الذي يوصلنا به ربنا جل وعلا إلى جنته الموصوفة في ذلك الكتاب القيم النادر النافع. وهذا شأن المحدثين، فإنهم كانوا على جانب عظيم من البراعة العلمية في رواية جميع الأمور التي تحتاج إليه الكائنات كلها عقيدةً وعبادةً ونظاماً واقتصاداً وغير ذلك من العناصر الأساسية لبناء الفرد والمجتمع.

والكتاب يقع بعد التحقيق في ٣٤٧ صفحة من الحجم الكبير، وقد عقد الإمام أبونعيم في كتابه هذا عدداً كبيراً من العناوين المناسبة للمادة العلمية المروية عنده بأسانيده، ثم ربطها لفظاً أو معنى كعادة المحدثين، وفي تلك العناوين أو الأبواب فقه المؤلف الذي يدعو إليه، ويحث نفسه والآخرين من المعاصرين له أو مَنْ بعده من الناس حتى يطلعوا على هذه الصفحات العالية والسمات البارزة للجنة ونعيمها، والتي سوف يُكرِمُ الله تعالى بها عباده المؤمنين من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ومن الصالحين والشهداء والصديقين جعلنا الله جميعاً منهم.

فالكتاب قيم نادر مفيد للغاية بدون شك ولا شبهة، ومنزلة الحافظ أبي نعيم كبيرة جداً لدى المتقدمين والمعاصرين، فرحمه الله رحمة واسعة.

❁ أما الهدية الرابعة من مجموعة الكتب التي سأتحدث عنها إن شاء الله تعالي، فهي ثمينة للغاية، وهي عبارة عن مجموعة من «الفتاوى الحديثية» التي أفتى بها الإمام العلامة أبوعبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي المولود سنة ٨٢١هـ والمتوفى سنة ٩٠٢هـ بالمدينة المنورة الشريفة، وهو تلميذٌ رشيدٌ للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

وقد بلغت هذه الفتاوى في هذا القسم مائة فتوى من رقم ١ إلى رقم ١٠٠ وتقع في ٣٧٦ صفحة. وقد برع السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ براعةً فذةً، وفاق أهل عصره ـ فيما علمتُ ـ وكيف لا؟ وقد أفاد جداً في هذه الفتاوى المنشورة والمحققة على يد هذا الابن الذي يبلغ سِنُّهُ بسن ابني الأكبر محمد، ولقد أحببته كثيراً لاشتغاله بهذا الفن الحديثي إسناداً ومتناً، مع رغبته الأكيدة وحرصه الشديد على أن يكون عنده رصيدٌ حافل من هذا العلم

الشريف المبارك، ولقد درستُ مَتْنَ الكتاب، ثم تخريج السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ ثم كلامه على الأسانيد والمتون التي زوردها بكلامٍ متينٍ جداً، ثم رجوع هذا الابن إلى تلك الأصول والأسانيد التي نقل عنها السخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ ثم تعليقه عليها حسب علمه وقدرته، والذي كان مباركاً وجيداً.

أما إذا كان لأحد من الأحبة من طلبة العلم اعتراض عليه فلا بأس، على أن يكون ذلك حسب القواعد العلمية بالهدوء والسكينة، مع إيراد الأدلة الصحيحة على اخطائه إذا كانتْ عنده أخطاء، فإنه وفقه الله تعالى سيشكرُ ذاك المُعْترضَ، ويدعو الله تعالى له بالتوفيق والنجاح إذا أصاب الحق والواقع كما هو شأن أهل الفضل والرسوخ في كل زمانٍ ومكانٍ إلا ما شاء الله تعالى.

وهنا مثال واحد أورده العلامة السخاوي في «فتاويه الحديثية» (ص١٨٨ ـ ١٩١) إذ قال ـ رحمه الله تعالى ـ: وسئلتُ هل صح عنه ﷺ أنه قال: «كنتُ نبياً وآدم بين الماء والطين»؟ و«كنتُ نبياً ولا آدم ولا طين»؟ وهل يعتمد كلام ابن تيمية في الكراسة التي له أنه موضوع أم لا؟

فأجبتُ: بأنني لا أعلم وروده بهذا اللفظ فضلاً عن صحته! وقد أخرج الحاكم في مستدركه، والترمذي في جامعه، وقال: حسن غريب من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قالوا: يا رسول الله! متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح واجسد». وهو عند تمام في فوائده بلفظ آخر: أنهم قالوا: يا رسول الله! متى كنت نبياً؟ قال: وادم منجدل في طينته». وأخرج الحاكم أيضاً، وأحمد في مسنده، والبخاري في تاريخه والبغوي، وابن السكن، وغيرهم في الصحابة، وأبونعيم في الحلية من حديث ميسرة الفجر، ويقال: إنه لقبه، وأن اسمه عبدالله بن أبي الجدعاء رضي الله عنه قال: قلتُ: يا رسول الله: متى كنتَ نبياً؟ قال: فقال الناس: مَهْ! فقال النبي ﷺ: «دعوه، كنتُ نبياً وآدم بين الروح والجسد» وسنده قوي، إلا أنه اختُلِفَ فيه على أحد رواته. وأخرجه الحاكم ، وأحمد، وأبونعيم أيضاً، وابن حبان في صحيحه، والدرامي في مسنده، وغيرهم من حديث العرباض ابن سارية رضي الله عنه: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إني عبدالله في أم

الكتاب لخاتم النبيين، وإن آدم منجدل في طينته».

وأخرج الطبراني في أحد معاجمه، والبزار في مسنده : كلاهما بسند ضعيف من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قيل: يا رسول الله! متى كنتَ نبياً؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد». وحينئذٍ فتُعتمد مقالة الشيخ تقي الدين ابن تيمية حيث حكم على اللفظ المسئول عنه بالوضع، وناهيك به اطلاعاً، وحفظاً أقرَّ له بذلك المخالف والموافق، وكيف لا يُعْتمد كلامه في مثل هذا، وقد قال عنه الحافظ شمس الدين الذهبي: ما رأيتُ أشدَّ استحضاراً للمتون، وعزوها منه، وكأن السنة نُصْب عينيه، وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة. انتهى

ووصفه العلامة فتح الدين ابن سيد الناس مصنف السيرة النبوية المشهورة، وغيرها فقال: وكاد يستوعب السنن والآثار حفظاً. . إلى أن قال: أو ذاكر فيه فهو صاحب علمه وذو روايته. انتهى. نعم: قد نسبت إليه مسائل أنكرت عليه مقررة عند أهل العلم، والسعيد من عُدَّت غلطاته، ورحمه الله وإيانا. انتهى كلام الإمام السخاوي . . وهكذا نقل الابن الكريم علي رضا هذا السؤال في المطبوعة المحققة على يديه. ثم علق على هذا الحديث المسئول عنه بما كان بارعاً ونفسياً، ثم علق على النصوص المعزوة إلى تلك المصادر مع التوسُّع في تخريجها توسعاً بارعاً مفيداً، وذكر المصادر بكل دقةٍ وأمانةٍ، وليته وفقه الله تعالى عزى كلام السخاوي عن شيخ الإسلام ابن تيمية للدرر الكامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن تيمية ـ رحمهُ الله تعالى ـ.

وهذا الثناء العطر من السخاوي على شيخ الإسلام ابن تيمية من جهة اطلاعه على متون الحديث وأسانيده، قد سبقه إليه الإمام الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «تاريخ الإسلام»، و«تذكرة الحافظ»، وقد أسقط ناشرُ «سير أعلام النبلاء» أو المحقق أو غيرهما ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ من «السير» عن عَمْدٍ، وذلك اثر مؤسف جداً، ولا بُدَّ من الرجوع إلى النسخة المخطوطة المعتمدة لسير أعلام النبلاء حتى نقف على هذا التلاعب الخطير الذي أقدم عليه بعض الناس من الناشرين أو المحققين أو الناسخين، والله أعلم بهم!

والخلاصة أن هذه الفتاوى الحديثية التي حققها وأخرجها بثوب قشيب وطباعة أنيقة للغاية هذا الابن الكريم علي رضا ليشكر عليها جزيل الشكر ويدعى له بالتوفيق والسداد من رب العزة والجلال زاده الله تعالى براً وعلماً نافعاً وعملاً صالحاً يرضي الله تعالى عنه به إنه خير مسئول.

❁ وأما الهدية الخامسة الثمينة الغالية من مجموعة الكتب التي أهداها إليَّ هذا الابن، فهي كتاب جمعه هو وحقق أحاديثه وخرَّجها تخريجاً موسعاً، وسماه: «المجلّى في تحقيق أحاديث المُحلّى» ومعه «الصناعة الحديثية عند ابن حزم»، وقد تصفحت هذين الكتابين على وجه السرعة، ولم أتمكن الآن من الدراسة الطويلة لهما، إلاَّ أنني رأيتهما عملاً جليلاً وطيباً ومفيداً جداً إن شاء الله تعالى، ويقع الكتاب في ٥٢٨ صفحة كبيرة. وأما التعليقات على الأحاديث فكان طويل النفس فيها جداً، فأجاد وأفاد في ذلك ـ في نظري الضعيف ـ وقد يكون هناك بعض المآخذ عليه، وهي قليلة جداً بالمقارنة بهذا العمل الموسوعي الضخم، فلا غضاضة عليه إن شاء الله تعالى.

وأحبُّ أن أذكر هذا الابن ببعض الملحوظات الخفيفة، مثل كونه ـ حفظه الله ـ لو رجع ـ إلى مخطوط «المحلى» تفادياً للأخطاء المطبعية في هذا الزمن المتأخر، إذْ أنَّ بعض الناس قد استعجلوا كثيراً في إخراج الكتب بالسرعة الهائلة لكي يكسبوا المال، دون علمهم بالنتائج الوخيمة التي تترتب على تلك السرعة الجنونية، فلابد من التريُّث لكل مَنْ أراد أن يشتغل بهذا العلمُ، وأن يتنبّه لمثل هذه الأمور الهامة، والله أعلم.

❁ أما الهدية السادسة، فهي أيضاً ثمينة وغالية، وهي تتمثل في رسالة قيمة نادرة سماها مؤلفها: «الثلاثيات» أيْ ثلاثيات الأئمة: البخاري، والترمذي، والدرامي، وابن ماجة، وعبد بن حميد الكشِّي، والطبراني. وقد وجدها الأخوين الكريمين المحققين علي رضا وأحمد البزرة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية الشريفة على صاحبها الصلاة والسلام حسب ما جاء في وصف النسخة (ص٦ـ٧) من هذه «الثلاثيات» البارعات التي تثلج الصدر، وتُنْبهجُ الخواطر، إذ أنها تتعلق بالعلوِّ الإسنادي لدى المحدثين، وهم كانوا يرغبون في أن يكون الإسناد عالياً عندهم، وأن تكون الوسائط الإسنادية قليلة بينهم وبين رسول الله

ﷺ، ثم يتصلون بنبيهم عليه الصلاة والسلام بهذه الوسائط القليلة، وقد رحلوا في سبيل ذلك إلى أقطار العالم الإسلام برحلاتهم الواسعة، وبذلوا الجهد الضخم حتى يتحصَّلوا على العلو، والزيادات الحديثية الكثيرة عن طريق تلك الأسانيد العالية، مع صحتها أو حسنها أو ضعفها المحتمل.

وقد توسَّع الابنان الصالحان ـ فيما علمتُ ـ في تخريج وتحقيق هذه الثلاثيات البارعات، وإن العمل الذي قاما به لمفيد للغاية في نظري الضعيف مع دعائي لهما صباحاً ومساءً بأن يوفقهما الله جل وعلا وسائر طلبة العلم هنا وهناك لمثل هذه الأعمال الجليلة المفيدة، لكي تعود الأمة المسلمة في كافة الأقطار إلى هذا الميدان الفسيح من تحقيق السنة وعلومها، وإبرازها بهذه الصورة الرائعة التي كانت في الماضي المجيد، لكي يأخذ المسلم جميع حاجاته الدينية وغيرها من القرآن والسنة، ولقد عجبتُ كثيراً من ثلاثيات الإمام أبي القاسم الطبراني مع بعده عن الركب الأول الذين كانوا قريبين من عهد رسول الله ﷺ بالنسبة للإمام الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ. ولقد دمعتْ عيناي بغزارة شديدة ـ رغم قساوة قلبي ـ على جهد الإمام الطبراني الذي بلغ من العمر مائة سنةٍ، ثم نظرتُ إلى بعض مولفاته البارعة النفيسة، وعلى رأسها «المعجم الكبير» والتي أورد فيها من الأسانيد الكثيرة عن شيوخه الذين بلغوا الألف شيخ، وقد بلغتْ هذه الثلاثيات ١٧٣ صفحة بعد التحقيق والتخريج.

❁ أما الهدية السابعة فهي نفسية للغاية، وعظيمة وهي عبارة عن رسالة قيمة نادرة فَذَّة للمؤلف محمد أمين بن علي بن محمد سعيد السويدي المتوفى سنة ١٢٤٦هـ والمؤلف وإنْ كان غير مشهور في منزلته العلمية الكبيرة ـ فيما ظهر لي ـ إلا أنه قام بهذا العمل الجيد، فجمع في هذه الرسالة أعني «الموضوعات في الإحياء أو الاعتبار في حمل الأسفار» الأحاديث الموضوعة في كتاب الغزالي المشهور: «إحياء علوم الدين»، وقد سبقه لهذا العمل الجيد العلامة الحافظ أبوالفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، وهو من شيوخ الحافظ ابن حجر العسقلاني، والذي استفاد منه الحافظ شيئاً كثيراً في علوم الحديث، وقد مجَّده في جميع تصانيفه، وتوفي العراقي سنة ٨٠٦هـ وقد طبع كتابه مع كتاب الغزالي، وسمَّاه: «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»، وقد لخَّص الشيخ السويدي العراقي في كتابه هذا ما أورده العراقي

الكبير على بعض أحاديث الإحياء من كونها موضوعة، ثم استدرك الابن علي رضا بعض الأحاديث التي فاتت السويدي العراقي في عمله هذا، فأوصلها إلى ما يقارب الأربعين حديثاً. وهذا العمل مبارك ومفيد جداً لما فيه من الذب عن سنة رسول الله ﷺ، وعن دينه الحنيف، فلله در الأستاذ علي رضا على هذا الجهد الطيب المبارك، تقبل الله تعالى منه، وزاده براً وتوفيقاً.

❁ وقد اهدى إليَّ هذا الابن الكريم الشيخ الأستاذ علي رضا بن عبدالله وفقه الله تعالى لما يحبه ويرضاه رسالة كريمة نافعة ألفها العلامة الحافظ أبوالخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ رحمه الله تعالى بمدينة النبي ﷺ سماها: «الابتهاج بأذكار المسافر الحاج». وقد كانت هذه الرسالة طبعتْ في عام ١٣٧١هـ في مصر وعندي نسخة منها بعناية الأستاذ رضوان محمد رضوان، وقد عرَّفها لنا الأستاذ المحقق في مقدمة تحقيقه لهذه الرسالة، وقد أشاد بعمل الأستاذ رضوان في مقابلته الرسالة على نسخة خطية في الخزانة التيمورية، وهي صحيحة، لكن ذكر الابن علي رضا أن تلك الطبعة كانت خالية من التحقيق والتخريج مما جعله يخرج الكتاب من جديد محققاً ومخرجاً، فأفاد وأجاد، فلله دَرُّهُ. وقد بلغتْ صفحات هذه الرسالة ٩٦ صفحة، ومادة الكتاب نفيسة للغاية، فهي عبارة عن الأدعية المأثورة عن النبي ﷺ جمعها العلامة السخاوي بجهد كبير مع عقد الأبواب والعناوين لتلك الأذكار، فكان دور هذا الابن الشاب هو بيان الحكم المناسب لتلك النصوص واعطائها المزيد من الدقة والأمانة بذكر المراجع التي عزى إليها المولف تلك الأذكار، فلله در هذا الشاب، وفقه الله تعالى. والرسالة بعد هذا كله مهمة للمسلم، لأن فيها دعاءه، وابتهاله، وتواضعه، وخشوعه لله تعالى صباحاً ومساء، وفي كل وقت وحين، فابْتهجوا أيها المسلمون بهذا «الابتهاج» وخذوا منه مادته المهذبة والمرِّققة للقلوب، وتضرعوا لربكم **﴿إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً، وكانوا لنا خاشعين﴾**.

وفي موضوع الأذكار مؤلفات عديدة مشهورة فارجعوا إليها، والله أعلم.

❁ أما الرسالة أو الكتاب التاسع الذي أهداه إليَّ هذا الابن العزيز الشيخ علي رضا بن عبدالله بن علي رضا ـ تولاه الله تعالى وأعانه على الخير والتقوى والزهد والورع ـ فهي رسالة عظيمة في بابها ونفيسة للغاية سمَّاها مؤلفها الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو الفرج

جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي القرشي التميمي المولودسنة ٥١٠هـ والمتوفى سنة ٥٩٧هـ: «إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث». وقد طبعت مرات.

وقد ألف العلماء الكبار في هذا الفن الشريف تصانيف كثيرة جداً، فمنهم الإمام الحافظ أبوحفص عمر بن أحمد بن محمد بن شاهين الشيباني، المولود سنة ٢٩٧هـ والمتوفى سنة ٣٨٨هـ الذي سمى كتابه: «ناسخ الحديث ومنسوخه» وقد طبع الكتاب الطبعة الأولى عام ١٤٠٨هـ. وللعلامة أبي اسحاق برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المتوفى سنة ٧٣٢هـ كتاب في هذا الفن الشريف سمَّاه: «رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار» وقد طُبِعَ الكتاب في عام ١٤٠٩هـ. ولهذا الموضوع أهمية كبرى لدى المحدثين الكبار.

ورسالة ابن الجوزي هذه هي خلاصة من كتابه الآخر الكبير: «إعلام العالم بعد رسوخه» وقد استفاد العلامة ابن الجوزي في هذا الكتاب من الإمامين الكبيرين ابن شاهين، والحازمي أبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الهمداني المتوفى سنة ٥٨٤هـ. وقد عاصره ابن الجوزي، ومات بعده بعدّة سنوات. وكتاب الحازمي هو: «الإعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار». وقد طبع عدة مرات، ومنها في عام ١٣٨٦هـ. وكل هذا وذاك امتداد تاريخي عظيم لهذا الفن المبارك.

هذا وتحقيق الابن الكريم مع المقدمة التي عملها نفيسة للغاية، وقد طوَّل فيها النَّفس وأبرز فيها الصناعة الحديثية عند ابن الجوزي في أربعين صفحة أجاد فيها وأفاد عن طريق النقل عن الأئمة الكبار في إثبات ما يريده، ثم التحقيق مع العزو التام إلى تلك المصادر العلمية المروية والمسموعة بشكل رائع بارع مفيد، وكيف لا؟

وقد كفى المحقق الباحثين التفتيش والاطلاع والتعب والارهاق في البحث عن المصادر والمراجع حتى تطمئن نفسه فيما إذا كان هناك شك أو نحوه من صحة الإسناد أو ضعفه وما شابه ذلك من الأمور الإسنادية والمتنية، فلله دره مِنْ محقق على عمله هذا الجليل الذي قدمه للمسلمين في جميع أنحاء الدنيا، وجزاه الله أحسن الجزاء، وبارك فيه، وفي عمله هذا حاضراً وماضياً ومستقبلاً.

❁ أما الهدية العاشرة التي أهداها إليَّ الإبن الكريم علي رضا، فهي رسالة علمية جمعها الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني سمَّاها: «رفع الباس عن حديث النفس والهم والوسواس» وهو موضوع مهم جداً، وقع فيه المسلمون كثيراً جداً، وهذه الرسالة عبارة عن جواب الإمام الشوكاني النفيس البارع للإمام علي بن محمد بن عبدالوهاب ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ، وقد كانا متعاصرين، وقد أجاب فيه الشوكاني عن حديث صحيح أخرجه الشيخان في صحيحهما، وكذا غيرهما من أهل السنن والمسانيد ونصه: «إنَّ الله تعالى تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به». وقال: «إن نص الحديث يدل دلالة واضحة بينة على كمال رحمة الله تعالى وفضله ومَنِّه على عباده، ولقد أجاد وأفاد العلامة الشوكاني في جوابه العلمي الدقيق في ضوء النقل الصحيح كتاباً وسنةً، وقد كانت رسالته هذه مخطوطة بخط الإمام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ وجدها الباحث والمحقق المذكور، فحققها وخَرَّجَ أحاديثها، وأزال الشبهات على ضوء كلام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ فلا بد مِنْ قراءة هذه الرسالة القيمة من قبل المسلمين في كل مكان لكي يعودوا إلى رشدهم، وصلاحهم، وفي موضوع خطير كهذا فلا يقعوا بذلك في وساوس الشيطان اللعين الذي يوسوس في صدور الناس، وهكذا فالرسالة قيمة علمية نادرة يجب الاطلاع عليها والاستفادة منها، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد.

❁ أما الهدية الحادية عشرة التي أهداها إليَّ ذاك العبقري علي رضا وفقه الله تعالى فهي رسالة خطيرة جداً كما أشار إليها مؤلفها العلامة الشيخ نورالدين علي بن سلطان القاري الهروي المكي، وقد سمَّاها: «الرد على القائلين بوحدة الوجود». وقد غَفَلْتُ أنا عن هذه الرسالة القيمة، ولم أكن مطلعاً عليها عندما صنَّفتُ كتبي الأربعة في رد التصوف، وهي مطبوعة، فلما وقفتُ على هذه الرسالة النادرة التي فيها الرد النافع المفيد على تلك العصابة التي انحرفت عن الجادة المستقيمة، وشقَّتْ سبيل السلف الصالح، وشَغَبتْ على أهل الإسلام كتاباً وسنةً بآرائهم الملحدة، ونزعاتهم اللافطرية، ولقد أجاد في تلك الرسالة العلامة القاري ـ رحمه الله تعالى ـ كما برع المحقق في تحقيقها، وأبرز صورة التصوف الممقوتة أمام الناس، لكي يتجنبوا هذا المرض المهلك الفتَّاك الرهيب، والذي دخل منذ أمد بعيد في صفوف المسلمين. كما أن للعبد الفقير في رد هذه النِّحلة بعض الجهد المتواضع في

كشف حقائقهم، وممارساتهم الإلحادية، وتأثيرهم على الأمة المسلمة، وهي حركة يهودية عالمية انشأها أولاً الشيعة الروافض، كما هو مذكور في كتب المحققين، ثم انشأ هؤلاء الروافض حركة التصوف، وادَّعَوا إلهيةَ علي ـ رضي الله عنه ـ كما فصَّل في ذلك العلامة عبدالقاهر الجرجاني في كتابه البارع: «الفَرْقُ بين الفِرَق» فقد توسَّع هناك، فأورد الأدلة العقلية والنقلية في الرد عليهم، وأما هذه الرسالة التي للقاري فإنها مع إيجازها وكونها تقع في ١٥٧ صفحة بعد التحقيق، فإنها قد وضعتْ النقاط على حروف الخلاف، وأزالتْ الشكوك والشبهات، وأماطتْ الأذى عن طريق المسلمين، فلله دَرُّ العلامة الملا القاري ـ رحمه الله تعالى ـ ثم دعائي المستمر للمحقق المعاصر لعمله المبارك في التحقيق والتعليق والتخريج، وله مني الشكر الجزيل على مواصلة هذه الأعمال الجليلة من تحقيق وتخريج وتأليف مما يساعد المسلمين، ويحثُّهم على اتباع الكتاب والسنة، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بقلم/ عبدالقادر بن حبيب الله السندي

نزيل المدينة المنورة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، ،

أما بعد، فهذه هي الحلقة الثانية وهي عن مسند عثمان رضي الله عنه، وقد كانت أحاديث عثمان رضي الله تعالى عنه مبعثرة في مئات الكتب الحديثية وكتب التاريخ والتراجم والسير وغيرها من الكتب المسندة، فهنا يبرز جهد كبير وسعي حثيث للأخ الكريم الأستاذ يوسف أزبك الذي لا يزال على قيد الحياة زاده الله تعالى براً وتوفيقاً وعلماً نافعاً وعملاً صالحاً على اخراج هذه الموسوعات الحديثية من تراثنا الإسلامي الخالد العظيم بهذه الصفة العلمية النادرة الفذة إذ ينقل من تلك الكتب الحديثية المسندة الكثيرة وكتب التاريخ والتراجم والسير العديدة، أحاديث عثمان بن عفان رضي الله عنه مع الأسانيد والمتون المكررة مع ذكر اسم الكتاب ومع أسانيد متابعة سواء كانت صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو شاذة ومنكرة في ضوء النقل الصحيح عن مصادرها الأصلية وذلك بكل همة عالية ونشاط مكثف جيد في نقل هذه الأحاديث مع الأسانيد ثم وضعها في موضعها. ولقد برع الأخ الكريم الشيخ يوسف أزبك في الجمع والتأليف والنقل وقد أجاد وأفاد كثيراً وأحسن إلى الأمة المسلمة بصفة عامة وإلى طلاب العلم ورواد الحديث في العالم الإسلامي وغيره بصفة خاصة.

وفي ذلك فليتنافس المتنافسون (٢)

عدد أحاديث الموسوعة:

ومن هنا لتقف معي وأنا أشد الناس ضعفاً وأقلهم علماً وبصيرة واني قد فرحت فرحاً عظيماً عندما شاهدت هذا العمل الجيد المفيد في الموسوعة الأولى التي كنت قد كتبت كلمة صغيرة عنها ونشرتها جريدة المدينة وجريدة المسلمون. وقد بلغت هذه الأحاديث المسندة التي رواها أصحاب الكتب الستة وغيرهم بأسانيدهم عن عثمان ذي النورين رضي الله عنه وهو يروي عن

رسول الله ﷺ مباشرة سماعاً وكتابة وحفظاً: حفظ كتاب، وحفظ صدر أو من غيره من أصحاب النبي ﷺ قد بلغت ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسة وتسعين حديثاً حسب ترقيم المؤلف الجامع وفقه الله تعالى، فلله دره حفظه الله.

أنموذج الجامع في الجمع والتأليف: من هنا أرى لزاماً عليَّ عند التعريف بهذا المسند العظيم بأن أورد للقراء الكرام وفقني الله تعالى وإياهم على الخير والهدى والعلم النافع والعمل الصالح أنموذجاً واحداً فقط من ورقة واحدة وهي ورقة ٣١١ من أحاديث أبي سلمة بن عبدالرحمن رحمهم الله تعالى عن عثمان رضي الله عنه حديث رقم ١٥٠٨ وقد نقل الجامع هذا الحديث من كتاب (الآحاد والمثاني) للإمام الحافظ أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم النبيل والكتاب فيما علمت مخطوط وقد توفي هذا الإمام في عام ٢٨٧ وقد تم نقل الإسناد والمتن عن المخطوط مع صورة المخطوط، ثم نقل من كتاب الأوائل للإمام المذكور وهو مطبوع مع صورته ـ حديث رقم عام ١٥٠٩ ثم نقل في هذه الصفحة ٣١١، عن المعجم الكبير للإمام الحافظ أبي القاسم الطبراني حديث عثمان رضي الله عنه وهو رقم ١٥١٠، ثم نقل في هذه الصفحة ٣١١، اسناد الحافظ أبي نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣١هـ.

كتابه (معرفة الصحابة) مع صورة المخطوط الذي فيه الحديث لأن الكتاب لم يطبع وهكذا سار الجامع لهذا المسند العظيم بهذه الأمانة العلمية في جمعه وتأليفه هذا الكتاب القيم النادر وهو مسند عثمان رضي الله عنه ورقم الحديث ١٥١١.

ثم نقل في هذه الصفحة (٣١١) حديث رقم ١٥١٢ وهو من مصنف عبدالرزاق المطبوع ورقم الحديث عنده ١٢١٩٥ وهكذا تراه يضع صورة الصفحة الموجودة في مصنف عبدالرزاق الصنعاني. ثم نقل عن كتاب الأم (للإمام الشافعي) ويروي فيه الشافعي عن الإمام مالك رحمهما الله تعالى عن ابن شهاب عن طلحة بن عبيد الله بن عوف قال: وكان أعلمهم بذلك، وعن أبي سلمة بن عبدالرحمن أن عبدالرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فورثها عثمان رضي الله عنه منه بعد انقضاء عدتها.. وهكذا نرى ونقف ونشاهد هذا العمل الضخم الجبار تقبل الله من الجامع والمحقق فلله درهما.

ثم نقل في هذه الصفحة ٣١١ حديث رقم ١٥١٤ نقلاً عن المحلى لابن حزم ـ رحمه

الله ـ من المجلد (١٥) والصفحة ٢٢٢ بإسناده الطويل من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن ـ رحمه الله تعالى ـ ثم عاد الإسناد إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه وفيه قضية طلاق المريض. ثم أخيراً نقل من هذه الصفحة (٣١١) حديث رقم ١٥١٥ وهو اسناد الخطيب ـ رحمه الله ـ الحافظ الثقة من كتابه النافع (الأسماء المبهمة) ذلك الإسناد والمتن المكرر الذي ورد عن الإمام الحافظ عبدالرزاق في مصنفه حديث رقم ١٢١٩٥ ولكن في اسناده الخطيب من هذا الكتاب البارع النفيس علم نافع عظيم يتعلق بالإسناد والمتن، لأن اسناد الخطيب فيه شيخان يروي عنهما ثم هما يرويان عن شيخهما الإمام الحافظ أبوبكر الشافعي لشيخه والحديث الموجود في الغيلانيات ثم يتصل الإمام أبوبكر الشافعي بشيخه اسحاق بن الحسن الحربي حدثنا العقبي عن مالك من ابن شهاب عن طلحة بن عبدالله بن عوف وكان أعلمهم بذلك، وعن أبي سلمة بن عبدالرحمن أن عبدالرحمن بن عوف طلق امرأته ألبتة وهو مريض وورثها عثمان رضي الله عنه بعد انقضاء عدتها، واسم هذه المرأة تماضر بنت الأصبغ الكلبية ـ من هنا نجد هذا الترتيب في هذا الإسناد والمتن قد وضع في غير موضعه من قبل الجامع ـ وفقه الله للخير ـ وهذه الملاحظة صغيرة جداً.

فكان عليه ـ حفظه الله ـ أن يضع هذا الحديث مع إسناده في الرقم الواحد فقط، أي رقم (١٥١٢) ثم يعزو رقم ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥ إلى الرقم الأول في الهامش لكي لا يكبر الكتاب في هذا الحجم الضخم مع أن هذا الرقم ١٥١٢ هو شامل لجميع الأرقام كما لا يخفى وليس هذا نقصاً في هذا المسند المجموع دائماً هو الترتيب والتنظيم والتنسيق الذي ينبغي أن يسار عليه كما سار عليه السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ ولأنه حديث واحد واسناد واحد كما لا يخفى على أحد ولقد وجد مثل هذا التكرار الإسنادي والمتني شيء كثير في هذا المسند العظيم . ولئلا نخالف ما أورده الإمام العلامة الحافظ ابن الجوزي في كتابه البارع النفيس (تلقيح فهوم أهل الأثر في فن المغازي والسير) والذي ذكر في هذا الكتاب العظيم حدد أحاديث كل صحابي رواه عن رسول الله ﷺ بدون تكرار، وقد وضع فيه فصلاً مهماً لعددما لكل صحابي من الأحاديث المروية عنه ﷺ، فلا بد من مراعاة هذا الموضوع المهم مع ما ذكر وأورد هؤلاء الكرام من أحاديث عديدة. ولقد ذكر ابن الجوزي أحاديث ابي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وهي قليلة جداً لا تتفق مع هذين المسندين الكبيرين،

أعني مسند علي بن أبي طالب ومسند عـثمان رضي الله عنهما فلابد من التحـقيق والتدقيق والتمحيص في هذا الموضـوع المهم ولئلا نفتح باباً كبيراً خطيراً أمام الجـهال العصريين. مع أن هذا العمل المبارك والصنيع المثالي الجيد من قـبل الجامع وفقه الله لا ضير عليه أبداً وأنه ليشكر ويدعى له بالتوفيق والسداد.

ولكن هذه ذكـرى من مـحب له فلابد له مـن المراجعـة في هذا البـاب، ومن هنا نرى حديث رقم ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠ في بداية ص٣١١ هو في الواقع حـديث واحد ولكن المصنفين ـ رحمهم الله ـ قـد ساقوا أسانيدهم إلى هذا المتن الواحـد زيادة ونقصاناً ولا يمكن فهم ذلك الحديث إلا عن طريق هذه الكيفـية العلمية الدقيقة التي أقدم علـيها الجامع المبارك الأستاذ يوسف أزبك حفظه الله إلاَّ أنه أعطى لكل هذه الأرقام رقماً مستقلاً ومع أنه حديث واحد، وقـد وجدت زيادة في اسناده ومتنـه فكان السلف يعملون في مثـل هذه الحالة أنهم يجعلون هذا حـديثاً واحداً مع بيـان واضح إذا كانت هناك زيادة اسناديَة أو متـنية فيشـيرون إليهما ولهـذا جمعت كتب الزوائد لفظاً واسناداً أو أطرافاً كمـا لا يخفى هذا على أحد ممن يعمل للدفاع عـن السنة النبوية الشريفة على صـاحبها أفضل الصـلاة والسلام، ومن خلال الاطلاع الواسع على تلك الأمور المهمة التي تتـعلق بالإسناد والمتن والعلل والشذوذ وغيرها سيظهر للجميع فائدة العلم النافع، والله أعلم.

عمل المحقق والمصحح: وأمَّا عمل المحقق والمصحح الإبن الكريم الأستاذ علي رضا بن عبدالله بن علي رضا ـ وفقـه الله تعالى للمزيد من الخيرات ـ فإنه عمل جيد مـفيد من غير شك ولا شبهة وإنه مشارك في العمل والثواب مع الجامع الأستاذ يوسف أزبك، وأنه لا يقل عملاً وتحقيقاً ودراسة وتخريجاً لهذا المسند الكبير والسند الجليل والكتاب العظيم، وإنه بدون شك قد أجدى دراسة إسنادية موسعة وكـذا دراسة متنية لنصوص هذا المسند الشامخ إن شاء الله تعالى، ثم حكم في ضـوء دراسته الجدية على الأسـانيد والمتون بالصحـة أو الحسن أو الضعف الذي يحتمل ضعفـه أو لا يحتمل أو الاسناد الموضوع المختلق أو المنكر أو الشاذ أو غيره من الحديث أو الأثر مـوقوفاً كان على بعض الصحابة رضوان الله عليـهم أو مرفوعاً. وإنه لم يخف عليه هذا الأمر الهام إن شاء الله تـعالى، وذلك لممارسته الطويلة في الاطلاع الواسع على الأسانيد والمتـون الحديثية. ولقد وجدت عنده في تحـقيقاته الكثيرة ذوقـاً سليماً

ورغبة أكيدة وسعياً حثيثاً جيداً مفيداً في هذا العلم الشريف، ومع كونه شاباً وسيماً يرجى منه الخير الكثير ان شاء الله تعالى إن سار في هذا الطريق السوي المستقيم كتاباً وسنة فلا بد له من مشجع مثل الفقير المحتاج الذي يكتب هذه الكليمات القليلة التي أمجد فيها هؤلاء الأماجد سلفاً وخلفاً الذين عملوا عملاً صالحاً للإسلام والمسلمين وتقوية للعقيدة الإسلامية الحقة الصافية النقية التي هي ركيزة أساسية لبناء الكيان الإسلامي المبارك أفراداً وجماعاتٍ وحكوماتٍ وشعوباً في أنحاء الدنيا. وإن هذا التراث الإسلامي الخالد العظيم الذي يحملُ في طياته رصيداً حافلاً من المادة العلمية الفريدة الكافية والشافية التي تحقق الأهداف النبيلة والأغراض الشريفة والمقاصد السامية العظيمة، للانس والجن على هذه البسيطة على حد سواء. وإن هذه المادة السامية التي تتمثل في هذين الوحيين السماويين كتاباً وسنة، لتجمع الشمل بين الأمة المسلمة وتوحد صفوفها وتنظم وتنسق كيانها ووجودها المثالي الحي البارز عقيدة وخلقاً ونظاماً وتشريعاً وغير ذلك من الأمور السامية. فلابد لنا من الرجوع إلى هذه المادة الضخمة بعد دراستها دراسة عميقة من جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، وإن هذا التراث العظيم لايزال يلمع فيه النور الوهاج الساطع يعطي سخاء كريماً وغذاء روحياً وعطية من عطايا الخير والبركة والعلم والعمل بالجد والنشاط والقوة والعزيمة بعد الإيمان بالله وبجميع كتبه ورسله وملائكته بالقدر خيره وشره، والبعث بعد الموت وغيرهما من الأمور الايمانية المطلوبة على لسان الشارع الحكيم كتاباً وسنة واجماعاً.

نداء والتماس: ومن هنا فقد طمعت طمعاً شديداً في أولئك أصحاب القرائح والسجايا الكريمة من أصحاب الأموال الوفيرة ممن وفقهم الله وسدد خطاهم وبارك في جهودهم أن ينشروا هذا العلم النبوي الشريف في ربوع هذه البلاد المقدسة وفي غيرها من البلاد الإسلامية في أنحاء الدنيا شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وذلك عن طريق وشفاعة الشافعين من علمائنا الأخيار الأبرار وعلى رأسهم والدنا الكريم العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن بازز مفتي المملكة العربية السعودية ورئيس عام هيئة كبار العلماء والبحوث العلمية أمده الله تعالى بعونه وتوفيقه وسداده، إذ قام بشفاعات كثيرة لدى أهل الخير المحسنين إذا طبعوا مثل هذه الكتب الثمينة ووزعوها على المسلمين وعلى كافة المراكز الإسلامية في العالم كله، فجزاهم الله خير الجزاء وتقبل منهم هذه الأعمال الجليلة وعلى رأسهم إمامنا خادم الحرمين

الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وفقه الله تعالى للخير ولولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وفقهم الله على ما يحبه الله تعالى من العمل الخيري المبارك الذي فيه نفع عام للإسلام والمسلمين ولمثل هذا التراث النبوي الشريف الخالد الذي يحتاج إليه علماء الأمة المسلمة في كافة الدنيا وسائر طلبة العلم في كل مكان وان مسندي علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومسند عثمان رضي الله عنهما لمادة أساسية تتصل بالعقيدة الإسلامية الصحيحة والنظام الإسيلامي الرفيع عبادة وخلقاً وسلوكاً واقتصاداً وسياسة وحكمة وحلماً وغيرها من الأمور المهمة وإن هذين المسندين الكبيرين قد حملا إلى المسلمين رصيداً حافلاً كبيراً من العلم والعمل الصالح فهل أحد من المحسنين من أهل الإسلام يتولى نشر الكتابين ثم توزيعهما على المسلمين؟ وأنا لست ممن يعول على كلامه أو يعتمد وإنما أنا كمثل إنسان ضعيف كتب للإمام الحافظ ابن أبي حاتم عبدالرحمن بن الإمام محمد بن ادريس الحنظلي ـ رحمهما الله ـ وقد أورد الإمام الحافظ أبوعبدالله الذهبي في الكتاب البارع الفذ الفريد «تذكرة الحافظ» في ترجمة الإمام ابن أبي حاتم الرازي المتوفى ٣٢٦هـ. صاحب الجرح والتعديل والتفسير وغيرها من كتبه النافعة ـ رحمهم الله تعالى ـ إذ قال الإمام الذهبي ما نصه: محمد بن إبراهيم الهروي الزاهد، نا الحسين بن أحمد الصفار، سمعت ابن أبي حاتم يقول: وقع عندنا الغلاء، فأنفذ بعض أصدقائي حبوباً من أصبهان فبعته بعشرين ألفاً، أو قال: اشتري لي بها داراً فانفقتها على الفقراء، وكتبت إليه، اشتريت لك بها قصراً في الجنة، فقال: رضيت إن ضمنت، فكتبت على نفسي صكاً بالضمان، فأريت في المنام: قد قبلنا ضمانك ولا تعد لمثل هذا، ثم تعقبه الذهبي بقوله: قلت: الحسين ضعيف[1] ا.هـ قلت: أورد هذا الخبر الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة ابن أبي حاتم الرازي إذ قال: قال عمر بن إبراهيم الهروي الزاهد ثم ذكر اسناده[2] والقصة لم يعلق عليها الذهبي في نهاية القصة كما علق في تذكرة الحفاظ، وهو تضعيف الحسين بن أحمد الصفار.

قلت: الحسين بن أحمد هذا قد ترجم له الإمام الذهبي في الميزان فقال: الحسين بن أحمد الحافظ الشماخي أبوعبدالله الهروي الصفار ويقال جوال أخذ بدمشق عن أبي الدحداح أحمد بن محمد، وببغداد عن البغوي وبمصر عن أحمد بن عبدالوارث، وبالري

عن أبي حاتم، وعنه البرقاني، واسحاق القراب، قال البرقاني: كتبت عنه ثم بان لي أنه ليس بحجة. قال الحاكم: كذاب لا يشتغل به، له مستخرج على صحيح مسلم، مات سنة ٣٧٢هـ[٣] وزاد الحافظ (في اللسان) عنه في ترجمته: قال الحاكم أيضاً: اجتمعت بأبي عبدالله بن أبي ذهل، وذاكرته بما كتبنا عن الشماخ فأخشن القول فيه[٤] ثم ذكر قصة طويلة ولم أتمكن أنا أشد الناس ضعفاً أثناء دراسة هذه القصة بأني أحكم في ضوئها على الحسين بن أحمد الشماخي المذكور بالكذب.. الله أعلم به وبحاله. ومن هنا ندرك قيمة هذه الأسانيد المروية في غير أحاديث رسول الله ﷺ وإنما في مواضع أخرى كما نرى هنا في الميزان إذ حكم عليه الذهبي بالضعف ومع أنه قال في حقه الحافظ الجوال والرحال. ومهما كان من أمرٍ فإن هذا الموضوع الذي أورده الذهبي وهو تصرف ابن أبي حاتم في الحبوب المرسلة من صديق له ثم باعها ووزعها على فقراء بغداد الذين تعرضوا للقحط الشديد والمهلك، ثم مطالبة صديقه بالضمان وكتابة الصك له على ما ضمن له به فإن كان هذا لم يصح عند الإمام الذهبي لأن القصة وردت عن طريق الحسين المذكور، هو ضعيف ولكن له شاهد قوي أخرجه الإمام مسلم في الصحيح بإسناده عن الصحابي الجليل حارثة بن وهب الخزاعي الكوفي رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ قالوا: بلى، قال عليه السلام: كل ضعيف مستضعف لو أقسم على الله لأبره، ثم قال: ألا أخبركم بأهل النار؟ قالوا: بلى، قال: كل عقل جواظ مستكبر[١]».

وقد أخرجه الإمام مسلم في الصحيح من هذا الوجه واللفظ وذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كما مضى حديثه في كتاب الجنة. وقد أخرجه هنا في كتاب البر والصلة والآداب، باب رقم ٢٤٠ (باب فضل الضعفاء والخاملين)، وفي اسناده شيخ مسلم وهو سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثم الحدثاني بفتح المهملة والمثلثة قال الحافظ ابن حجر عنه في تقريب التهذيب رقم الترجمة ١٥٩٦ ـ ٣٤٠ ويقال له الأنباري بنون ثم موحدة أبو محمد الكوفي صدوق في نفسه إلا أنه عمي، فصار يتلقن ما ليس من حديثه وأفحش فيه ابن معين القول، من قدماء المعاشرة مات سنة ٢٤٦هـ، وله مائة سنة. قلت: لم ينفرد بهذه الزيادة أي (رب أشعث مدفوع بالأبواب)، وقد روي معناه تماماً عن مسلم كما مضى في حديث جارثة بن وهب كما سبق ولفظه (كل ضعيف مستضعف)، وقال المعلق

على صحيح مسلم ٤٠/ ٢١٩٠ نقلاً عن النقاد إذ قال: (كل ضعيف مستضعف) ضبطوا قوله مستضعف بفتح العين وكسرها المشهور الفتح ولم يذكر الأكثرون غيره. ومعناه يستضعفه الناس ويحتقرونه ويتجبرون عليه لضعف حاله في الدنيا.

ومن هنا أطمع في رحمة الله تعالى بأن يجعلني من أولئك الضعفاء والمستضعفين، ثم يوفقني بالدعاء لأولئك الأبرار الأخيار المحسنين أن ينشروا في هذا التراث النبوي الخالد ثم يوزعوه على طلاب العلم في كل مكان ولهم الجنة بإذن الله تعالى، وإني لداعٍ لهم في كل وقت وحين بالتوفيق والسداد والبر والإحسان.

اللهم تقبل دعاء هذا المعدم الفقير إلى عفوك وزدهم ايماناً وبراً واحساناً وتوفيقاً وتقبل منهم الصالحات التي قدموها في سبيل الحق والعدل والانصاف.. إنك ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتب ذلكم:

العبد الفقير الحقير إلى مولاه أبومحمد عبدالقادر بن حبيب الله السندي في ليلة الخميس ٢٥/ ٦/ ١٤١٧هـ.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

جمعني مجلس ضمَّ عدداً من الدكاترة والمثقفين في دعوة لعقيقة أحد إخواننا، وتصدر المجلس شيخ معروف بالخطابة، فابتدره أحد الجالسين بسؤال حول حكم العقيقة شرعاً، فأجاب الشيخ بأن الجمهور على مشروعيتها، وكرهها أبوحنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ وحده. ثم عقب بأن لكل دليله!

وهنا استوقف الشيخ سائل آخر بقوله: هل صح حديث في مشروعية العقيقة؟

فقال: لا لم يصح أي حديث عن النبي ﷺ.

فتعجبت أشد العجب من جوابه. وقلت له: بل قد صح أيها الشيخ حديث: «عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة». وأخبرته بأنه في «السنن». فأخذ يذكر لي محاضرة في أن هناك أحاديثاً في «السنن» ضعيفة، وأن في «مستدرك الحاكم» أحاديث ردها الذهبي!

ماذا ينقمون من الألباني

فقلت له: هل هذا فيه شك أو خلاف؟ ولماذا حدتم عن الجواب وقد بينت لكم أنه حديث صحيح صححه أهل العلم؟

فما كان منه إلا أن ارتكب امراً هو أعظم من التضعيف السابق، ألا وهو الكذب على رسول الله ﷺ!

فقد قال: إن النبي ﷺ قال: «الناس هلكى إلا العالمون، والعالمون هلكى إلا العاملون، والعاملون هلكى إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم»!!

فاستوقفت الشيخ مباشرة وقلت: هذا حديث موضوع مكذوب على رسول الله ﷺ، أورده أهل العلم في الموضوعات. وسميت له كتاباً في الأحاديث المشتهرة لكني وهمتُ في اسمه، فلما انقضى المجلس بحث عن الحديث في الكتاب المشار إليه فلم

يجده، فراح يشهر بي ويظن بي الظنون. فحاولت الاتصال به هاتفياً فلم يرد عليَّ؛ ذلك لأني كنت أردت أن أذكر له المراجع وأنها «موضوعات الصاغاني» رقم (٣٩)، و«كشف الخفا ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»رقم (٢٧٩٦)، و«الفوائد المجموعة» (ص٢٥٧)، وغيرها من كتب الموضوعات. وللأسف فإنه افترى في الملجس المشار إليه على الألباني أيضاً، ذلك المحدث الذي شهد له الأعداء من خصومه في العقيدة والمذهب أنه قوي جداً في علم الحديث(!) فماذا قال عنه هذا الشيخ أمام ذلك الجمع الكبير؟ لقد وصمه بضحالة العلم، وقلة البضاعة في التحقيق،

بل زاد افتراء فقال: إنه لا يوثق بتصحيحه أو بتضعيفه!!

فلما قلت له: رويدك أيها الشيخ! ألم تذكر لنا في بداية المجلس أن الترمذي وغيره من أهل السنن يروون الضعيف، وأن الحاكم يتساهل في التصحيح، فيرد عليه الذهبي؟! ألم تجزم بضعف حديث العقيقة وقد صححه أهل العلم؟ ألم تحدثنا بحديث مفترى ملحون موضوع على رسول الله ﷺ بشهادة أهل الفن؟ فمن هو الضحل في العلم؟ ومن هو قليل البضاعة في علم الحديث بل هو إلى الإفلاس أقرب؟. ومن عجيب أمر هذا الشيخ أنه أخذ يضعف حديث: «إذا سمع أحدكم النداء ـ الأذان الثاني كما في رواية موضحة لذلك ـ والإناء على يده، فلا يضعه حتى يقضي حاجته منه»!

فقلت: بل هو حديث صحيح رواه أبوداود، وقواه الحافظ ابن حجر العسقلاني، وصححه غيره من المتقدمين. فقال: بل هو حديث يعارض النص القرآني: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾. وهو خبر متواتر وذلك الحديث خبر آحاد لا يعارض به!

فقلت له: لا معارضة أصلاً ذلك لأن رسول الله ﷺ هو الشارح والمبين لكتاب الله تعالى، وهو الذي أوضح لنا هذه السنة فيجب قبولها،

فقال: هو يعارض حدث: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم»؟!

فقلت: الأمر سواء في هذا الحديث أيضاً، لأنه مُخَصَّص بذلك الحديث الصحيح الذي فيه الأمر بالشرب من الإناء ما دام أنه على يده! فأخذ يلقي على السامعين محاضرة أخرى

في رد خبر الآحاد مـخالفاً بذلك إجماع أهل العلم في قبـوله وخاصة في الأحكام، وعلى التحقيق والراجح فـي العقائد أيضاً! ثم أخذ يرمي أهل الحديث بعـدم الفقه في النصوص، وانهم كـذا وكذا. . فعـلمت ان الرجل يحمل ضـغينة في نفـسه على أهل الحـديث وعلى رأسهم المحدث الألباني حفظه الله، فما كان مني إلا أن حررت هذا الجواب ليكون عبرة لمن اعتبر، وحتى لا يغتر بذلك الشيخ بعض أولئك المبالغين في تعظيمه والرفع من شأنه، نسأل الله لنا وله وللمسلمين حسن الخاتمة.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

❑ قد يعجب طالب العلم من مجهودات علمائنا ـ رحمهم الله تعالى ـ في جميع أطراف الحديث، وتتبعُّها ومن الكتب السّتّة ـ البخاري ومسلم وأبي داود والتّرمذيّ والنّسائيّ وابن ماجة ـ كما فعله الحافظ المزّيّ في كتابه الشّهير «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» وزاد عليها بعضاً من كتب السّنّة الأخرى؛ كـ«العلل» للتّرمذيّ، و«الشمائل» له أيضاً و«عمل اليوم والليلة» للنسائي.

كما أنّ طالب العلم قد يزداد عجبه بما فعله الحافظ انّحرير ابن حجر العسقلاني؛ في كتابه «إتحاف المهرة» الذي جمع فيه أحد عشر مصدراً من كتب السنة، هي: «موطأ» مالك، و«مسند» الشافعي و«مسند» أحمد، و«سنن» الدرامي، و«منتقى» ابن الجارود، و«صحيح» ابن خزيمة، و«مستخرج» أبي عوانة، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«صحيح» ابن حبّان و«سنن» الدارقطني، و«مستدرك» الحاكم.

أمّا فارس «الجامع الكبير» السيّوطي؛ فإنه مما يزيد من عجب طالب العلم أن يبهر بكتابه الآنف ـ وهو ليس كتاب أطراف على الطريقة المعهودة ـ حينما يعلم أنه قد جمع في «جامعه» خمسة وسبعين مصدراً.

فكيف لو علم القارىء الكريم أنّ هناك عملاً موسوعيّاً قد جمع زهاء تسعمائة كتاب أو مصدر؟! إنّه ـ بلا ريب ـ عمل ضخم استغرق فيه جامعه قرابة ربع قرن من الزّمان، زد على ذلك أنّه قد أفاد طالب العلم بذكره للإسناد والمتن كاملاً في كتابه هذا.

فالحمد لله على توفيقه، ونسأله ـ سبحانه وتعالى ـ المزيد من فضله.

❑ وقد قمت ـ بحمد الله تعالى أولاً وآخراً ـ بتحقيق «مسند

أهمّيّة الموسوعات الحديثيّة

الإمام عليّ» من هذا العمل، وبذلت فيه قصارى جهدي في إصدار حكم على الحديث ـ ونادراً على الأثر ـ يكون مستقى من كلام الأئمة والحفّاظ القدماء منهم والمعاصرين؛ مع مراعاة قواعد علوم الحديث ونقد الرجّال، وتتبع طرق وشواهد الحديث ـ قدر الإمكان ـ للوصول إلى حكم نهائي للحديث؛ مع ملاحظة أنه قد يكون الإسناد، الذي يُحكم لمتنه موضوعاً، أو فيه متروك أو ضعيف؛ إذ المقصود إنما هو الحكم على المتن لا على الإسناد.

❑ أمّا فوائد هذا العمل الموسوعي فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١ ـ تجمع هذه الموسوعة عدداً ضخماً جداً من المراجع ما بين مطبوع ومخطوط؛ مرتبة على طريقة «تحفة الأشراف» للمزّيّ؛ مع ذكر متن الحديث كاملاً، فيذكر الصّحابي، والتابعيّ، الذي روى عنه مرتّبة أسماؤهم على حروف المعجم.

٢ ـ زوّدت هذه الموسوعة بفهرس للأحاديث والآثار، حسب أرقامها؛ تسهيلاً لرجوع القارىء الكريم إليها، وسوف تُطبع بإذن الله قريباً.

٣ ـ هذه الموسوعة من أفضل وأجمع الكتب التي تدلّ على طرق الحديث وأسانيده ومتونه؛ فتغني بذلك عن اقتناء مكتبة كاملة في الحديث والآثار.

٤ ـ يتبيّن لطالب العلم علوّ الأسانيد من نزولها بالنّسبة إلى كلّ مصنّف من كتب الحديث.

٥ ـ يتمكّن طالب العلم البصير من الوقوف على علل الأسانيد من وصل وإرسال عند وجود اختلاف في الأسانيد، أو وقف ورفع أو تدليس أو غير ذلك من علل الأسانيد؛ ليتسنى له بعد ذلك ترجيح بعضها على بعض.

٦ ـ يمكن تقييد الراوي المهمل في بعض طرق الحديث؛ وذلك بالنظر لمجموعها، كما هو الحال في «سفيان» مثلاً هل هو الثّوريّ أو ابن عيينة، و«حمّاد» هل هو ابن زيد أو ابن سلمة، كما أنّه قد يبهم الرّاوي في بعض الطرق ويصرّح به في بعضها الآخر.

٧ ـ التعرف على مخرّجي الحديث أو الأثر واحصاؤهم.

٨ ـ يمكن تصحيح الأخطاء المطبعية في الحديث أو الأثر؛ وذلك بمقارنتها بنفس الطرق التي جاءت بها في المخطوطات التي يندر أن يقع فيها التصحيف أو التحريف.

٩ ـ الحصول على فقه لصاحب المسند؛ الذي تم جمع حديثه وأقواله، للخروج منها بموسعة فقهية تفيد الباحثين.

١٠ ـ قد يذكر سبب الحديث أو الأثر في بعض الرّوايات؛ مما يعين على معرفة الغاية والمقصد من ورائه.

١١ ـ هناك فوائد أخرى منها: الزيادة أو النقص في متن الحديث أو الأثر في بعض الطرق، وتسهيل الوصول للراوي بذكر نسبته في بعض الطّرق أو كنيته.

١٢ ـ الحصول على حكم نهائي للحديث ـ ونادراً للأثر ـ لأن ذلك من باب النصيحة لسنة رسول الله ﷺ وآثار أصحابه الكرام ـ رضوان الله عليهم جميعاً.

١٣ ـ شرط هذه الموسوعة: استخدام الكتب المسندة فقط؛ أي: التي يسوق مؤلّفها الحديث أو الأثر بإسناده.

بعد قراءة الرد المسطر من قبل أحد المبغضين للعقيدة السلفية ونصرة عقيدة أهل الزيغ والضلال لم أنشط للرد عليه اكتفاء بمقالي الذي عقبت فيه على الأستاذ عمر كامل حول الماتريدية وبينت فيه بياناً كافياً لكل منصف أن الكوثري طعن في الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ومشائخ الإسلام وأنه بعد هذا وهذا من القائلين بوحدة الوجود!!

أقول لم أنشط للرد لأن علماء هذه البلاد وعلى رأسهم مفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز بن باز هو أحد أكبر العلماء الذين بينوا ضلال الكوثري وافتراءه!

انظر إليه ـ حفظه الله تعالى ـ عندما قرَّظ رسالة الشيخ الفاضل بكر بن عبدالله أبوزيد (براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة) (ص١) واثنى عليها ثناء حسناً استطرد قائلاً عن رسالة الشيخ بكر: (وفضحتهم فيها المجرم الآثم محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتب من السب والشتم والقذف لأهل العلم والإيمان واستطالته في أعراضهم وانتقاده لكتبهم إلى آخر ما فاه به ذلك الأفاك الأثيم عليه من الله ما يستحق كما أوضحتم ـ أثابكم الله ـ تعلق تلميذه الشيخ عبدالفتاح أبوغدة به وولاءه له وتبجحه باستطالة شيخه المذكور في أعراض أهل العلم والتقى ومشاركته له في الهمز واللمز.

وقد سبق أن نصحناه بالتبري منه وإعلان عدم موافقته له على ما صدر منه وألححنا عليه في ذلك ولكنه أصر على موالاته هداه الله للرجوع إلى الحق وكفى المسلمين شره وأمثاله).

كنت قد اكتفيت بالرد السابق وبما علم من حال الكوثري وتهالكه في الزيغ والضلال من قبل علماء أهل السنة والجماعة وعلى رأسهم سماحة مفتي المملكة وفضيلةالشيخ بكر أبوزيد

علي رضا يعقب على منتقديه:

مفتي المملكة أوضح ضلال الكوثري.. وأنا لست متعصباً للألباني

والعلامة الفاضل الشيخ المعلمي اليماني في كتابه: (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) وغيرهم من العلماء الأفاضل الذين بينوا أن الكوثري قد كفّر شيخ الإسلام ابن تيمية واتهم الشيخ المجدد محمد بن عبدالوهاب بأنه زعيم المشبهة وأنه سفاك للدماء نهاب للأموال مكفر للأمة المحمدية في جميع الأقطار، حاكم على اتباع أئمة الهدى بأنهم مشركون) انظر (مقدمة الرسائل السبكية) صفحات ٢٤، ٢٧، ٤٨، ٥٣، ٧٩ و(تبديد الظلام) صفحة ١٥٦ و(الاشفاق على احكام الطلاق) صفحة ٨٩، و(مقالات الكوثري) صفحات ٣٧٤، ٣٧٧ وهذه الكتب جميعاً للكوثري الأفاك الاثيم!!

وبعد كل هذا أفلا يستحي من يعقب على مقالة إبراهيم زاهر المتهالكة بوصفها بأنها أثلجت صدره؟!؟

هل بلغ به الحد أن يثلج صدره كلام عن الكوثري الذي يكفر ابن تيمية وابن عبدالوهاب والطعن في الصحابة والأئمة الأعلام؟!

هل بلغ به الحد أن يفرح بوجودي متهالك في البدعة الدعوة إلى عبادة القبور! انظر (مقالاته) صفحات ١٥٧، ١٥٨، ٣٨٩.

إني أدعوك أيها الشيخ وصاحبك الذي مدحت مقالته وأثلجت صدرك ان تتوبا إلى الله توبة نصوحاً من موالاة أعداء الله ورسوله ﷺ ومدحهم والثناء عليهم!!

أما عن افتراء المدعو زاهر مصطفى عليّ بأنني اتهمت الكوثري بما لم يقل فهذا أكبر دليل على أنه من أدعياء العلم!

فإن النقل الذي نقلته عن اتهام الكوثري وطعنه في حماد بن سلمة الإمام الجليل الثقة هو من (تأنيب الخطيب) صفحة ٩١ للكوثري وانظر صفحة ١٣٩ أيضاً.

ثم قارن بدفاع العلماء الحقيقيين من أمثال المعلمي في (التنكيل) صفحات ٢٤١ ـ ٢٤٥ عن حماد بن سلم المتفق على ثقته وجلالته رغم أنف دعاة الضلال.

أما زعم هذا (الزاهر) بأنني متعصب جداً للألباني فهذا من افترائه وكذبه الذي سيسأله الله تعالى عنه يوم القيامة!

فهل إذا أرجع الباحث حكم الحديث لإمام شهد له الموافق والمخالف بالإمامة في علم

الحديث والبراعة فيه حتى أطلق عليه فضيلة الشيخ ابن عثيمين وغيره أنه (مُحدث العصر): هل في ذلك شيء من الغُلُوِّ أو التعصب؟!

نعم الألباني بشر يخطىء كغيره لكن اخطاءه لا تعد نسبة لكثرة اصابته في الأحكام ودع عنك السقاف فإنه من أذناب الكوثري الضال وعلى عقيدته بل هو جهمي جَلْد قد سبق ان أفصح عن عقيدته في عشرة (أشرطة كاسيت) في مناظرة مع أخينا الأستاذ علي بن حسن بن عبدالحميد فارجع إليها لترى من هو المتناقض؟

وختاماً أحمد الله تعالى أن جعلني من الذابين عن عقيدة أهل السنة والجماعة المجاهدين في ذلك ضد المنحرفين أو الزائغين ونسأل الله تعالى أن يميتنا على ذلك آمين.

اطلعت على مقال للمدعو: إبراهيم زاهر مصطفى، نشره في جريدة المدينة في عددها (١٢٠٨٦) الصادرة يوم الاثنين ٢٦/ ١٢/ ١٤١٦هـ.

وأراد به الرد على الأخ: علي رضا . . وهذا الأخير له عناية بالحديث النبوي وينشر في الصحف مقالات فيه وهو مجتهد في ذلك جزاه الله خيراً نرجو له التوفيق والسداد.

ويبقى الكلام عن إبراهيم المذكور حيث أدهشني وأدهش كل صاحب سنة ما سطره هذا الرجل.

وحتى أوقف القارىء على حقائق واثباتات ولا أذهب به بعيداً فسوف أقف مع إبراهيم زاهر مصطفى هذه الوقفات:

الأولى: مع قوله (لوحظ على المذكور ـ يعني علي رضا ـ تأثره جداً بالألباني الذي ثبت كثرة اخطائه في علم الحديث حتى وصلت درجة لا يستهان بها انظر كتاب (تناقضات الألباني الواضحات) بأجزائه التي صدرت لكتابه السيد حسن السقاف) أ.هـ

أقول: الشيخ ناصر الدين الألباني علم من أعلام السنة المعاصرين تشهد على ذلك كل ورقة من مؤلفاته وهو مع ذلك إمام من أئمة الدعوة السلفية ولا يطعن فيه إلا مبتدع من أولي الأهواء وكونه يخطىء في البحث الحديثي والتصحيح والتضعيف فهذا لا ينقص من قدره كما هو معلوم عند المنصف هذا عن الألباني حفظه الله.

أما حسن السقاف فإن للأخ الشيخ سليمان بن ناصر العلوان رسالة عن هذا الرجل اسمها (الكشاف عن ضلالات حسن السقاف) يقول الأخ سليمان في خاتمتها (وبهذا الكشاف المختصر

ابن خليوي منتصراً للألباني وعلي رضا:

ما سطره إبراهيم زاهر أدهش كل صاحب سنة

عن ضلالات حسن السقاف من خلال تعليقه على كتاب ابن الجوزي (دفع شبهة التشبيه باكف التنزيه) يتبين انحراف السقاف بما يلي:

١ ـ طعنه في الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان مع أن العلماء اتفقو على أنه أفضل ملوك هذه الأمة.

٢ ـ رده النصوص الصحيحة الصريحة إذا كانت تخالف مذهبه مذهب الجمهور.

٣ ـ شتمه لعلماء السلف ورميه اياهم بالتشبيه والتجسيم.

٤ ـ تكفيره شيخ الإسلام ابن تيمية تكفيراً صريحاً.

٥ ـ تشكيكه في كتب السلف في العقيدة.

٦ ـ انكاره علو الله على خلقه واستواءه على عرشه.

٧ ـ تحريفه النصوص وتخضيعه اياها للمعتقدات الردية والمذاهب البدعية.

٨ ـ كذبه في النقل لترويج باطله وهذا شعار المفلس من العلم النافع.

٩ ـ ثناؤه على الكوثري وتعظيمه اياه مع أنه رأس من رؤوس الجهمية.

١٠ ـ ذكره مقالة من قال (قبر معروف التِّرْيَاقُ المجرّب) على سبيل الاستحسان وهذه رائحة من روائح الوثنية.

١١ ـ أمرُهُ من أثبت العلو لله على خلقه بالتوبة مع أن علو الله على خلقه معلوم من دين الإسلام بالضرورة وتكفير العلماء لمن أنكر شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة مشهور.

١٢ ـ رده خبر الآحاد في العقائد كما في (ص٢٥٠) واضطرب في هذه المسألة كما في (ص٤٥) وفي (ص٢٨) قال (خبر الآحاد مقبول عندنا معمول به في جميعالأبواب الا في باب أصول العقائد) أهـ من كتاب (الكشاف).

أقول: هذا حسن السقاف الذي أحالنا عليه إبراهيم زاهر مصطفى!

وسبحان الله ما أقل حياء أهل الباطل، ففي الوقت الذي طعن فيه على الشيخ العلامة الألباني أحال على حسن السقاف!!

هذا وللعلامة الألباني اشارة بديعة أودعها مقدمة كتابه (صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري ص ٢٩) انقلها برمتها لأن فيها كشفاً لهذا السقاف وأمثاله من الحاقدين ممن ينتقدون الشيخ ناصر الدين بالجهل العريض والدعاوى الفارغة.

يقول الشيخ حفظه الله في أثناء بيانه لمنهجه في الكتاب:

سادساً: والتزمت ـ ما استطعت ـ في هذا (الصحيح) تمييز ما كان ثابتاً لذاته عما كان ثابتاً لغيره، ففي الأول أقول (صحيح الاسناد) أو (حسن الاسناد) وفي الآخر أقول (صحيح لغيره) أو (حسن لغيره) وهذا في حالة كونه غير محال إلى تخريج لأنه ـ والحالة هذه ـ يكون البيان هناك واضحاً.

وقد تبنيت هذا التمييز أخيراً في هذا الكتاب لأنه أقوى في بيان الواقع ولو استقبلت من امري ما استدبرت لصنعت ذلك في مؤلفاتي الأخرى من (الصحاح) مثل (صحيح الجامع) و(صحيح الترغيب) و(صحاح السنن الأربعة) فلعله يتيسر لي اعادة النظر في أحاديثها واستدرك هذا التمييز فيها فإنه بالاضافة إلى ما ذكرت من أنه أقوى في البيان فهو اقطع للقيل والقال فقد يقف بعض من لا علم عنده على علو اسناد حديث من تلك الأحاديث المصححة لغيرها فيتوهم أنه خطأ فيشكل عليه الأمر وقد يتخذه سبباً للغمز واللمز والاتهام بالجهل وبخاصة إذا كان في قلبه مرض والعياذ بالله، كذالك السقاف وأمثاله يفسدون في الأرض ولا يصلحون، الذين نصبوا أنفسهم لتتبع عثرات الأبرياء كفى الله المؤمنين شرهم) أهـ كلام الشيخ.

أقول: لعله تبين لك أخي القارىء كيف يتسلط هؤلاء على العلماء والرجال الذي يطعن في الصحابي الجليل معاوية ويكفر شيخ الإسلام ابن تيمية لا يتورع أبداً عن الطعن في الشيخ الألباني ورميه بالمعضلات التي سماها كذباً وزوراً بـ(التناقضات). والله يعلم من المتناقض الكذاب.

عبدالحميد بن خليوي الجهني ـ ينبع البحر

إمام وخطيب جامع عمر بن الخطاب

للأخ الفاضل محمد بن رزق طرهوني مشاركة جيدة في تحقيق بعض كتب التراث، ومن ذلك اخراجه: صحيح السيرة النبوية المسماة: «السيرة الذهبية».

وقد ذكر في مقدمة كتابه بعض القواعد التي سار عليها في تحقيق الروايات الواردة في السيرة، وقد تمعنت في تلك القواعد فرأيتها لا تخلو من ملحوظة أو أكثر جعلتْ تلك القواعد قليلة الفائدة لمخالفتها لما عليه أهل التحقيق من علماء الحديث، فأرجو من الأخ الفاضل أن يتقبل هذه الملحوظات بصدرٍ رحبٍ، وأن يعيد النظر في كثيرٍ من تلك القواعد ـ ومِنْ ثُمَّ الروايات التي بُنِيَتْ عليها ـ فإنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبع:

نَظَرَاتٌ في كتاب السيرة الذهبية

(١) الواقدي متهم بالكذب، ومع هذا فقد اعتمد الأخ على مروياته كشواهد في المغازي والسير! وأضَافَ بأنَّ هذا الرأي هو خلاصة أقوال الأئمة من علماء الجرح والتعديل كالذهبي!

والصواب أنَّ الواقدي كذاب، فلا يُفْرَحُ بروايته لا في الأصول ولا في الشواهد؛ لا في المغازي ولا في غير المغازي! وأحسنُ أحوالِ الإسنادِ الذي يكَونُ فيه الواقديُّ هو الضعفُ الشديد.

ولئن تساهل الإمام الذهبي مع الواقدي، فقال: «إني لا أتهمه بالوضع»! فقد اتهمه بالوضع الإمام أحمد، فقال: «هو كذاب».

وقال أبوحاتم، والنسائي: «يضع الحديث». وقال ابن راهوية: «هو عندي ممن يَضَعُ الحديث». «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٦٣، ٦٦٤).

ولئن تساهل الذهبي ـ أيضاً ـ فقال: «لا يُسْتَغْنَى عنه في

المغازي وأيام اصحابة وأخبارهم»! فقد قال الإمام علي بن المديني ـ فيمن هو عنده أوثقُ من الواقدي ـ: «الهيثم بن عدي أوثق عندي من الواقدي، لا أرضاه في الحديث، ولا في الأنساب ولا في شيء»! والهيثم بن عدي هذا، قال عنه البخاري: «ليس بثقة؛ كان يكذب». وقال أبوداود: «كذاب» وانظر «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٢٤).

ولم ينفرد بهذا المتقدمون من الأئمة، بل تابعهم عليه ذهبيُّ عصره في علم الحديث ألا وهو المحدث الألباني، فإني لا أعرف رواية ـ في السيرة ولا في غيرها ـ إلا وقد حكم الألباني على إسنادها ـ الذي فيه الواقدي ـ بالضعف الشديد، وأحياناً بالوضع! وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٦٨٩، ١٤٤٣، ١٠٥٢، ١٢٠٨، ١٤٤٥).

وليت الأمر اقتصر على الواقديِّ!

بل اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقع ـ كما يعبر الأخ في مقدمة كتابه ـ فأدخل في هذه القاعدة غير الواقديِّ أيضاً: كالكلبي محمد بن السائب، الذي يَصِفُ إسنادَ حديثه الأخ نفسه: بسلسلة الكذب!! (ج١/ ص٣٩٤). وانظر (ج١/ ص٣١٨).

كما اعتمد على إسحاق بن عبدالله بن أبي مروة ـ وهو متروك ـ في الشواهد!! (ج١/ ص٣٦٤).

واعتمد على رواية: إبراهيم بن عثمان العبسي وهو متروك ـ فصحح بها حديثاً فيه مَنْ لم يَهْتدِ الأخ نفسه إلى ترجمته!!! (ج١/ ص٣١٨).

واكتفى في (ج١/ ص٢٦٠) بتضعيف محمد بن الرازي فقط، وهو متهم بالكذب!. وقال عن «إسناد» فيه الحارث الأعور ـ المتهم بالكذب أيضاً: «ضعيف».

(٢) أخطأ الأخ في نقله عن ابن حزم الظاهري أنه كان يقبل عنعنة أبي الزبير ـ وهو مشهور بالتدليس ـ مطلقاً!

وقال عن تدليس أبي الزبير بأنه مما يتساهل فيه؛ لأنه لا يدلس عن ضعفاء، كما قال ابن حزم! (ج١/ ص٣٢١).

ولم يكتف بهذا ـ غفر الله لنا وله ـ بل أحال على غير مليءٍ، بل على كتابٍ مليءٍ

بالحقد والتناقض، ألا وهو «تنبيه المسلم»!!

والصواب: أنَّ ابن حزم ـ كغيره من المحققين ـ رَدَّ حديث أبي الزبير ـ لا سيما في جابرٍ ـ إذا لم يُصرِّح بالتحديث، أو لم يكنْ من طريق الليث بن سعد عنه!! وانظر «المحلى» (١١/ ٣٢٥). و«الإحكام» (٦/ ١٣٥).

وأتابع ما كنت بدأت به من قبل من ملحوظات خرجت بها بعد قراءتي للكتاب الموسوم (السيرة الذهبية) لمؤلفه الأخ محمد رزق طرهوني.

❁ ذكر (ص١٩) أنه ممن يعتمد توثيق ابن حبان للرجل إذا كان معروفاً.

وهذا عجب من الأخ؛ فإن التفريق بين الرجل المجهول والرجل المعروف إنما هو من ابتكار الأخ، ولا يُعرف أنّ المحققين من العلماء اعتمدوا توثيق ابن حبّان للرّجل ـ المسكوت عليه في «كبير البخاري»! أو «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ـ إلا إذا روى عنه جمع من الثقات؛ فيكون حسن الحديث إذا لم يخالف.

❁ وقال في (ص١٩ ـ ٢٠) بأن توثيق ابن حبان والعجلي ـ وهما من المتساهلين في التوثيق ـ كاف لتحسين رواية الرجل! وهذا أيضاً مما خالف فيه المؤلّف جماهير المحققين؛ بل إنه زاد الطين بلّة بجعله توثيق الدارقطني والخطيب للرجل في مقام واحد مع توثق ابن حبّان والعجلي!!

❁ وزعم في (ص١٨) بأن أقل ما اعتمده من الروايات أعلى بدرجات من كثير مما يصححه ابن خزيمة، وابن حبّان، والحاكم، والهيثمي، والسيوطي، وغيرهم! ـ كذا ـ من المتساهلين نوعاً ما في التصحيح!!

وأقول: صَحَّح الأخ وحَسَّن روايات كثيرة باعتماده الواقدي، وغيره من المتروكين؛ فهل هذا هو التصحيح الذي يفوق تصحيح هؤلاء الأئمة!؟

❁ وقد أخطأ الأخ الفاضل خطأً فاحشاً حينما قال في (ج٢/ ص٤٦٥) بأن سبب نزول الآية الكريمة في سورة الأحقاف: ﴿**والذي قال لوالديه أفٍّ لكما أتعدانني أن أخرج وقد خلت القُرونُ من قبلي، وهما يستغيثان الله: ويلكَ آمِن، إنْ عْد الله حقّ، فيقُولُ: ما هذا إلا أساطير الأوّلين**﴾.

قال بأنها نزلت في عبدالرحمن بن أبي بكر الصّديق ـ رضي الله عنهما!

وهذا بناء على مقولة مروان بن الحكم ـ وهو تابعي لم تصح رؤيته للنبي ﷺ ـ التي رواها البخاري في «صحيحه» ـ «فتح الباري» (٤٨٢٧) ـ ثم أضاف مؤكداً بأن عبدالرحمن سكت عن الرد على مروان مقالته تلك؛ فكان إقراراً!!

ويا لله العجب: أيصدق مروان بن الحكم، وهو الذي رمى طلحة بن عبدالله بسهم فقتله؛ وله أعمال موبقة كما قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٨٩).

أقول: أيصدّق مروان وتكذّب الصّديقة بنت الصّديق: عائشة ـ رضي الله عنها ـ حينما سمعت المقالة فردّت: «ما أنزل اللهُ فينا شيئاً من القرآن، إلا أن الله أنزل عُذْري»؟؟!

ثم يستشهد المؤلف برواية موقوفة على ابن عبّاس إسنادها واه مسلسل بالضّعفاء (ص١٧٩) وبرواية من طريق الكلبي الكذاب!! وهكذا فليكن التحقيق وتصحيح الروايات! فاللهم غفراً.

❁ وزعم في (ص٤١) أنّ: علي بن أبي طلحة عن ابن عبّاس الواسطة مجاهد في الغالب؛ فالإسناد حسن إذا لم يخالف، ثم استشهد برسالة (ماجستير) مقدمة في هذا الموضوع!

وأقول: المحققون على كون هذا الإسناد منقطعاً؛ فعلي بن أبي طلحة هذا لم يَرَ ابن عبّاس أصلاً! ثم هو متكلّم في حفظه؛ فأنّى لإسناده أن يكون حسنا!؟

وعلى هذا المنوال سار المؤلّف في قبول رواية محمد بن أبي محمّد المدني المجهول!

❁ وأنوه هنا بذكر حديث ضعيف سنداً، منكر متناً، استدلّ به المؤلف، وقوّاه على خلاف قواعد أهل التحقيق، ولفظه: «ما هممت بشيء مما كان أهل الجاهلية يعلمونه غير

مرّتين. . .» الحديث في سماعه ـ عليه الصلاة والسّلام ـ لمعازف الجاهليين وطربهم!

وقد اعتمد الطرهوني على توثيق ابن حبّان للراوي مجهول الحال، محمد بن عبدالله بن قيس، وزعم أن ثلاثة من الثقات رووا عنه!.

وقد أخطأ في ذلك؛ فإبن اسحاق حسن الحديث لا ثقة، وسعيد بن أبي هلال: صدوق، وحكى الساجي عن أحمد أنه كان قد اختلط.

وقد ضعّف الحديث الحافظ ابن كثير؛ فقال: «غريب جداً» في «البداية والنهاية» (٢/ ٢٨٧).

وضعّفه المحدث الألباني في «فقه السّيرة» (ص٧٥).

أمّا الشاهد الذي استدل به المؤلف فهو لا يفيد شيئاً؛ لأن فيه جماعة من مجاهيل العين والحال؛ وهذا ما جعل الألباني يقول عن الإسناد: «وفيه جماعة لم أعرفهم» متّبعاً في ذلك الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٢٦).

❁ كما أن المؤلف جانب الصّواب كثيراً بتقويته لقصة الغرانيق، وطعنه ـ مع التصريح بالأسماء ـ فيمن أبطلها من المحدثين ونسفها؛ كالألباني في كتابه: (نصب المناجيق لنسف قصة الغرانيق)، وتلميذه الأخ عليّ بن حسن بن عبدالحميد في كتابه: (دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرانيق).

وغاية ما عند المؤلّف هو كلام الحافظ بن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٤٣٩) وتقويته للقصة بمراسيل تعتضد بعضها ببعض! انظر (ج٢/ ٥٣٧ ـ ٥٤٧).

وقد جانب الحافظ ابن حجر الصّواب في هذه المسألة ايضاً، ولو كان كل مرسل يجيء من وجه آخر مرسلاً أيضاً معتضداً ومقبولاً، فليقبل الأخ الطرهوني حديث القهقهة؛ فقد جاء عن جماعة من التابعين مرسلاً؛ فهل يأخذ به؟؟!

وهل يأخذ بالحديث الباطل في فناء النّار، وانتهاء عذابها لأن هناك أثراً عن عبدالله بن عمرو بن العاص ضَعْفُه من قِبَل حِفْظ أحد رواته فقط؟

وهل يأخذ بالحديث الباطل في فناء النّار؛ لأنّ له طريقين صحيحين عن الحسن البصري قال: قال عمر بن الخطاب: «لو لبث أهل النار عدد رمل عالج؛ لكان لهم يوم يخرجون فيه»!؟ وهذا علّته في الانقطاع فقط؟!

وهل يأخذ بتفسير بعضهم لقوله تعالى: ﴿**فلمّا آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما أتاهما**﴾ برواية الحسن عن سمرة مرفوعاً في أنهما آدم وحواء؟

ولمزيد من البيان راجع (سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة) برقم (٦٠٦، ٦٠٧) للمحدّث الألباني؛ فقد أعطى هذا المقام حقه من التفصيل.

وأختم ما كنت بدأت به، من قبل، من ملحوظات خرجت بها بعد قراءتي الكتاب الموسوم بـ«السّيرة الذهبية» لمؤلفه الأخ محمد رزق طرهوني؛ راجياً أن أكون قد وفقت في التّنبيه إلى ما يعمل على إكمال الكتاب بعد إعادة النظر فيه من قبل مؤلفه، وأن يجعل عملي وعمله فيه وفي سواه خالصاً لوجهه الكريم.

❁ ذكر في (ج١/ص٢٧٠) رواية في السيرة، مدارها على المطّلب بن عبدالله بن قيس بن مخرمة، وحسّنها بناء على أن هذا الراوي قد وثقه ابن حبّان!

ثم ذكر لها شاهدين؛ أحدهما فيه: عبدالعزيز بن أبي ثابت؛ وقال الأخ عنه: متروك، ثم قال: فهو إسناد ضعيف!

والشاهد الآخر فيه: زكريا بن يحيى الكسائي؛ وقد اعترف الأخ أنه متروك أيضاً.

فكيف حسّن المؤلف هذه الرواية ومدارها على مجهول هو المطّلب هذا الذي لم يرو عنه سوى ابن اسحاق، ولم يوثقه معتبر؟

وكيف استشهد بشاهدين فيهما متروك؟ وهل هذا هو التصحيح الذي يفوق كثيراً تصحيح الهيثمي والسّيوطي، ومن قبلهما: الحاكم، وابن حبّان وابن خزيمة؟!

❁ أما في (ج١/ ص٣٢٤) فقد ذكر حديث استلامه ـ عليه الصلاة والسلام ـ قبل أن يبعث ـ للأصنام! وهو حديث منكر المتن جداً عند جماعة من الأئمة؛ منهم الذّهبيّ، إذ قال في «الميزان» (٣/ ٣٦): «يعني أنه ـ أي الرسول ﷺ حديث عهد برؤية استلام الأصنام؛ لا أنه هو المستلم، حاشا وكلا».

بل اشتد نكير الإمام أحمد فقال فيما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٢٣) عن هذا الحديث وغيره: «هذه الأحاديث موضوعة، أو كأنها موضوعة. قال: كان أخوه ـ يعني بأخيه: أبا بكر بن أبي شيبة أخا عثمان بن أبي شيبة راوي هذا الحديث ـ لا يُطَنّف ـ أي يدنّس ـ نفسه بشيء من هذه الأحاديث، ثم قال: نسأل الله السلامة في الدين والدنيا، وقال: نراه يتوهم بهذه الأحاديث، نسأل الله السلامة، اللهم سلّم سلّم».

وأبوبكر ثقة حافظ مصنف؛ وكذا أخوه عثمان، إلا أن له أوهاماً، وقيل: كان لا يحفظ القرآن، فلعل هذا من أوهامه أو أننا نقول: إنه من أوهام عبدالله بن محمد بن عقيل ـ الذي في إسناده ـ فإنه متكلم في حفظه، وهذا أولى من الصاق الوهم بعثمان، فإنه حافظ مصنّف ثقة، أمّا ابن عقيل فلا يحتمل منه هذا التفرد!

ولو سلّمنا ـ كالحافظ ابن حجر، والذهبي ـ بثبوت الحديث؛ فإنه متأوّل يقيناً بما ذكره الذهبي، وابن حجر، وغيرهما.

أما الأخ الطرهوني؛ فإنه لم يعجب بهذا التأويل؛ وذهب إلى الأخذ بظاهره! فقال بمباشرته ـ عليه الصلاة والسلام ـ للأصنام! وأن هذا لا ينافي العصمة؛ لأنه كان قبل النّبوّة!

❁ ومن تساهل الأخ المؤلّف سكوته عن كذّاب وضّاع مشهور هو: داود بن المحبّر! فقد اكتفى بتضعيفه ـ نقلاً عن السّهيليّ ـ في (ج٢/ ص٣٨١)!! كذلك قال عن أبي بكر الهذليّ: ضعيف! (ج٢/ ص٥٠٤).

والصّواب: أنه ضعيف جداً، واتهمه غندر بالكذب! «تهذيب التّهذيب» (١٢/ ٤٦).

❁ واستشهد في (ج٢/ ص٥٣٣) برواية جويبر؛ فهو ضعيف فقط بزعمه!

والصّواب: أنّه ضعيف جداً؛ لا يستشهد به «التَهذيب» (٢/ ١٢٤).

❁ وقال في (ج٢/ ٣٣٧): «لم يتكلم أحد في سماع أبي سفيان طلحة بن نافع من

جابر»! كذا قال! والصّواب أنه متكلّم فيه من جهة سماعه من جابر؛ فجعلها بعض الأئمة صحيفة، وبعضهم جزم بسماعه لأربعة أحاديث فقط؛ ليس منها هذا قطعاً. وانظر تحقيقي لـ«تحفة التحصيل بأحكام المراسيل» رقم (٢٩٦)، وكذا «جامع التّحصيل» رقم (٣١٣).

❁ وهناك طامة أخرى وقع فيها الأخ؛ حينما ذهب إلى كون المعراج كان بالرّوح مناماً لا بالجسد يقظة!! (ج٢ ص٣٨٥ ـ ٤١٠)!

وزعم أنّ هذا القول لا بد منه لنفي الاضطراب والاشكال الذي في الرّوايات!

ونقول للأخ: حمداً لله؛ فلا إشكال إلا عند من لم يحكم الاستدلال، فيُقعِّد لنفسه من نفسه قواعد في مصطلح الحديث يخالف بها المحققين من العلماء!

وما روي فيه عن عائشة، ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ فهو ضعيف للجهالة في الإسناد عن عائشة، وللإعضال في الإسناد عن معاوية! انظر «سيرة ابن هشام» (٢/ ص٥٠).

والصحيح الذي لا ريب فيه ـ وبه تكون المعجزة العظيمة ـ هو أن الإسراء والمعراج كانا يقظة لا مناماً كما جزم به عدد كبير من الأئمة منهم: الإمام الحافظ قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» (ج١/ ص٥١١ ـ ٥١٤)، فراجعه هناك أيها الأخ القارىء فإنه مهم جداً.

❁ وقال في (ج٢/ ص٣٣٣) متعقباً كلام الذهبي، حينما ضعّف خالد بن أبي بكر بن عبيدالله بنقله عنه البخاري: «له مناكير» قال أخونا: «وهذا لا يضعف حديثه إلا إذا ثبت أنّ هذا من مناكيره»!

ونقول للأخ: خالد هذا قال فيه الحافظ في «التقريب» (١٦٢٨): «فيه لين».

وهذا من الحافظ حكم صائب بناه على استقراء تام لأقوال أئمة الجرح والتعديل في خالد هذا، فقد ذكر في «التهذيب» (٣/ ٨٢ ـ ٨٣) ـ العبارة التي لو وقف عليها الطّرهوني لما وقع في هذا الخطأ ـ عن البخاري قوله: «لخالد بن أبي بكر مناكير عن سالم»!

وخالد هذا يروي ـ في حديثنا الذي نتكلم عن إسناده ـ عن سالم بن عبدالله، وهذا يعني أنه من مناكير حديثه عند البخاري؛ فماذا يقول الأخ؟!

ثم إن ابن حبان قال عنه ـ بعد ذكره في «ثقاته»: «يخطىء».

❁ وقال في (ج٢/ص ٣٦٣): «أبوجناب: ضعفه من ضعفه لكثرة تدليسه؛ وهو هاهنا قد صرّح بالسّماع فلا يضر إذاً...»!!

ويؤسفني أن أقول: إن هذا الكلام ليس عليه أثارة من تحقيق!!

وبيانه: أن أبا جناب هذا ـ واسمه يحيى بن أبي حيّة ـ ضعيف عند بعض الأئمة مطلقاً، وقال الفلاس: متروك؛ ولهذا أورده الحافظ في المرتبة الخامسة من «مراتب المدلسين» وهم الذين لا يقبل حديثهم ولو صرّحوا بالسماع؛ لأن ضعفهم هو بأمر آخر غير التدليس، انظر «التدليس في الحديث» (ص١٤٥)، و«جامع التحصيل» (ص١١٣) فقد عيّنه ـ أي ابا جناب هذا ـ العلائي كمثال لهذه المرتبة، فماذا يقول الأخ؟!

❁ وفي (ج٢/ص ٤٤٣) قوّى المؤلف حديث عدّاس الغلام النصراني وقصته مع النبي ﷺ في الطائف؛ وهو حديث ضعيف اعتمد فيه الطرهوني على رواية مرسلة عن الزهري كشاهد للرواية المرسلة ـ وهي صحيحة الإسناد ـ عن محمد بن كعب القرظي!

والصواب: أن هذا المرسل لا يشهد له مرسل الزهري؛ فمراسيله شبه الرّيح؛ ولهذا كان يحيى بن سعيد القطّان الإمام لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً؛ ويقول: هي بمنزلة الرّيح! «التهذيب» (٩/ ٤٥).

ولهذا، فالأشبه في قصة عداس أنها ضعيفة كما جزم بذلك الألباني «فقه السيرة» (ص١٣٣).

❁ وذكر الأخ ـ أيضاً ـ في (ج١/ص ٢٥٠ ـ ٢٥٤) حديث قس بن ساعدة وحسّنه بمجموع طرقه وشواهده!

قلت: جل الطرق والشواهد دائرة بين الضعف الشديد والوضع!

أمّا الطريق التي زعم الأخ أنها «أحسن الطرق»! ففيها علّتان: الضعف، والانقطاع!

❁ أما الشاهد الذي زعم ـ أيضاً ـ أنه ضعيف في (ج١/ص٢٥٢) ففيه: أبو الحارث نصر بن حمّاد الوراق؛ وهو كذاب!! وتركه آخرون من الأئمة؛ ولهذا قال مسلم: «ذاهب الحديث».

وقال النسائي: «ليس بثقة» وقال البخاري: «يتكلّمون فيه».

وكأنّ الأخ قلّد الحافظ ـ دون أن يُجهد نفسه في البحث ـ في «التقريب» (٧١٠٩) حينما قال: «ضعيف؛ أفرط الأزدي فزعم أنه يضع»!

قلت: إن أفرط الأدي ـ وهو متكلم فيه ـ فقد كذّبه ابن معين فلم يفرّط! ثم إن في إسناده مجهول عين لم يهتدِ إليه الأخ أيضاً.

وقد اعتمد المؤلّف على قول ابن عراق: «مرسل قويّ الإسناد»! ويعني به مرسل خلف بن أعين ـ وهو مجهول عين أيضاً ـ مثل الرّاوي عنه: الولد بن هشام القحذميّ!

والخلاصة: أنّ الحديث ضعيف بلا ريب لعدم انتهاض هذه الشّواهد أو الطرق لرفعه إلى مصاف الأحاديث الثابتة.

❁ ولعلّ في هذا القدر كفاية ـ إن شاء الله تعالى ـ سائلين الله تعالى لنا وللأخ الفاضل ولجميع المسلمين أن يرينا الحقّ حقاً ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه؛ إنه سميع قريب.

وقفت على كتاب حافل للأستاذ عبدالمتعال محمد الجبري، يزعم فيه أنه ينصر حديث رسول الله ﷺ فينبه على الحديث الموضوع والضعيف، ويذكر بديلهما الصحيح!

والكتاب مليء بالأخطاء العلمية التي تدل على قلة التحقيق المبذولة في هذا الجانب!

- فمن عجائب المؤلف ذكره في (ص١١) حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»، ثم تعقيبه على ذلك - نقلاً عن أبي حاتم الرازي - بأن هذه الأحاديث منكرة، كأنها موضوعة! وأقر ذلك المؤلف فلم يتعقبه بشيء.

نظرات في كتاب: «المشتهر من الحديث الموضوع .. والضعيف والبديل الصحيح»

والصواب الذي لا شك فيه أن الحديث صحيح بلفظ: «وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» كما صححه ابن حبان - رقم (١٤٩٨) - واحتج به ابن حزم، وصححه الألباني، ومن قبله النووي، وابن حجر فحسَّناه بمجموع طرقه وشواهده.

وفي هذا ردٌّ على بعض المعاصرين الذين يزعمون أن علل الحديث حِجْرٌ على المتقدمين من أمثال أبي حاتم وغيره، وأن المتأخرين كابن حجر مثلاً - لا يستطيعون - إلا نادراً - الوقوف على طرق وشواهد حديثٍ حكم عليه المتقدم بحكم معين من صحة أو ضعف، قال: لأن المتقدمين لم يتركوا طريقاً أو إسناداً إلا وقد نخلوه نخلاً! زَعَمَ.

وراجع لمعرفة شيء من هذا «إرواء الغليل» للمحدث الألباني رقم (٨٢)، و«صحيح الجامع» (٣٥١٥).

- ومن عجائب المؤلف تقويته للخبر الذي فيه استقبال النساء والصبيان والأولاد للرسول ﷺ بالدفوف قائلين:

طلع البـــدر علينـا من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعـا للـه داع

انظر (ص١٥)

وأقول للمؤلف ـ أثبت العرش! فهـذا الخبر لا يصح عن رسول الله ﷺ وآله وسلم، بل هو مما لا أصل له! جزم بـذلك شيخ الإسلام ابن تيـمية، وتلمـيذه ابن القـيم، ووافقهـما المحـدث الألبـانـي. انظر: «أحـاديث القـصـــاص» رقم (١٧)، و«زاد المعـاد» (٣/ ٥٥)، و«الضعيفة» (٤٨٨).

ـ ومن غرائب المؤلف رده على الألباني في (ص٣١) زاعمـاً أن قول الأخير عن حديث: «الدنيا ضـرة الآخرة» بأنه لا أصل له، ليـس كما ينبـغي، فيـقول: بل له شـاهد(!) هو ما أخرجه أحمـد، ومسلم، وابن حبان، والحاكم وصححـاه عن أبي موسى: «من أحب دنياه أضر بآخرته، ومن أحب آخرته أضر بدنياه، فآثروا ما يبقى على ما يفنى».

وأقول: واعجباً لغُرْبَةِ هذا العلم!

فالشاهد المزعوم لم يروه مسلم أصلاً! ثم هو ضعيف ثانياً! وثالثة الأثافي أنه ليس بشاهد على اللفظ الأول لقصور معناه عنه إلا بتكلف ظاهر!

وانظر لمعرفة مكان هذا الحديث الضعيف: «مسند أحمد» (٤/ ٤١٢)، و«مستدرك الحاكم» (٤/ ٣٠٨)، و«صحـيح ابن حبان» (٧٠٩) لـتعلم أن سبب الضـعف هو الانقطاع الذي في السند! وانظر «ضعيف الجامع» (٥٣٤٠).

ـ ومن مجـازفات المؤلف زعـمه في (ص٣٢) أنَّ حديث: «عش مـا شئت فـإنك ميت، وأحبب ما شئت فإنك مفارقه، واعمل ما شئت فإنك مجزي به» زعم أنه حديث موضوع!

وأقـول: ليس من المسـتـغـرب صدور هذا الحـكم من رجلٍ لم يتـمـرس في هذا العلم الشريف، فأتى بهذه المجازفة الخطيرة!

والصواب: أن الحديث قد يُحَسَّنُ بطرقه وشواهده!

فقد رواه الطيالسي في «المسند» (١٧٥٥)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٤٠) من حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به.

قلتُ: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد والمتابعات، فأبو الزبير مدلس، وقد عنعنه، وليست الرواية عنه من طريق الليث بن سعد، والحسن بن أبي جعفر ضعيف مع عبادته كما في «التقريب» (١٢٣٢).

لكن له شاهد من رواية سهل بن سعد: أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥٤١) لكن فيه محمد بن حميد الرازي، وهو متروك على الصحيح، لكنه توبع ـ كما قال البيهقي ـ في رقم (١٠٥٤٢) تابعه عيسى بن صبيح: أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٢٤/ ٣٢٥) وصححه، ووافقه الذهبي!! وهي من مبالغاتهما رحمهما الله تعالى، فالإسناد فيه: زافر بن سليمان، وهو صدوق سيء الحفظ كثير الوهم كما قال الحافظ في «أماليه» ـ كما في «اللآليء المصنوعة» (٢/ ٣٠) ـ والراوي عنه ـ عيسى بن صبيح هو أبو الحسن: صدوق كما قال أبوحاتم. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٩).

وللحديث شاهد آخر من حديث علي رضي الله عنه أخرجه أبونعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٠٢) ـ ووقع خطأ في فهرس الزغلول للحلية، مقلِّداً في ذلك للغماري في فهرسه هكذا (٣/ ٢٠٢)! ـ والطبران في «الأوسط» ـ مجمع البحرين ـ (٥٠٥٨)، وفي «الصغير (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) وقال الهيثمي: «وفيه جماعة لم أعرفهم». «المجمع» (١٠/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

وعليه فالحديث حسن إن شاء الله تعالى، ولهذا حسنَّتُ متن الحديث بطرقه وشواهده في تحقيقي «لمسند علي رضي الله عنه» (٢/ ٦٩٨، ٧٠٥).

وكذا حسنَّه المحدث الألباني. «صحيح الجامع» (٤٣٥٥).

والحديث أصاب السيوطي ـ رحمه الله ـ بتعقيبه على ابن الجوزي حينما روى الأخير الحديث في «الموضوعات» (ج٢/ ص١٠٧ ـ ١٠٨)! وانظر «اللآلي» (٢/ ٣٠ ـ ٣١).

وزعم المؤلف في (ص٣٧) أن حديث: «يطبع المؤمن على كل خلة غير الخيانة والكذب» موقوف في حكم المرفوع!

والصواب أنه موقوف على سعد بن أبي وقاص، وابن مسعود رضي الله عنهما باسناد صحيح عنهما كما روى ذلك ابن أبي شيبة في «الإيمان» رقم (٨٠، ٨١، ٨٢).

أما المرفوع فهو ضعيف لعلة ذكرها الألباني في تعليقه على «الإيمان» لابن أبي شيبة، ونقل عن الدارقطني في «العلل» كما في «الترغيب والترهيب» (٤/٢٨) ـ ان الموقوف أشبه بالصواب.

وفي (ص٤٩) ذكر أن حديث: «مجوس هذه الأمة القدرية» غير صحيح!

والصواب: أنه حديث حسن كما بين ذلك بالتفصيل المحدث الألباني في «السنة» لابن أبي عاصم (٣٢٨، ٣٢٩).

ـ زعم المؤلف (ص٥٧) أن حديث: «ما أصر مَنْ استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة» ضعيف!

والصواب أنه حديث صحيح كنت قد حققت الكلام عليه في مقال في جريدة «المسلمون» بعنوان «أسانيد نادرة جداً».

ـ ومن مجازفات المؤلف في رده على الألباني زعمه في (ص٦١) أن حكم الأخير على على حديث: «ليس من أخلاق المؤمن الملق إلا في طلب العلم» وفي رواية: «لا حسد ولا ملق إلا في طلب العلم». زعم المؤلف أن حكم الألباني عليه بالوضع غير صحيح بناء على أنه روي بإسنادين ضعيفين كما قال العراقي!

وأقول للمولف: هذا من مجازفاتك المردودة! فالحديث المروي بإسنادين كما تقول مدارهما على كذابين، فأنى له أن يرتفع عن درجة الموضوع فضلاً عن أن يكون حسناً!!

ـ ومن عجائب المؤلف تطاوله على المحدث الألباني في حكمه على حديث: «بم تحكم يا معاذ؟» بأنه منكر. (ص٧٩ ـ ٨١).

وأقول للمؤلف في ردكم على الألباني جهالات علمية خطيرة منها زعمكم أن الرواية عن رجل تُحمل على التوثيق له!! ومنها اعتمادكم توثيق ابن حبان بذكره للرجل في «الثقات»، متغافلين عن كلام العلماء حول توثيقه للمجهولين والضعفاء!

ـ وفي (ص٨٥) يصف المولف حديث: «الخلافة ثلاثون سنة ثم تعود ملكاً» بأنه حديث مهلهل(!) ومعارض بحديث: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي منهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»!

وهذا من المؤلف تقليد أعمى لكلام الأستاذ الخطيب في تعليقه على «العواصم من القواصم» (ص٢٠١). ولو رجع المؤلف إلى تصحيح المتقدمين والمتأخرين من أهل هذا الفن الشريف لما وقع في هذه المجازفة الخطيرة! فقد بين الحافظ في «فتح الباري» (١٣/ ١٨٢) وجه الجمع بين الحديثين السابقين بأن الأول أراد خلافة النبوة، والثاني لم يقيِّد بذلك بل هم خلفاء غير الأربعة المهديين، وليسوا خلفاء للأنبياء. وكذا قال ابن تيمية رحمه الله، والحديث الأول صححه ابن حبان، وابن تيمية، والحاكم، والذهبي، والألباني. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٤٥٩).

ـ ومن سذاجة المؤلف العلمية قوله عن حديث: «إذا رأيتم أمتي تهاب الظالم أن تقول له إنك ظالم، فقد تُودِّع منهم». قال المؤلف: «قال الألباني: إنه ضعيف.

والألباني هو الضعيف في هذا(!) فقد قال الحاكم: إنه صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. وله شواهد(!)

وأقول للمؤلف: بل أنت ـ والله ـ الضعيف في هذا، فإنك لست من أهل الصَّنْعة، فدعها لأهلها، ولا تلمزهم، فإن لحومهم مسمومة!

فالحديث ضعيف الإسناد، لأنه منقطع كما قال البيهقي، والمناوي، وابن عدي، ووافقهم الألباني، فمن هو الضعيف ياهذا؟! انظر «السلسلة الضعيفة» (١٢٦٤).

ـ ومن اجتهادات المؤلف الخاطئة زعمه أن حديث: «السلطان ظل الله في أرضه من نصحه هُدي، ومَنْ غشه ضل» انه موضوع، لأنه جاء بإسنادين واهيين!! (ص٨٧).

وأقول خفي على المؤلف أن الحديث ثبت بشطره الأول كما هو موضَّح في تعليق وتحقيق الألباني على «السنة» (٢/ ٤٩٢) رقم (١٠٢٤) ولفظه هناك: «السلطان ظل الله في الأرض، فَمَنْ أكرمه أكرم الله، ومَنْ أهانه أهانه الله».

وقد ثبت بإسناد جيد من حديث أنس قال: «نهانا كبراؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ قال: لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله، واصبروا فإن الأمر قريب». رواه ابن أبي عاصم برقم (١٠١٥).

ـ ومن جهالات المؤلف قوله في (ص٨٩) عن حديث: «إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخرَ منهما» بأنه لم يصح في هذا حديث ـ نقلاً عن ابن حجر، زَعَمَ! ـ وأن العقيلي قال عن رواية: فضالة بن دينار؛ منكر الحديث!

وأقول: يا لغُرْبةِ العلم في هذا الزمان!

فالحديث في «صحيح مسلم» (٦١)!

والنقل عن ابن حجر فيه نظر، أما كلام العقيلي: فكم ترك الأول للآخر! فإن العقيلي وهم وهماً عجيباً عندما قال في «الضعفاء» (٣/ ٤٥٧): «والرواية في هذا الباب غير ثابتة»!!

وفي هذا عبرة لمن اعتبر، فلا معصوم إلا من عصمه الله!

ـ وفي (ص٩١) يرد المؤلف حديث: «من ولي القضاء ـ أو جُعِلَ قاضياً ـ فقد ذُبِحَ بغير سكينَ» بأنه وإن حسنه الترمذي، فهو مخالف للواقع!!

ونقول للمؤلف: بل الحديث حَقُّهُ أن يكون صحيحاً! فقد قواه ابن حجر في رده على ابن الجوزي الذي أعله بقوله: لا يصح! فردَّه الحافظ بقوله: وليس كما قال، وكَفَاه قوة تخريج النسائي له. «تلخيص الحبير» (٤/ ١٨٤).

ولهذا صححه المحدث الألبانيْ. «صحيح الجامع» (٦١٩٠).

ـ وفي (ص١٠٠) يذكر المؤلف ـ دون تحقيق ولا تمحيص ـ حديث «اللهم بارك لأمتي في بكورها» وينقل عن البخاري أن أحد رواته منكر الحديث، وعن أبي حاتم تضعيفه، ويقرهما على ذلك! والعجب من هذا العمل ليس هو نقل كلام الأئمة؛ بل سكوت المؤلف عن ذكر شواهد ومتابعات الحديث تدليساً وتلبيساً على القراء أو هو الجهل بهذا العلم، وأحلاهما مرٌّ!!

والصواب: أن الحديث صحيح بطرقه وشواهده المتعددة التي ذكرتها في تحقيقي لكتاب: «الابتهاج بأذكار المسافر الحاج» (ص ١١ رقم «٢») للحافظ السخاوي.

ـ ومن عجائب استنتاجات المؤلف ـ بل اجتهاداته! ـ زعمه في (ص١٣١) أن حديث: «الربا سبعون حوباً، أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه»، وحديث: «الربا اثنان وسبعون باباً أدناها مثل إتيان الرجل أمه، وإن أربى الربا استطالة الرجل في عِرْض أخيه»، زعم المؤلف أن الحديثين موقوفان، لا يجوز رفعهما إلى النبي ﷺ!

وأقول: بل قد صح كونهما مرفوعين بشواهد ومتابعات ذكرها الألباني في «الصحيحة» (١٧١)، و(١٤٣٣) فلو رجع المؤلف إلى كلام أهل الاختصاص، لما وقع فيما وقع فيه من تضعيف لهذين الحديثين، اللذين أقل ما يُقال عنهما أنهما حديثان حسنان، ولعله لذلك أوردهما المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٨) بصيغة الجزم.

ـ ومن عجائب المؤلف زعمه في (ص١٣٧ ـ ١٣٨) أن حكم الألباني على حديث: «نهى أن يمشي الرجل بين المرأتين» بأنه موضوع غير مقبول(!) لأن الحاكم قال: صحيح الإسناد، وهو أعلم من الألباني(!)..

وهذا فإن هذا الرجل مكابرٌ متعالِمٌ في آنٍ واحدٍ، نسأل الله تعالى أن يجنبنا الكِبْرَ والتَّعَالُمَ!

مِنْ أندر ما وقفتُ عليه من مؤلفاتِ في علم النفس التي تربط بين الحديث النبوي الشريف وبين علم النفس: كتاب «الحديث النبوي وعلم النفس» لمولفه الدكتور محمد عثمان نجاتي أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة، وجامعة الكويت، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وأنا إذْ أُكْبِرُ في المؤلف هذا الاتجاه الطيب النادر، وهذا الجهد الكبير في جمع نصوص الحديث النبوي وربطها مع أحدث ما توصل إليه علم النفس، أدعوه وغيره من المؤلفين الغيورين على دينهم ألا يَسْتَعْجِلُوا بإيراد ما وجدوه من أحاديث تناسب موضوع دراستهم حتى يثبَّتوا من صحتها، فلا يقعوا بذلك في إيراد المكذوب والضعيف من الحديث في كتبهم، فينَعْقِدُوا بذلك دعائمَ بِنَاءِ ما شَيَّدوه مِنْ أبحاثٍ، فيخرَّ عليهم السقف مِنْ فوقهم، ويَحقَّ عليهم الوعيد الشديد الوارد في الحديث: «مَنْ قال عليَّ ما لم أَقُلْ فليتبوأ مقعده من النار» رواه أحمد في «مسنده» (١/ ٦٥)، وله شاهدان يَصِحُّ بهما.

◆ فقد ابتدأ المؤلف كتابه في (ص٢١) بحديث منكر!: «ليس لابن ادم حَقٌّ في سوى هذه الخصال: بيت يسكنه، وثوب يواري عورته، وجِلْف الخبز والماء».

وهذا الحديث من مرويات الترمذي وغيره، قال عنه أحمد: «حديث منكر». ورجح الدارقطنيأنه من الإسرائيليات. انظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٢٣/ ٢٣٤)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٠٦٣).

قراءة في كتاب الحديث النبوى علم النفس

ثم إن المؤلف عزاه لأحمد ـ وعند الإطلاق يُرَادُ به «المسند» ـ وليس هو فيه!.

◆ وذكر (ص٢٣) حديث: «أشتهي شيئاً؟ أتشتهي كعكاً؟» وهو من مرويات ابن ماجة ـ كما عزاه المؤلف ـ كنَّ إسناده ضعيف فيه صفوان بن هبيرة، وهو لين الحديث كما قال الحافظ في «التقرير (٢٩٥٩)، وفي طريقه الأخرى ضعف شديد من أجل يزيد بن أبان الرقاشي؛ فإنه ضعيف جداً عند جماعة من الأئمة انظر «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣١٠ ـ ٣١١). فيبقى الحديث ضعيفاً لا يرتقي بهذه الطريقة الواهية.

◆ وذكر (ص٢٥) حديث: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني». وهذا عزاه المؤلف لابن ماجة (٣٠١) وسكتعن بيان علته؛ فالحديث ضعيف مما انفرد به ابن ماجة، ولهذا أورده الحافظ البوصيري في «الزوائد» (١٢٠).

وقال: «هذا حديث ضعيف، ولا يصح فيه ـ بهذا اللفظ ـ عن النبي ﷺ شيء» ولهذا ضعفه الألباني في «الإرواء» (٥٣).

◆ وذكر في (ص٢٨) حديث: «النكاح من سنتي، فمن لم يعمل بسنتي فليس مني. وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طولٍ فلينكح، ومن لم يجد فعليه بالصيام، فإن الصوم له وجاء». وعزاه لابن ماجة (١٨٤٦)!

قلتُ: غفر الله للمؤلف، فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، إلا أنَّ لألفاظه ما يقويها من شواهد، ولهذا حسَّنهُ المحدث الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٣٨٣)، فليت المؤلف ذكر الشواهد الصحيحة الثابتة واستغنى عن هذا الإسناد الضعيف!

◆ وذكر في (ص٢٩) حديث: «من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً، فليتزوج الحرائر». وعزاه لابن ماجة (١٨٦٢).

والحديث ضعيف كما أشار إلى ذلك المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٦٧)، وأوضح علته الألباني في «الضعيفة» (١٤١٧).

◆ وقال في (ص٣٠): «ويذكر عن جابر بن عبدالله أه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن

المواقعة قبل الملاعبة»!! ثم عزاه لابن القيم في «الطب النبوي» (ص٢٣٤).

قلتُ: الحديث مكذوب! فيه: خلف بن محمد الخيام، وهو ساقط الحديث، ضعيف جداً، روى فُنُوناً لا تُعْرَف كما قال الخليلي. انظر «لسان الميزان» (٢/ ٤٦٨)، و«السلسلة الضعيفة» (٤٣٣).

◆ وينقل للمؤلف في (ص٣١) عن «الكشاف» للزمخشري المعتزلي (٢/ ٤٤٥) حديثاً مكذوباً لا أصل له في بر الوالدة، وفيه: «ما جزيتها ولو طلقةُ»!

والحديث لم يجده الحافظ ابن حجر كما بهامش «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٢٦٦).

◆ وذكر حديثاً ضعيفاً ـ مع شهرته ـ في (ص ٤٢): «الكيِّس مَنْ دان نفسه وعمِل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسَه هواها، وتمنّى على الله الأماني».

وعزاه الترمذي، وأحمد وابن ماجة، وهو حديث متداول حتى عند بعض العلماء، مع أنَّ في إسناده أبا بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف مختلط، ولهذا جزم الألباني بضعفه «ضعيف الجامع» (٤٣٠٥).

◆ وذكر في (ص٤٣) حديث: «إن أكثر ما أخاف عليكم منه شهوات الغنى، وبطونكم، وفروجكم، ومضلات الفتن»! ثم عزاه لرزين كما في «تيسير الوصول» (٤/ ٣٠٩)!.

قلتُ: زيادات رزين أغلبها لا أصل لها كما ذكر العلماء، وهذا منها؛ فإني لم أجد لها أصلاً بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث المعتمدة.

ولهذا قاال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٠٥): «أَدْخَلَ كِتَابَهُ زِيَادَاتٍ واهية، لو تنزَّهَ عنها لأَجَادَ».

وذكر المؤلف في (ص٥٥ ـ ٥٦) حديثاً طويلاً أوله: «يا عكَّاف هل لك من زوجة؟» ... وفيه: «شراركم كُذَّابُكم، وأراذل موتاكم عزابكم...» وفيه أيضاً: «وَيْحك يا عكاف إنهنَّ صواحب أيوب وداود ويوسف وكرسف»! فقال له بشر بن عطية: ومَنْ كرسف يا رسول الله؟ قال: رجل كان يعبد الله بساحل من سواحل البحر ثلاثمائة عام يصوم النهار

ويقوم الليل، ثم إنه كفر بالله العظيم في سبب امرأةٍ عشقها وترك ما كان عليه من عبادة الله عز وجل، ثم استدرك الله ببعض ما كان منه فتاب عليه، ويحك يا عكاف تزوج وإلا فأنت من المذبذبين. قال: زوجني يا رسول الله. قال زوجتك كريمة بنت كلثوم الحميري». وعزاه المؤلف لأحمد في «المسند» (٥/ ١٦٣ ـ ١٦٤) وخفي عليه أنه حديث ضعيف في إسناده مجهول لم يُسَمَّ!

◆ وذكر في (ص٧٠) حديث: «أيما مسلم كسا مسلماً على عُرْي كساه الله من خضر الجنة، وأيما مسلم أطعم مسلماً على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة، وأيما مسلم سقى مسلماً على ظمأ سقاه الله عز وجل من الرحيق المختوم».

وعزاه لأبي داود (١٦٨٢) وفاته أن فيه أبا خالد الدالاني وهو يخطىء كثيراً، وكان مدلساً وقد عنعن، فالحديث ضعيف كما جزم المحدث الألبني. «ضعيف أبي داود» (٣٧١). وفي الإسناد ـ أيضاً ـ نُبَيْح بن عبدالله العنزي، وهو ثقة على الاجح، وتساهل الحافظ ـ رحمه الله ـ فقال: «مقبول»! «التقريب» (٧١٤٣). ولهذا أنصف الذهبي حينما قال: «ثقة» «الكاشف» (٥٧٩٦).

◆ وذكر في (ص٨٠) حديث: «أَحِبُّوا اللهَ لما يَغْذُوكم مِنْ نِعَمِه . . .». وعزاه للترمذي. انظر (٤٠٦٠). وفاته أنه ضعيف أيضاً؛ ففيه: عبدالله بن سليمان النوفلي، وهو مجهول العين لم يوثقه أحدٌ، ولم يرو عنه سوى رجلٍ واحد، ومع هذا قال الحافظ: «مقبول»!! «التقريب» (٣٣٩٣)، و«التهذيب» (٥/ ٢٤٦) وأورده الألباني في «ضعيف الترمذي» (٧٩٢) وهو الصواب.

◆ كما ذكر في نفس الصفحة (ص٨٠) حديثاً ضعيفاً من مرويات الترمذي (٣٧٣٧) ولفظه: «اللهم أرزقني حبك، وحُبَّ مَن ينفعني حبُّه عندك. اللهم ما رزقتني مما أحبُّ، فاجعله قوة لي فيما تحب. اللهم ما زَوَيْتَ عني مما أحب، فاجعله فراغاً لي فيما تحب».

وقد أورده المحدث الألباني في «ضعيف الترمذي» (٦٩٢)، وعلَّته شيخ الترمذي سفيان بن وكيع، فإنه صدوق رلا أنه ابتلي بورَّاقِه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنُصِحَ فلم يقبل فسقط حديثه. «التقريب (٢٤٦٩).

قلتُ: الحديث بالإسناد السابق ضعيف، لكنْ رواه ابن المبارك في «الزهد» (٤٣٠) عالياً بإسنادٍ صحيح، وأبوجعفر الأنصاري الخَطي وثقه جَمْعٌ من الأئمة، وقَصَّر الحافظ فقال: صدوق! انظر «التهذيب» (٨/ ١٥١)، و«التقريب» (٥٢٢٥).

نتابع مع الدكتور محمد عثمان نجاتي أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة والكويت والإمام محمد بن سعود الإسلامية ما أورده في كتابه: «الحديث النبوي وعلم النفس» من أحاديث ضعيفة أو مكذوبة، عسى أن يوفقه الله تعالى لتلافيها في الطبعة القادمة أو ينبِّه عليها في بحث مستقل:

- فقد أعَادَ في (ص٨٢) الحديث الضعيف الذي سبق التنويه إلى علته في الحلقة الأولى، ولفظه: «أحبوا الله لما يغذوكم مِن نِعَمِه، وأحبوني بحب الله، وأحبوا أهل بيتي بحُبِّي».
- ثم ذكر حديث «... ومَنْ أحبني كان معي في الجنة». وعزاه للترمذي نقلاً عن «التاج» للشيخ ناصف (١/ ٤٧) وقال الأخير: «بسندٍ حسن»!.

قلتُ: بل غير حسن! ففيه: علي بن زيد بن جُدْعَان، وهو ضعيف كما جزم الحافظ. «التقريب» (٤٧٦٨). ولهذا أورده المحدث الألباني في «ضعيف الترمذي» (٥٠١) وأوله: «يا بنيَّ إنْ قدرت أن تصبح وتمسي ليس في قلبك غش لأحدٍ فافعل، يا بني، وذلك مِنْ سنتي، ومن أحيا سنتي فقد أحياني، ومَنْ أحياني كان معي في الجنة». وفي رواية: «فقد أحبني ومن أحبني كان معي في الجنة».

وللفائدة فإن كتاب الشيخ ناصف ـ «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول» ليس كتاباً يَعْتَمِد عليه المسلم الحريص على تجنب الضعيف والموضوع؛ إذْ أنه مُنْتَقَدٌ مِنْ قِبَل المحققين مِنْ أمثال محدث العصر الألباني، وللنصيحة وجب التنبيه!

❑ كما ذكر في (ص٩٠) حديثاً مُعْضلاً ـ يرويه تابع التابعي عن النبي ﷺ ـ لفظه: «تصافحوا يذهب الغِلُّ، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء». وعزاه المالك في «الموطأ» (١٦٤٢) من رواية عطاء بن أبي مسلم الخراساني، فهو ضعيف لإعضاله، وله شاهد لا يفيد شيئاً في تقوية الحديث لأنه منكر! انظر «السلسلة الضعيفة» (١٧٦٦).

وللفائدة؛ فإن جزء الحديث الأوسط: «تهادوا تحابوا» ثَابتٌ. انظر «الإرواء» (١٦٠١).

تنبيه: عطاء هذا قال عنه الحافظ: «صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس». «التقريب» (٤٦٣٣).

❑ كما ذكر في (ص٩٣) حديث: «ادعي ابنيَّ» يعني الحسن والحسين، فَيَشُمُّهمَا، ويقبلهما. وعزاه للترمذي، ولم يتنبه المؤلف إلى ان الترمذي نفسه ضعف الإسناد بقوله: غريب، وهو كما قال؛ ولهذا أورده الألباني في «ضعيف الترمذي» (٧٨٨). وعلته: يوسف بن إبراهيم التميمي؛ فإنه ضعيف كما جزم الحافظ في «التقريب» (٧٩١٠).

❑ كما أورد المؤلف في (ص٩٥) حديثين مشهورين سبق لي التنبيه إلى ضعفهما في دراستي لكتاب الدكتور محمد منير مرسي: «التربية الإسلامية: أصولها وتطورها في البلاد العربية». والحديثان هما: «لأن يؤدِّب الرجل ولده خير من أن يتصدق بصاع» و«ما نحل والد ولداً مِنْ نُحْلٍ أفضلَ من أدبٍ حسن».

❑ ثم ذكر في (ص١٠٤) حديث هند بنت أبي هالة في وصف شمائل النبي ﷺ، وهو حديث ضعيف الإسناد رغم شهرته لكن في الصحيح ـ ولله الحمد ـ ما يُغني عنه.

واللفظ الذي أورده المؤلف قطعة من حديث هند الطويل: «كان رسول الله ﷺ لا يغضب للدنيا، فإذا أغضبه الحق لم يعرفه أحد، ولم يقم لغضبه شيءٌ حتى ينتصر له». وانظر: «ضعيف الجامع» (٤٤٧٠).

❑ وذكر في (ص١٠٥) حديث: «... ألا وإنَّ الغضب جمرةٌ في قلب ابن آدم، أما رأيتم إلى حمرة عينيه، وانتفاخ أوداجه..» الحديث، وعزاه للترمذي بسند حسن نقلاً عن ناصف صاحب «التاج» (٥/٢٩٨ ـ ٢٩٩)!

جاءت الأحاديث الصحيحة دالة على أن هناك فتنة في القبر يُفْتَتَنُ بها الناس بعد موتهم، ثبتنا الله تعالى والمسلمين فيها بالقول الثابت.

وقد روي في هذه الفتنة حديث أخرجه الترمذي الحكيم في «نوادر الأصول» (ورقة ٢٣٤/ وجه أ) وهو في المطبوع (ص٤٠٤) (فقال: حدثنا صالح بن محمد، عن حماد بن عبدالرحمن، قال: حدثنا إدريس بن صبيح الأزدي، عن سعيد بن المسيب، قال: «حَضَرتُ عبدالله بن عمر في جنازة فلما وضعها في اللحد قال: بسم الله، وفي سبيل الله وعلى ملجة رسول الله، فلما أخذ في تسوية اللَّبِنِ على اللحد قال: اللهم أجرها من الشيطان، ومن عذاب القبر، ومن عذاب النار. فلما سَوَّى الكثيب عليها قام جانب القبر وقال: اللهم جاف الأرض عن جنبها، وصَعِّدْ رُوحَها، ولَقِّيهَا منك رضواناً. فقلتُ لابن عمر: أشيئاً سمعتَهُ من رسول الله ﷺ أم شيئاً قُلْتَهُ من رَأْيِكَ؟

قال: إني إذاً القَادِرُ على القول!! بل سمعتُه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم». قلتُ: الحديث منكر بل لعله موضوع، فحماد بن عبدالرحمن هو الكلبي قال أبوزرعة: يروي أحاديث منكر. وقال أبوحاتم: شيخ مجهول، منكر الحديث، ضعيف الحديث. «تهذيب التهذيب» (ج١/ ص٤٨٤).

وإدريس بن صبيح ـ والصواب: بن يزيد ـ الأودي ـ وليس الأزدي كما في إسناد الحكيم ـ مجهول أيضاً كما قال أبوحاتم. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب ويخطىء على قِلَّتِهِ. «تهذي التهذيب» (ج١/ ١٠١).

والحديث رواه أيضاً ـ ابن عدي في «الكامل» (ج٢/ ٦٥٩) من

فتنة الشيطان

طريق حماد بن عبدالرحمن به. وأورده الحافظ الذهبي في ترجمة حماد بن عبدالرحمن من «مسزان الاعتدال» (ج١/ ص٥٩٧). وقد روي حديث آخر في فَتَّانَيْ القَبْر لا يصح أيضاً: هو ما رواه الترمذي الحكيم في «نوادر الأصول» (ورقة ٢٣٠/ وجه ب) ـ وهو في المطبوع ٠ص٤١، ٤٠٣) ـ والإمام أحمد في «المسند» (ج٢/ ص١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج١٣/ ص٤٤) رقم (١٠٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١١٥)، وابن عدي في «الكامل» (ج٢/ص٨٥٥): كلهم من حديث حيي بن عبدالله، عن أبي عبدالرحمن الحبلي، عن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ ذكر فتّان القبر، فقال عمر بن الخطاب: أيرد علينا عقولنا يارسول الله؟! فقال رسول الله ﷺ: نعم كهيأتكم اليوم. فقال عمر: بِفِيهِ الحَجَرُ!

وهذا حديث منكر: فيه حيي بن عبدالله، وقد قال عنه البخاري: فيه نظر. وقال أحمد: أحاديثه مناكير. «تهذيب التهذيب» (ج١/ ٥١٠). فتحسين إسناد حديثه غير حسن كما فعل شعيب الأرناؤوط، وكما سبقه لذلك الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (ج٢/ ص٣٦٢)!.

صاحب «شؤون وشجون» لم يقصر، وقصرت أنت!

اطلعت على تعقيب الأخ محمود الأشقر على صاحب «شؤون وشجون» الأستاذ محمد خضر، فرأيت أن كلا الأخوين الكريمين لم يقصرا في النصح ومحاولة الإرشاد وإيجاد الحل المناسب، لكن الأخ محمد خضر لم يكذب على رسول الله ﷺ، بينما وقع أخونا الأشقر في ذلك! كيف حدث ذلك؟!

لقد أدعى الأشقر أن رسول الله ﷺ قال: «عفوا تعف نساؤكم». وهذا كذب صريح عليه ﷺ، فالحديث موضوع بهذا الإسناد الذي مداره على خالد بن يزيد العمري، فإنه كذاب! «مجمع الزوائد» للحافظ نورالدين الهيثمي (٨/ ٨١، ١٣٩).

فعلى المسلم أن يتقي الله تعالى في ذكر الأحاديث التي يستدل بها حتى لا يقع تحت الوعيد الشديد المتواتر عنه ﷺ، وهو «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

حديث «من أعطي القرآن..» ضعيف جداً يا أخي الكريم

اطلعت في مقالة الأخ الفاضل محمد خضر يوم الثلاثاء ١٤ شعبان عدد (١٢٣١١) حول «الغرس القرآني» على حديث ضعيف جداً استدل به أخونا الكريم ولفظه: «من أوتي القرآن وظن أن أحداً أعطي أفضل منه فقد حقر ما عظم الله».

فهذا الحديث رواه الطبراني مكافي «مجمع الزوائد» للحافظ نورالدين الهيثمي (٧/ ١٥٩) ـ والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩٦) بإسنادٍ فيه: إسماعيل بن رافع، وهو متروك كما قال صاحب المجمع.

وقال ابن حبان عنه: كان يقلب الأخبار، حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها. «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٠): وقال الذهبي: ضعيف واه. «الكاشف» (٣٧٢).

فلعل الأستاذ محمد خضر نقله من كتاب لا يهتم بالصحيح من الضعيف بدليل أن الرواية إنما هي ـ أيضاً ـ بلفظ: «من قرأ القرآن فرأى أن أحداً أعطي أفضل مما أعطي فقد عظم ما صغر الله، وصغر ما عظم الله».

وفق الله الأستاذ لكل خير فيما يكتبه وسدد خطاه.

يزعم الخرافيون أن رسول الله ﷺ حَيٌّ في قبره حياةً طبيعيةً كحياة البشر! بل إنه يسمع كل ما يدور حَوْلَهُ من كلامٍ وهَمْسٍ!

وإذا ما سَأَلْتَ هؤلاء الخرافين عن حُجَّتِهم في هذه الأباطيل، حشدوا لك أَدِلَّةً مُخْتَلَقَةً مكذوبةً من وضع الزنادقة افتراءاتهم، أو ذكروا لك أدلة صحيحة لكنهم يفْهَمُونها كفهم الباطنية الذين حَرَّفُوا نصوص الكتاب والسنة حسب أهوائهم وضلالهم!

فمن هذه الأدلة المكذوبة ما رواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»! (ورقة ٢٤٥ ـ ٢٤٦) فقال: حدثنا صالح بن محمد، قال: حدثنا زافر بن سليمان، عن بكر بن خنيس، عن عباد، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلاَ إنَّي لكم بمكانِ صِدْقٍ: حياتي وإذا متُّ. فقال عمر: يا رسول الله! صلى الله عليكَ: رذا متَّ؟! قال: لا أَزَالُ أُنَادِي في قبري: ربِّ! أمتي أمتي، حتى يُنْفَخَ في الصور النفخة الأولى. ثم لاتزال لي دعوتُهم مُجَابَةً حتى يُنْفَخَ في الصور النفخة الثانية»! وانظر «المطبوع» (ص ٤٠٩).

شُبْهَةُ الخرافيين!

قلتُ: هذا من الأدلة على إفْلاَسِ الحكيم الترمذي في علم صحيح الحديث من مكذوبه! وآفةُ هذا الإسناد هي في بكر بن خنيسٍ هذا، فرنه متروك مع صلاحه، وكأنه أدخل عليه أحد الكذابين هذا الحديث فحدَّث به، ولهذا قال ابن حبان: يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق رليى القلب أنه المتعمد لها.

وقال ابن عدي: وهو ممن يُكتَبُ حديثه، ويحدّث بأحاديث مناكير عن قومٍ لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح، إلا أن الصالحين يُشَبَّهُ عليهمُ الحديثُ، وربما حدَّثُوا بالتوهم، وحديثه

في جملة الضعفاء، وليس ممن يُحتَجُ بحديثه.

وقال أبوزرعة: ذَاهِبُ الحديث. «تهـذيب التهذيب» (ج١/ ص٢٤٢ ـ ٢٤٣). وزافر بن سليمان، قال ابن عدي: كأن أحاديثـه مقلوبة الإسناد والمتن، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه.

ولهذا قال الحافظ: صدوق كثير الأوهام. «التقريب» (١٩٩٠).

وعباد هو ابن أبي عليّ البصري، مجـهول الحال، روى عنه اثنان من الثّقات، وذكره ابن حبان في «ثقاته»! «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧٩).

والخلاصة أن الحديث لا يشبه كلامه عليه الصلاة والسلام، بل هو من وضع الكذابين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

روى الترمذي الحكيم في «نوادر الأصول» ـ مخطوط ـ (ورقة ٢٠٠/ وجه أ) ـ وهو في المطبوع دار صادر مع حذف الأسانيدفي (ص٣٨٩) في الأصل الثامن والستين والمائتين في سيّر رواية الحديث بالمعنى(!) ـ أحاديث يعتمد عليها بعض الجهلة والكذابين لترويج كذبهم على رسول الله ﷺ، فقال الحكيم: حدثنا نصر بن فضالة قال: حدثنا عمر بن الحسن الجزوي، عن عباد بن عباد المهلبي، عن عبدالله بن سعي دالمقبري، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن الرجل يُحدِّثُ بالحديث فيقدم ويؤخر ويزيد وينقص؟ قال ﷺ: رذا أصاب المعنى فلا بأس»!

وقال أيضاً: حدثنا الحسن بن سيار العسقلاني، قال: حدثنا الوليد بن سلمة قاضي الزردن، قال: ثنا إسحاق بن يعقوب بن عبدالله بن عكيم، عن أبيه، عن جده قال: قلنا يا رسول الله: إنا نسمع الحديث ولا نؤديه كما سمعنا؟ قال عليه السلام: ما لم تُحَرِّموا حلالاً أو تحللوا حراماً وأصبْمُ المعنى فلا بأس»!

وقال: حدثنا أبي قال: حدثنا أبونعيم النخعي، عن العلاء بن كثير، عن مكحول، قال: خرجنا إلى واثلة بن الأسقع، فقلنا: يا ابن الأسقع! حدِّثنا بحديث غضٍّ لا تُقَدِّمُ فيه ولا تؤخر، حتى كأنا نسمعه من رسول الله ﷺ. قال: فغضب الشيخ، وكان شيخاً كبيراً، فقال: أجُلِسُوني، فأُجلِسَ، فقال: أما منكم أحد قام في ليلته بشيء من القرآن؟ قُلْنَا: ما منا رلاً مَنْ قد قام بما رُزِقَ. قال: فكان أحدكم حالفاً بالله ما قدم حَرْفاً من كتاب الله ولا أخره؟ إنا كنا قد أمسكنا عن الأحاديث على عهد رسول الله ﷺ حتى سمعناه يقول: لا بأس بالحديث قلتَ أو أخرت إذا أصبت معناه»!

وقال: حدثنا أبي، قال: حدثنا صالح بن عبدالله، عن الضحاك بن ميمون، عن يحيى ابن أبي أنيسة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن رسول الله ﷺ بنحوه!

قلتُ: روى الترمذي هذه الأحاديث ليدلل بها على جواز الزيادة أو النقص أو التقديم أو التأخير في الحديث إذ أُصِيبَ المعنى! فهل أصاب في ذلك؟

بالتأكيد إنه اخطأ خطأً عظيماً بسكوته عن بيان ما في أسانيد هذه الأحاديث من ضعفٍ بل وضعٍ وكذبٍ! فالرسناد الأول فيه عبدالله بن سعيد المقبري، وهو كذاب! «الميزان» (ج٢/ ص٤٢٩). والإسناد الثاني: فيه الوليد بن سلمة قاضي الأردن وهو كذاب يضع الحديث على الثقات! «الميزان» (ج٤/ ص٣٣٩). والإسناد الثالث فيه: أبونعيم النخعي، واسمه عبدالرحمن بن هاني، وقد قال عنه أحمد: ليس بشيء؛ ورماه يحيى بالكذاب! «الميزان» (ج٢/ ص٥٩٥).

والرابع فيه: يحيى بن أبي أنبيسة، وقد كذبه أخوه، وضعفه جداً جماعة. «الميزان» (ج٤/ ص٣٦٤).

❄ ❄ ❄

نستكمل الأحاديث التي رواها الحكيم الترمذي في شأن الواية بالمعنى؛ فقد ذكرنا فيما سبق أن مدار الأحاديث التي رواها الترمذي على كذابين ومتروكين؛ فكيف بني عليها الحكم بجواز رواية الحديث مع التقديم والتأخير، والزيادة والنقص إذا أصاب المعنى؟! الواقع أن الحكيم الترمذي رلى كونه قد أخطأ في جوانب عقدية في «نوادره»، فإنه كان مع هذا مُفْلِتاً في علم صحيح الحديث من مكذوبه! ولعل ما ذكرته وما سوف أذكره من شواهد حديثية يبرهن على صحة ما أدعيه.

وقد روى الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (ج١/ ص٩٧ ـ ٩٨) حديثاً خامساً في هذا الموضوع من طريق عمر بن إبراهيم، عن محمد بن سليم بن أكيمة، عن أبيه، عن جده قال: قلتُ: يا رسول الله! إني أسمع منك الحديث، ولا أستطيع أن أوديه كما أسمعُ منك، أزيد حرفاً أو أنقصُ حرفاً؟ قال: إذا لم تحلوا حراماً وتحرموا حلالاً فأصبتم المعنى، فلا بأس».

ثم قال الجورقاني: هذا حديث باطل، وفي إسناده اضطرابٌ.

ثم ذكره من رواية ابن مندة برقم (٩١)، ومن رواية غيره برقم (٩٢) ونقل عن الأول قوله: سليم بن أكيمة الليثي مجهول.

وعزاه السخاوي في «فتح المغيث» (ج٣/ ص١٤٥) لابن الجوزي في «الموضوعات» أيضاً. وقال: هو حديث مضطرب لا يصح، بل ذكره الجورقاني وابن الجوزي في الموضوعات، وفي ذلك نظراً قلتُ: بل لوائح الوضع ظاهرة عليه!

وقد رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (ج١/ ص٩٥)، والجورقاني برقم (٨٧)، والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص٨٦، ٨٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٩٩) من رواية أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده بين عيني جهنم!

قال: فَشَقَّ ذلك على أصحابه حتى عرف في وجوههم وقالوا: يا رسول الله! قُلْتَ هذا، ونحن نسمع منك الحديث فنزيد وننقص، ونقدم ونؤخر!؟ فقال: لم أَعْنِ ذلك، ولكن عنيتُ مَنْ كذب عليَّ يريدُ عيبي وشين الإسلام»!

وهذا الحديث قال عنه الحاكم نفسه: باطل وفي إسناده محمد بن الفضل بن عطية، اتفقوا على تكذيبه، بل قال صالح جزرة: إنه كان يضع الحديث. وانظر «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٧٤ ـ ٦٧٥). والحديث أعله أيضاً أبونعيم الأصبهاني في «المستخرج على مسلم» برقم (٣٣) (ج١/ ص٤٨).

وللحديث طريق أخرى من حديث رجل من الصحابة مرفوعاً بنحو الرواية الأخيرة: أخرجها الخطيب في «الكفاية» (ص٢٠٠)، والجورقاني برقم (٨٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٩١)، وابن جرير في «التفسير» (ج١٠/ ص١٨٧) ـ مختصراً ـ وابن مندة في «معرفة الصحابة» ـ كما في «السلسلة الضعيفة» (٩٩٤). والخلاصة أن الحديث أو مجموعة الأحاديث التي رويت في هذا الباب كلها باطلة ولوائح الوضع ظاهرة عليها.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخاتمة

أحمد الله سبحانه وتعالى أن مَنَّ عليَّ بإتمام هذه «المباحث العلمية بالأدلة الشرعية» سائلاً الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن لا يجعل لأحدٍ فيها نصيباً.

كما أتوجه بالثناء والشكر إلى صاحب دار الصميعي، أخينا الفاضل عبدالله الصميعي على ما بذله من جهد مشكور في سبيل إخراج هذه المباحث في صورة جيدة وطباعة أنيقة.... فله مني الدعاء بدوام التوفيق.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

الموضوع أو الفائدة	الصفحة
* المقدمة	٣
* دعوة مباركة من خادم الحرمين الشريفين	٤
* فاقد الشيء لا يعطيه	٦
* يسألونك في الدين والحياة	٩
* نعم مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متأثراً من أكلة خيبر	١٤
* كم ترك الأول للآخر	١٥
* جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية	١٨
* وقفات مع صاحب الرد المحرر	٢١
* ما هكذا تورد يا سعد الإبل!	٣١
* نظرات في كتاب: فضل ماء زمزم	٣٣
* نظرات في كتاب: علموني يا قوم كيف أحج	٣٦
* نظرات في كتاب: نور على نور في ذكر الله والصلاة على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم	٣٩

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

* نظرات في كتاب: كيف نتأدب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الأطهار ٤٢
* مكانة ابن حجر الهيتمي لدى المحققين من العلماء ٤٦
* قراءة في كتاب «دراسات في الفكر التربوي الإسلامي» ٤٩
* قراءة في كتاب: «التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها» ٥٤
* قراءة في كتاب: «تسفيه الغبي في تنزيه ابن عربي» ٥٨
* كلمة إنصاف حول مقالة عمر كامل في الشمس الأفغاني ٦١
* هل يجوز العمل بالأحاديث الضعيفة ٧٠
* أسانيد نادرة جداً ٧٢
* رسالة إلى المحدث الألباني ٧٦
* ما هكذا تُعَلُّ الأحاديث ٧٧
* تعقيب على مقالة: ما هكذا تُعَلُّ الأحاديث ٧٩
* التحذير من بعض موسوعات العلوم المترجمة ٨١
* الدعاء هو العبادة ٨٢
* عقوبة الكذب على رسول الله ﷺ ٨٥
* شفقة الآباء على الأبناء ٨٧
* معرفة العقيدة وما يضادها.. أولاً ٨٩
* مداد قلم وخطأ عظيم! ٩١
* الحب الخالد! ٩٢
* قراءة في كتاب: التربية الإسلامية: نظمها ـ فلسفتها ـ تاريخها ١٠٢
* خرافة النَّعْل ١٠٦

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

* العقيدة السلفية عند بعض علماء الدولة العثمانية ١٠٨
* أيها المسلم: إحذر هذه الأحاديث ١١١
* تعقيب على حديث ١٢٥
* أيها الحاج: إحذر هذه الأحاديث ١٢٦
* أحكام فقهية تهم الحجاج والمعتمرين ١٣٨
* خرافة تقبيل اليد الشريف ١٤١
* تأييداً لعلي رضا وانتقاداً لإبراهيم زاهر ١٤٣
* التحذير من الروايات المكذوبة والواهية في بعض كتب التربية الإسلامية ١٤٧
* وفي ذلك فليتنافس المتنافِسُون (١) ١٥٤
* وفي ذلك فليتنافس المتنافِسُون (٢) ١٦٧
* ماذا ينقمون من الألباني ١٧٥
* أهمية الموسوعات الحديثية ١٧٨
* علي رضا يُعقِّب على منتقديه: مفتي المملكة أوضح ضلال الكوثري وأنا لست متعصباً للألباني ١٨١
* ابن خليوي منتصراً للألباني وعلي رضا: ما سطره إبراهيم زاهر أدهش كل صاحب سُنَّة ١٨٤
* نظرات في كتاب السيرة الذهبية ١٨٧
* نظرات في كتاب: المشتهر من الحديث الموضوع.. والضعيف ولا بديل الصحيح ١٩٧
* قراءة في كتاب الحديث النبوي وعلم النفس ٢٠٤
* فتنة الشيطان ٢١٠
* صاحب: شؤون وشجون لم يقصر، وقصرتَ أنتَ! ٢١٢

الموضوع أو الفائدة	الصفحة

* حديث: «مَنْ أعطي القرآن..» ضعيف جداً يا أخي الكريم ٢١٣
* شبهة الخرافيين ٢١٤
* نوادر الأصول ٢١٦
* الخاتمة ٢١٩

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com